المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية
تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان:

تداعيات السياسة الطاقوية للشركة النفطية الفرنسية توتال (Total) على سوق النفط الجزائري

من الشركة الفرنسية للنفط (CFP) إلى مجموعة "توتال" المندمجة

الدفعة الخامسة

إعداد الطالب
الحسن بريخ

إشراف
أ. سهيلة برحو

أعضاء لجنة المناقشة

د. عبير شابي..... رئيسا
أ. سهيلة برحو..... مشرفا ومقررا
د. محمد كريم خيدر..... مصححا

السنة الجامعية:
2015/2014م

شكر وتقدير

أشكر الأستاذة المشرفة "سهيلة برحو" لها تأطير
إنجاز هذا العمل،
كما أتوجه بالشكر إلى:
مكتبة وزارة الطاقة والمناجم
مكتبة المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
المساهمات الاحصائية لفرع شركة توتال بالجزائر

بن. الحسن

قال "ديك تشيني *Dick Cheney*:

" لم يفضل الرب أن يهبنا نحن الديمقراطيات النفط دون أن ندري لماذا"

" THE GOOD LORD DIDN'T SEE FIT TO PUT OIL ONLY WHERE THERE ARE DEMOCRATICALLY ELECTED REGIMES FRIENDLY TO THE UNITED STATES... "

"نحن نقول بأن الأمريكيون يقصدون بأنهم لا يريدون حتما دعم تأسيس أنظمة ديمقراطية في دول غنية بالنفط، ببساطة لأن استغلال ثروات الأخرين سيكون سهلا بأنظمة دكتاتورية ورجال فاسدين"

*نائب رئيس سابق للولايات المتحدة، سكرتير دفاع سابق، مدير سابق لشركة "هاليبورتون" الأمريكية

ملخص الدراسة

يمثل النفط منذ أن تم اكتشافه عام 1859 من طرف الأمريكي "إدوين دراك" مركز الاقتصاد والسياسة العالميين ، باعتباره يمثل الثروة لأهميته كسلعة استراتيجية دولية ، كما يمثل السلطة لما يقدمه من وزن عسكري ونفوذ اقتصادي على الساحة الدولية ، وهو ما جعله محددا مهما في تحليل القلق الأخلاقي الذي تعرفه الظاهرة الدولية(حتمية الصراع)، فحسابات السلم والحرب نجدها قائمة عليه ، والنقاشات المحددة لفواعل العلاقات الدولية مرهونة به ، حيث تتنافس الدول المستهلكة الكبرى والشركات النفطية العملاقة عليه بمواصلة فرضها أداة التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل(مناطق الإنتاج والاستهلاك)، والتحكم الجيوسياسي بالأقاليم النفطية والتحكم الجيواقتصادي باحتكار تكنولوجية القطاع الطاقوي في سلاسله ذات المردودية ، في حين نجد الدول المنتجة في إطارها الوطني و الجماعي(منظمة الدول المصدرة للنفط) تسعى إلى التأثير على متغيرات السوق النفطية العالمية بكسر آثار استغلال السوق في وقت يزداد تأثرها بالسياسات الطاقوية للشركات النفطية(بعد سياسات الادماج) التي تسيطر على مخرجات السوق النفطية العالمية.

تتحكم الشركات النفطية المتعددة الجنسيات بالقطاع النفطي منذ اتفاقية "سان ريمو"(1920) حول تقسيم نفط الشرق الأوسط بين خمس شركات هي: شال الهولندية ، بريتيش بتروليوم الانجليزية وإيكسون وموبيل الأمريكيتين والشركة الفرنسية للنفط (توتال اليوم)، والذي دعمته "اتفاقية أكناكاري" عام 1928 بين شركات ستاندارد أويل الأمريكية وشال وبريتيش بتروليوم. وبغياب الشركة الفرنسية للنفط هنا ، نجدها اتجهت إلى إفريقيا أين اكتشفت النفط في منطقة حاسي مسعود الجزائرية عام 1956 وبدأت في استغلاله الذي تواصل بعد استقلال الجزائر في إطار امتيازات الاستغلال التي وضعتها اتفاقية ايفيان 1962 ، وبعد تأميم الجزائر للمحروقات عام 1971 تأثرت نشاطات "الشركة الفرنسية للنفط" بصعوبة ضمان الاستقلال الطاقوي الفرنسي وبأثار الواقع النفطي الدولي ما جعلها تتبنى سياسة الادماج عام 1999 مع الشركة الفرنسية "إلف" والشركة البلجيكية "بتروفينا" مشكلة مجموعة "توتال" التي أضيفت إلى كبريات الشركات النفطية العالمية.

اعتمدت شركة توتال سياسة طاقوية بتأثير عالمي برزت في استراتيجيات النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي على السوق النفطية العالمية عامة وسوق النفط الجزائري خاصة في إطار تنافسها مع الشركات الأمريكية وأسواق دول البريكس الصاعدة على السوق النفطية الجزائرية ، وبالتالي تأثيرها في مصير مشروع اللحاق التنموي الجزائري المرتبط بسوق النفط الجزائري نتيجة عودة آليات الاستغلال التقليدية المرتبطة بصعود الدولة المعولمة ، وهو ما طرح ضرورة مواجهتها بإرادة بناء نظام انتاجي وطني حديث وفعال وذاتي يناقش آثار الاستغلال والتنمية بفك الارتباط بقوانين نظام التقسيم الرأسمالي للعمل(النفطي) الدولي.

الكلمات المفتاحية: توتال، سوق النفط (الجزائري)، السياسة الطاقوية، الرأسمالية

Abstract

Since Oil it was discovered in 1859 from the American "Edwin Drake", he represents the focus of global economy and politics, as it represents wealth in terms of its importance as a commodity international strategy, and impose authority as provided by the military weight and economic influence in the international arena, which make it an important determinant in the analysis of moral anxiety that you know international phenomenon. War and peace, we find a list it, and discussions specific to the actors of international relations are subject to it. Where the major consuming countries and oil giants are competing it to continue to impose the international labor division of the capitalist tool(production areas and consumption), and the geopolitical control of oil regions and geoeconomical monopoly technology in cost-effective of energy sector, while we find producing countries in the national framework and collective (OPEC) countries are trying to influence the world oil market variables to break the effects of previous exploitation at the time affected the rise of energy policies for oil companies that have made them more influence on the world oil market outputs.

Since the Convention of the "San Remo" (1920), oil sector on the Middle East have controlled and split between five multinational oil companies, are Dutch shell, English BP and American Exxon and Mobil , than the French Company Oil (Total today), which is supported by "Acnacary Agreement" in 1928. In the absence of the French Oil Company here we find headed to Africa, where oil was discovered in the Hassi Messaoud area of Algeria in 1956, and began to exploit that continues even after the independence of Algeria in the framework of exploitation privileges established by the "Evian agreement" in 1962, after Algeria nationalization for fuel in 1971, French Oil Company" activities affected the difficult of ensuring the French energy independence, and the effects of the international oil actually making it adopts a policy of integration in 1999 with "ELF" and the Belgian company" Petrofina" to institute "Total group" that added to the major international oil companies.

Total has adopted energy policy with global impact that have emerged in geopolitical influence and geoeconomical on the world oil market, especially Algerian oil market, in the context of competing for dominance of corporates Americans and BRICS emerging countries markets to the Algerian oil market, and thus its impact on the fate of the project of the National Development catch up with product-related market Algerian oil as a result of the return of the traditional exploitation associated with the rise of globalized State mechanisms, which put forward the need to confront the will to build a national production system modern and efficient and discusses the effects of self-exploitation and development of the capitalist division of the international system work laws.

Keys Words: Total, Energetic Policy, Oil Market (Algeria), Capitalism

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	**/**
ملخص الدراسة	**/**
قائمة المحتويات	**/**
قائمة الأشكال والجداول والخرائط	**07**
مقدمة	**08**
الفصل الأول: الشركة النفطية الفرنسية "توتال (Total)" كفاعل في العلاقات النفطية الدولية: صعود دور الشركة وتحول في دور الدولة	**22**
المبحث الأول: ثنائية الشركة (النفطية) والدولة في تحليل سوق النفط العالمي وليس الدولة أو الشركة (النفطية)	**24**
المطلب الأول: الشركة المتعددة الجنسيات وانعكاساها على إعادة تعريف دور الدولة	**25**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لبروز الشركات النفطية المتعددة الجنسيات	**31**
المطلب الثالث: مظاهر النشاط السياسي والاقتصادي للشركات النفطية المتعددة الجنسيات	**36**
المبحث الثاني: سوق النفط العالمي كمحدد لتحليل السياسة الدولية: جدلية الجيوسياسة والجيواقتصاد	**39**
المطلب الأول: جيوسياسة النفط في ثنائية الدولة والشركة كمدخل لفهم السياسة الدولية	**39**
المطلب الثاني: صعود جيواقتصاد النفط: تحليل فرضيات ادوارد لوتواك وباسكال لوروت	**45**
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في علاقة جيوسياسة وجيواقتصاد النفط	**46**
المبحث الثالث: تطور ونشاط شركة النفط "توتال" كفاعل في سوق النفط العالمي	**53**
المطلب الاول: تعريف الشركة النفطية "توتال".	**53**
المطلب الثاني: النشاط النفطي لشركة النفط "توتال": تحليل من منظور كمي وكيفي	**55**
المطلب الثالث: تواجد "توتال" في سوق النفط الافريقي: سياسة دولة في إعداد بيئة نشاط شركة.	**61**
الفصل الثاني: السياسة الطاقوية لشركة "توتال" وتداعياتها على سوق النفط الجزائري	**67**
المبحث الأول: دراسة الارتباط النفطي في العلاقات الفرنسية الجزائرية.	**69**
المطلب الأول: تطور قطاع النفط الجزائري منذ الاستقلال 1962	**69**
المطلب الثاني: سوق النفط الجزائري مهم في جيوسياسة الدولة الفرنسية وشركة توتال	**78**
المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لشركة توتال وعلاقتها بسوق النفط الجزائري	**80**
المبحث الثاني: السياقات الجيوسياسية والمضامين الواقعية لاستغلال "توتال" لسوق النفط الجزائري	**81**

المطلب الأول: نظام استغلال النفط الجزائري: من سوق استعمارية إلى سوق اشتراكية إلى سوق ليبرالية	**83**
المطلب الثاني: النفوذ السياسي لتوتال وعلاقته بالنظام السياسي الجزائري	**88**
المطلب الثالث: صعود التبعية الجديدة نتيجة آثار هيمنة توتال على الاقتصاد الجزائري.	**92**
المبحث الثالث: استراتيجية "توتال" العالمية وأثرها على القطاع النفطي الجزائري في ظل صراع المصالح النفطية العالمية.	**94**
المطلب الأول: اعتماد ازدواجية الاستثمارات النفطية وغير النفطية لتجاوز صدمات أسعار النفط	**94**
المطلب الثاني: النفوذ الجيواقتصادي لتوتال ومهاجمة الهيمنة الأمريكية (البحث عن دور تنافسي)	**96**
المطلب الثالث: مواجهة تأثير صعود استهلاك أسواق دول البريكس BRICS الصاعدة للنفط	**101**
الفصل الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة تداعيات السياسة الطاقوية لشركة "توتال" على سوق النفط الجزائري	**108**
المبحث الأول: السياسة الطاقوية الجزائرية: الأسس والتوجهات العامة أمام رهانات الضعف الداخلي والضغط الخارجي.	**110**
المطلب الأول: رفع الاحتياطات الوطنية للنفط بتكثيف جهود البحث والاستكشاف	**111**
المطلب الثاني: تأكيد البعد الاستراتيجي والتجاري لسوق النفط الجزائري	**114**
المطلب الثالث: توسيع التواجد الجزائري في استثمارات النفط الداخلية والخارجية	**119**
المبحث الثاني: آليات التصدي والمواجهة في السياسة الطاقوية الجزائرية	**121**
المطلب الأول: الضغط الجزائري على "توتال": شراكة إدارية في إطار ثنائي وسلطة الإنتاج والعرض داخل الأوبيك في إطار جماعي	**121**
المطلب الثاني: شركة سوناطراك كأداة سياسية لمواجهة توتال: المكاسب والتحديات	**123**
المطلب الثالث: الشراكة النفطية الجزائرية الأمريكية: مواجهة الاستغلال بالاستغلال	**125**
المبحث الثالث: المنظور المستقبلي لسوق النفط الجزائري في ظل آثار استغلال وهيمنة شركة "توتال"	**131**
المطلب الأول: السيناريو الخطي	**134**
المطلب الثاني: السيناريو الاصلاحي	**135**
خاتمة	**137**
قائمة الملاحق	**145**
قائمة المراجع	**151**

قائمة الأشكال والجداول والخرائط

أ- قائمة الأشكال **الصفحة**

الشكل رقم 01: مخطط يوضح مكانة القارة الافريقية في نشاطات مجموعة توتال..... 66

الشكل رقم 02: دائرة بيانية توضح الاستهلاك النهائي للطاقة بفرنسا..... 79

الشكل رقم 03: منحنيات بيانية تبين إنتاج النفط والسوائل الأخرى والاستهلاك النفطي في الجزائر..... 112

الشكل رقم 04: صادرات المنتجات النفطية الجزائرية إلى الأسواق العالمية..... 113

ب- قائمة الجداول

جدول رقم 01: استهلاك الدول الثماني الأولى للنفط بالألف برميل لليوم (kbbl/j)..... 41

جدول رقم 02: ترتيب أكبر الشركات الناشطة في القطاع النفطي من حيث رقم الأعمال لسنة 2014..... 50

جدول رقم 03: انتاج النفط الخام لدول الأوبيك للفترة 2006-2013 بـ: م. ب/ي..... 52

جدول رقم04: انتاج توتال المحروقات واحتياطاتها لسنة 2011 إلى 2013..... 56

جدول رقم 05: مناطق الإنتاج النفطي لشركة توتال واحتياطاتها لعام 2013..... 57

جدول رقم 06: انتاج المصافي النفطية (أنواع الانتاج والحصص الصافية للكميات المنتجة لمصافي شركة "توتال".... 58

جدول رقم 07: موارد وفرص أسواق النفط الخام ومبيعات المنتجات المكررة والتجارية لتوتال ما بين 2011-2013... 59

جدول رقم 08: أهم استثمارات توتال للفترة ما بين 2011 و2013 بالمليون أورو..... 95

جدول رقم 09: نسب وتوقعات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2013 و2016 102

جدول رقم 10: استهلاك الدول للنفط بالألف برميل لليوم kbbl/j 103

جدول رقم 11: أهم مصافي النفط في الجزائر 113

ج- قائمة الخرائط

خريطة رقم 01: نسب الإنتاج النفطي لعام 2012 في أهم مناطق الانتاج الدولي للنفط..... 41

خريطة رقم 02: حركة التجارة النفطية في العالم لعام 2013 (مليون طن) 42

خريطة رقم 03: تأثير القوى الاستعمارية السابقة في إفريقيا من خلال تواجد شركاتها فيها..... 62

خريطة رقم 04: مناطق تواجد النشاط النفطي لشركة توتال في إفريقيا..... 64

خريطة رقم 05: أهم حقول الإنتاج النفطي والغازي وأنابيب النقل في الجزائر..... 69-70

خريطة رقم 06: أهم حقول تواجد الغاز الصخري في الجزائر..... 89

خريطة رقم 07: التواجد الصيني في القطاع النفطي في إفريقيا..... 104

مقدمة

يمثل النفط مركز السياسة والاقتصاد العالميين أمام ازدياد طلب القطاعات الاقتصادية المتطورة له، حيث أصبح العالم متعطشا على النفط الذي اعتبر مركز الحروب والتنافس بين الدول وبين الشركات النفطية الكبرى باعتباره مصدر القوة العسكرية والاقتصادية على الساحة الدولية، ولقد أصبح دور ونفوذ الشركات النفطية المتعددة الجنسيات يزداد يوما بعد يوم نتيجة تحول دور وقوة السوق، بعد أن تميز تاريخها بسيطرتها على القطاع النفطي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، سواء بتحركها المستقل عن حكوماتها أو بدعم منها، أو بقيادة التقسيم الدولي للعمل أمام فرضها الإبقاء على طبيعة مناطق الإنتاج والاستهلاك، واعتمادها على سياسة الاحتكار الجغرافي والتحكم الجيوسياسي بأقاليم الجنوب سياسيا واقتصاديا، ولا يزال هذا الدور واقعا دوليا راهنا بالرغم من صعود أطراف فاعلة أخرى كالشركات النفطية الوطنية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وذلك باستفادتها من ليبرالية القطاع النفطي وموجة سياسات الادماج والامتصاص بعد التسعينيات لتتجه إلى سياسات التنافس الجيواقتصادي بطرحها لاستراتيجيات احتكار تكنولوجية القطاع الطاقوي بشكل عام في سلاسله ذات المردودية العالية، ومعلنة عن مرحلة إضعاف دور الدولة، كما واصلت استغلال الاختلافات القائمة في درجات نمو الاقتصاديات الوطنية على النطاق العالمي، كذلك استغلال التفاوت القائم بين مزايا التكنولوجيا والخبرة والموقع للشركة واقليمية القوانين في تطبيق استراتيجياتها العالمية التي تبحث في زيادة الأرباح والنفوذ والسيطرة، أما القرن الحالي فقد برزت فيه مؤشرات تشير إلى بداية إعادة تقسيم موارد المعمورة بين الفواعل النفطية الفاعلة نتيجة لمتغيرات جديدة، هي صعود أسواق جديدة بشركات ضخمة منافسة تعتمد على استراتيجيات عالمية، طرح مشكل ندرة المورد النفطي وانكشاف نظام نقل الامدادات النفطية، تأثير السياقات الجيوسياسية في مناطق الانتاج، عدم بلوغ طاقات جديدة تنافس مردودية النفط والنمو الديمغرافي المتزايد.

يعود تاريخ دور الشركات النفطية المتعددة الجنسيات إلى تاريخين مهمين هما: اتفاقيتي "سايكس بيكو"(1917) و"سان ريمو"(1920) حول تقسيم منطقة الشرق الأوسط بين القوتين الاستعماريتين التقليديتين السابقتين (بريطانيا وفرنسا) لأهميتها الاستراتيجية المتمثلة في الموارد النفطية وطرق التجارة العالمية، وذلك بغياب أمريكا حكوميا لسياستها الانعزالية، إلا أن شركاتها النفطية قد تجاوزت ذلك الغياب وبالتالي منع ضياع حصتها من نفط المنطقة، بعد وضع الأرميني "بيكيوPiquiot" خريطة ثروات المنطقة بشكل يمنع التنافس عليها بين خمس شركات هي: شال الهولنديةShell، بريتيش بتروليوم الانجليزيةBP وإيكسون وموبيل الأمريكيتين والشركة الفرنسية للنفط CFP(توتال اليوم)، التي استفادت من استغلال بنسبة 23.75 % لكل واحدة، ونسبة 5% كعقد أمان مشترك بينها يمنع التنافس والصراع، أما النفوذ الثاني للشركات النفطية بعيدا عن حكومتها فيعود إلى "اتفاقية أكناكاري" عام 1928 بين شركات ستاندارد أويل Standard Oil الأمريكية وشال وبريتيش بتروليوم، بغياب الشركة الفرنسية للنفط التي اتجهت إلى مستعمراتها في إفريقيا، حيث استعانت بأعمال الجيولوجي الفرنسي "كونراد كيليان Conrad Kilian" لوضع خريطة نفط شمال افريقيا بهدف تحقيق

الاستقلال الطاقوي لفرنسا، وهو ما برز في أعمال ثلاث شركات هي: الشركة الفرنسية للنفط ومؤسسة البحوث والنشاطات النفطية (ERAP) وإلف(ELF) في الصحراء الجزائرية التي استطاعت أن تكتشف النفط في منطقة حاسي مسعود عام 1956، وهو الاكتشاف الذي ساهم في إعادة الحكومات الفرنسية النظر في استراتيجيتها تجاه الثورة التحريرية الجزائرية(1954) ما أفشل معالجتها بالوسائل السلمية حتى اتفاقية ايفيان الثانية (1962) التي حققت استقلال الجزائر بسيادتها على الصحراء، إلا أن الشركات النفطية الفرنسية استطاعت الاحتفاظ بامتيازات الاستغلال النفطي في الجزائر من خلال العديد من القوانين خاصة القانون النفطي الصحراوي حتى قرار الجزائر تأميمها للمحروقات عام 1971 ، وهو الذي أثر على نشاط "الشركة الفرنسية للنفط " والشركة الوطنية إلف أكيتان SNEA" قبل أن تجبرا إلى الاتجاه نحو بحر الشمال وخليج غينيا بهدف تأمين وضمان الاستقلال الطاقوي الفرنسي. لتتطور مكانة شركة توتال في الساحة النفطية العالمية بعد تبني سياسة الادماج عام 1999 مع شركة "إلف" والشركة البلجيكية بتروفينا Petrofina لتشكل الثلاث أهم شركة نفطية عالمية، التي أخذ نشاطها العالمي في الازدياد باعتمادها سياسة طاقوية بتأثير عالمي برزت في استراتيجيات النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي وتوزيع تواجدها الجغرافي في السوق النفطية العالمية خاصة الافريقية وبما فيها الجزائر، كما تبنت أهداف تحقيق الاستقلالية النفطية واحتكار القطاع النفطي بمواجهة نفوذ هيمنة الشركات النفطية الأمريكية وتأثير صعود الأسواق النامية، ما أثر على سوق النفط الجزائرية والتهديد باستغلالها لانكشافها أمام متغيرات البيئتين الداخلية (تطورات الوضع السياسي والنفطي الجزائري) والخارجية (تراجع سلطة الأوبك وعودة أفكار الليبرالية الجديدة التي نادت بفتح الأسواق والسياسات الطاقوية للشركات الكبرى).

يرتبط التهديد الاستغلالي للشركة النفطية توتال على السوق النفطية الجزائرية من فرضية التأثير على مشروع اللحاق الوطني الذي يدعمه القطاع النفطي، نتيجة آليات الاستغلال التقليدية أو عودة تأثير صعود الدولة المعولمة راهنا، فالدولة الجزائرية أصبحت تتأثر اليوم بالشركات لتفاعل اقتصادها بالخارج أي مع الأسواق، أين ساهمت العولمة بتعجيزها على مواجهة السوق العالمية نتيجة ضغط عولمة رأس المال الاقتصادي الذي أصبح رأسمال الشركات المتعددة الجنسيات بجعلها وظيفة الدولة السيادية اليوم تتحول من صياغة السياسات الوطنية إلى إدارة السياسات المصاغة من الشركات. لذا فمواجهة هذه الآليات مرتبط بسقوط رأسمالية الشركات القائمة على الاستلاب السلعي المتحكم بإعادة انتاج المجتمع في جملته، بالانتقال من نظام اقتصادي لا متوازن إلى نظام لا متوازن أخر كما أشار إليه "كارل ماركس"، ما يجعل مواجهة استغلال شركة توتال التي تمثل النظام الرأسمالي مرتبطا بالخروج من نمط الإنتاج الرأسمالي بكشف تناقضاته داخل النظام العالمي وباعتماد الوعي العمالي لكسر فجوة الأطراف والمراكز واضعاف الاستلاب الاقتصادوي والاستقطاب الهائل للثروة من طرف هذه الشركات.

أولا: المشكلة البحثية

تثير المتغيرات الراهنة في النظام الدولي الرأسمالي الذي تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أحد فروع نشاطه مجموعة من التفسيرات والمعالجات النقدية والتاريخية لتطور هذا النظام، وهي التي تتمثل في تساؤلات حول مصير الأسواق الوطنية أمام صعود سلطة السوق الاحتكارية، لكن حول مصير اقتصاد وسياسة العالم النامي الواقع في أطراف نظام مركزية رأسمالية الثلاثية الاحتكارية(الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان –والصين اليوم–) المسيطرة على الاقتصاد والسياسة الدوليين(حتمية الصراع)من خلال استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات المسماة بالشركات الرأسمالية، وهو ما طرح ضرورة مواجهتها بإرادة بناء نظام انتاجي وطني حديث وفعال وذاتي، ومناقشة آثار الاستغلال ومواجهتها بالتنمية التي قدمها "سمير أمين" كمفهوم نقدي للنشاط الرأسمالي تعتمد استراتيجية فك الارتباط بقوانين هذا النظام.

وتمثل الشركات النفطية العالمية عامة وشركة "توتال" خاصة أحد الشركات الرأسمالية المتحكمة بمصير الاقتصاد الدولي القائم على النفط، الذي لا يزال يؤثر في السياسة الدولية بأداة الجيوسياسة التقليدية وأداة الجيواقتصاد الجديدة، إذ أن استمرار حاجة العالم المتقدم ودخول أسواق صاعدة لا تتنافس عليه فقط من أجل السيطرة على منابعه بل أصبحت تتحرك من منطلق مقاربة الأمن الطاقوي بحماية طرق إمداداته، تنويع مصادر استيراده، صناعة حلفاء موثوقين بهم، ولم تعد الشركات النفطية العملاقة اليوم (إيكسون موبيل، شال، بريتيش بتروليوم، توتال، شيفرون) تعول كثيرا على امدادات الشرق الأوسط بل اتجهت إلى تقسيم جديد لموارد المعمورة بتواجدها في افريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا وشرق آسيا ما جعلها ساحات للتنافس مع الشركات الوطنية المستقلة الصاعدة. ومن هنا يبرز نشاط السياسة الطاقوية لتوتال في سوق النفط العالمي وتداعيات ذلك على سوق النفط الجزائري في إطار تنافسها الجيوسياسي والجيواقتصادي أمام هيمنة نفوذ الشركات الأمريكية وصعود تنافسية الأسواق الصاعدة المتمثلة في دول البريكس (الصين، البرازيل، الهند وروسيا) على السوق النفطية الجزائرية، وبالتالي تأثيرها في مصير البرامج التنموية للجزائر المرتبطة بسوق النفط الجزائري الذي يعتبر ممول مهام السياسة الخارجية الجزائرية واستراتيجية دفاعها الوطني.

طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة

تظهر الاشكالية في السؤال المحوري الآتي: **كيف يتأثر سوق النفط الجزائري من توجهات السياسة الطاقوية للشركة النفطية الفرنسية "توتال" القائمة على استراتيجيات النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي في إطارها العالمي؟**

وانطلاقا من المشكلة البحثية نستفسر عن التساؤلات الجزئية التالية:

1) ما هي مكانة الشركة النفطية الفرنسية توتال (Total) في العلاقات النفطية الدولية، وكيف تفسر النظريات الاقتصادية ونظرية العلاقات الدولية بروز نشاطها الجيوسياسي والجيواقتصادي في سوق النفط العالمي وطرحها لإعادة تعريف وظيفة الدولة؟

2) ما هي الحركيات السببية للسياسة الطاقوية لشركة "توتال" في السوق النفطية العالمية، وماهي تداعياتها على سوق النفط الجزائري في إطار الارتباطات النفطية التاريخية الجيوسياسية للعلاقات الفرنسية الجزائرية، وفي إطار استراتيجية عالمية تستهدف مواجهة منافسة شركات الولايات المتحدة وأسواق البريكس الصاعدة؟

3) هل الأليات الجزائرية لمواجهة تداعيات السياسة الطاقوية لشركة "توتال" على سوق النفط الجزائري تتجاوب وتنفيذ الأسس والتوجهات العامة لسياستها الطاقوية.

ثانيا: فرضيات الدراسة: نتيجة لتداخل تركيبة متغيرات الدراسة، لا بد من طرح الفرضيات الآتية:

1) القوة الاحتكارية والتكنولوجية للشركة النفطية الفرنسية "توتال" المرتبطة بالنظام الرأسمالي ونفوذها الجيوسياسي والجيواقتصادي في سوق النفط العالمي تجعل منها فاعلا مهما في تحليل العلاقات النفطية الدولية.
2) السياسة الطاقوية لشركة توتال تقوم على احتكار استغلال سوق النفط الجزائري، إذ كلما ازداد نفوذ استراتيجيتها العالمية كلما ازدادت آثار الاستغلال.
3) ميزة التكنولوجيا والنفوذ الجيواقتصادي لشركة توتال الفرنسية هي التي تصعب حرية الجزائر في التخطيط السياسي والاقتصادي لتسيير سوقها النفطية وبالتالي فك الارتباط بالاحتكار الرأسمالي.

ثالثا: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تلخص كالآتي:

أ-تحليل المكانة الجيوسياسية والجيواقتصادية للشركات النفطية المتعددة الجنسيات في إطارها العالمي بالاعتماد على نظرية العلاقات الدولية وانطلاقا من مناقشة وشرح الثنائية الجدلية بين هذه الشركات كفاعل دولي جديد مهم ومركزية الدولة في تحليل الظاهرة الدولية، وذلك بالبحث في تأثيرها على السياسات الانتاجية للدول في ظل المتغيرات التي عاشها النظام الدولي المعاصر ولا يزال من تكريس العالمية (ظاهرة العولمة). فما ترمي إليه الدراسة هو أن تكون مقدمة لدراسة هذه الشركات بدراسة نموذج الشركة النفطية الفرنسية "توتال"، والتعريف بطبيعتها وأسلوب عملها واستراتيجيتها وتأثيرها على مصالح السوق النفطية الجزائرية ومن وراءها مشاريع الجزائر التنموية.

ب-دراسة السياسة الطاقوية لشركة توتال في بعدها العالمي وفي إطار أهدافها التنافسية والاحتكارية التي تقوم على قراءات واقعية للواقع الدولي، وأثار هذه السياسة على السوق النفطية الجزائرية التي سيتم معالجتها في إطار ثلاث علاقات ارتباط، هي ارتباط تاريخي تحكمه علاقات استعمار تقليدي تخضع الضعيف بالأداة

العسكرية، تحولت إلى استعمار جديد بنضج الشركة التي تخضع الضعيف اليوم بالأداة الاقتصادية، ارتباط جيوسياسي في إطار تنافس دولي/شركاتي على التحكم بالأقاليم النفطية استعان بالأداة الايديولوجية خلال الحرب الباردة (صراع الاشتراكية والرأسمالية)، ارتباط جيواقتصادي في إطار تطور نفوذ الشركة العالمي ومنافستها لدور الدولة بعد تحرير الأسواق العالمية باعتمادها على مزايا التكنولوجيا والرساميل المتراكمة للتحكم في القطاعات الحيوية ذات المردودية العالية.

جـ-تحليل السياسات التي تبنتها الجزائر في ظل أثار استغلال الشركة النفطية توتال على السوق النفطية الوطنية بتواجدها المباشر، أو في إطار سياستها الطاقوية التي تؤثر على متغيرات السوق النفطية العالمية، مع تقييم توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية في إطار فتح السوق النفطية الجزائرية للمتعاملين الأجانب بالاستناد إلى تحليل الفواعل الوطنية التي تؤثر في السياسة الاقتصادية والنفطية الوطنية.

رابعا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

تشمل ثلاث اعتبارات رئيسية هي: **اعتبار أكاديمي (علمي)** يتحدد في ارتباط أهمية الموضوع بالاقتصاد والسياسة، فهو دراسة هادفة نحو معرفة مختلف الأسباب والفواعل والظواهر الكامنة وراء ظاهرة الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، باعتبارها تشكل اهتمامات البحث العلمي في علاقات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، حيث تحاول الدراسة معالجة متغير الثروة الذي يبحث فيه الاقتصاد ويجسده اليوم نفوذ السوق(الشركة)، ومتغير السلطة الذي تهتم به السياسة ويجسده ثبات دور الدولة السياسي مع تراجع دورها الاقتصادي أمام السوق، فهو موضوع يطرح تحليل الظاهرة الدولية(النفطية) في إطارها الكلي لفهم العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الفواعل الدولية المرتبطة بالنفط. **اعتبار عملي** لأن الموضوع يجسد أحد أهم محاور فهم تداعيات السياسة الطاقوية لشركة "توتال" على سوق النفط الجزائري، وذلك لفهم وضع الريع النفطي الجزائري في إطار علاقات القوة التي تميز الواقع الدولي، ولتداخل موضوع النفط باستراتيجيات الأمن الوطني بالنسبة لدول تدافع عن ذلك بشركات نفطية متعددة الجنسيات واستراتيجية دول أخرى تسعى لتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي، لذلك تأتي الدراسة لعرض صور واقعية عن ذلك، وهناك **اعتبار شخصي** يرتبط بالبحث عن تكوين(تخصص) واسع في نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والبحث في مكانتها الدولية أمام الثنائية الجدلية الغامضة السوق(الشركة) والدولة التي تبحث في من يؤثر في السياسات العالمية التي استبدلت الأداة العسكرية اليوم بالاتجاه إلى الأداة الاقتصادية.

خامسا: حدود الدراسة

1) الحدود الزمنية : ارتبط بروز وتطور شركة توتال كمجموعة نفطية مندمجة وباعتبارها شركة نفطية متعددة الجنسيات بالتطور والتحولات الهيكلية التي عرفتها هذه الشركات عموما، فباعتبار أن أصل

شركة توتال يعود للشركة الفرنسية للنفط التي برز تواجدها في الشرق الأوسط بعد السيطرة على جزء من رأسمال الشركة النفطية التركية بسقوط الدولة العثمانية، والتي تطورت هيكليا باكتشافها النفط في إفريقيا في الخمسينيات، ليتأثر تطورها بموجة الاندماج والامتصاص التي اعتمدتها "الشركة الفرنسية للنفط" و "إلف أكيتان" و "بتروفينا" البلجيكية عام 1999 مشكلة المجموعة النفطية الفرنسية "توتال" التي أصبحت عملاقا نفطيا عالميا أضيف إلى الشركات الخمس العملاقة (الشقيقات السبع سابقا)، وهي التي تبنت سياسة طاقوية تطورت ضمن متغيرات سوق النفط العالمية بهدف تحقيق الأمن الطاقوي الفرنسي، وباعتبار أن موضوعنا يركز على تداعيات توتال على سوق النفط الجزائري، فإن الدراسة ستقوم بمعالجة هذا الأثر في فترة ارتباط السوق النفطية الجزائرية بالتوجه الاشتراكي الذي يركز على دور الدولة في بيئة دولية تقوم على سياسات التأميم وتحركها في إطار منظمة الأوبيك، ثم فترة الانفتاح في إطار أفكار اللبرالية الجديدة (اقتصاد السوق) التي ساهمت ببروز جيواقتصاد الشركة للتحقق من أثرها على السوق النفطية الجزائرية.

2) الحدود المكانية: أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات النفطية اليوم تسعى من خلال سياساتها إلى إزالة الحدود الجغرافية والاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية نتيجة نشاطها العالمي واعتمادها على استراتيجية التنويع الجغرافي وكذا التخطيط الاستراتيجي، لذا فجغرافية النشاط الاقتصادي والنفوذ السياسي لشركة توتال مرتبط بتوطنها في العديد من المناطق، فبالرغم من أن موضوعنا سيحاول دراسة تداعيات تواجدها في الجزائر على سوق النفط الجزائري، إلا أن سياساتها الطاقوية التي تحمل بعدا عالميا في إطار صراع المصالح النفطية العالمية يجعل من إطار الدراسة مرتبطا بمستوى نفوذها العالمي.

سادسا: الإطار النظري للدراسة

يعد الجانب التنظيري مهما في دراسة الظواهر الإنسانية، حيث تساهم النظرية كما عبر عنها "جيمس دورتي" و "روبرت بالستراف" كتنظيم فكري للمعلومات في تقديم أجوبة علمية لإشكاليات الظواهر، ولقد ساهم تطور نظرية العلاقات الدولية المعتمدة على التصورات التقليدية (الواقعية واللبرالية) والتصورات الجديدة بعد تنظيرها لفواعل جديدة واهتمامها بالمقاربات الاقتصادية في تفسير أسباب الحروب والتعاون ضمن إطار علاقات القوة والمصالح للظاهرة الدولية، ولقد أشارا "مارتن غريفيتش" و"تيري أوكلاهان" في مناقشتهما لمادة النظرية واستخدامها في العلاقات الدولية إلى عدم الاجماع حول معناها أمام حجج متعددة تنتهي إلى العموميات، مع أنها صالحة لاستخدامها لمنهجية علمية، وذلك باعتبارها ترتبط بالقلق الأخلاقي تجاه الحروب وتتأثر بالتطور أين أصبحت نظرية مركبة تبحث في: ماذا يكون؟ ماذا يجب أن يكون؟ ماذا يمكن أن يكون؟[1] إلا أن هدفها هو تحسين معارفنا بالواقع الدولي باعتبارها حقل دراسي يشرح، ينقد، يصف ويتنبأ هذا الواقع،

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985)، ص 26.

كما ترتبط بالمقاربات المعاصرة كالأبستمولوجيا* التي تستفهم تراكم المعرفة وكيفية التوصل إليها، الأنطولوجيا التي تنظر فيما هو موجود في النظريات المكونة لتصورات الانسان حول العالم، والمنهجية التي تمارس خطوات التوصل إلى المعرفة التي تركز على المناهج الكمية، النوعية في العلاقات الدولية. لذا فدراستنا ستركز على تفسيرات النظرية الواقعية، والاستعانة بمقاربات جيوسياسية وجيواقتصادية.

أ-النظرية الواقعية: ساد المنظور الواقعي منذ نشأة الدولة الوطنية، اهتم بها جل المفكرين والمنظرين المؤسسين لهذا التيار من تيوسيديد، هانز مورغانتو، إدوارد كار، كينيث والتز وريمون أرون[1]. وهي نظرية تحاول فهم السياسة الدولية كما هي موجودة فعلا، وتبحث في العديد من التساؤلات أهمها: لماذا تعدل الدول سلوكياتها، ما هي حسابات الحرب والسلام، لماذا تبقى دول وتزول أخرى. وتقوم على مجموعة من المبادئ أهمها: فوضوية النظام الدولي لغياب سلطة مركزية تحكم قراراته ببحث الدول في تطوير قدراتها العسكرية للدفاع والتأثير، وهو ما يصعب تفادي الحرب التي تجعل القوة أساس الحفاظ على مصلحة الدولة وأمنها، أين تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، إلا أن أفكارها قد تطورت نتيجة ازدياد مستوى التبعية المتبادلة المؤسساتية والاقتصادية بين الدول لتسمى الواقعية البنيوية التي هي رؤية بين دولية حاول "كينيث والتز" في كتابه "نظرية السياسة الدولية" البحث في كيفية المحافظة على ثبات المنظومة الدولية التي تقوم على مفهوم "المساعدة الذاتية (اللهم نفسي)"، والذي أنذر باختفاء دول في أعقاب صراعات بين دولية، كما دافع عن "منظور منظومي Systémique" كبنية تفرض نفسها على وحداتها[2].

ب-مقاربتي الجيوسياسة والجيواقتصاد:

تركز المقاربة الجيوسياسية على البحث في العلاقات بين القوى والمجال والسياسة بتفسير النزاعات الدولية والتنافس بين القوى انطلاقا من فرضية مركزية مفادها أن الدولة كائن حي يتطور ويتقوى بابتلاع المزيد من المناطق الحيوية، فقد برز التنافس على المجال الحيوي فيما اعتبره "راتزال" حيويا لقوة الدولة، وحمل بعدا عالميا أسماه الانجليزي "ماكيندر" بقلب العالم وطوره "نيكولا سبيكمان" بفكرة حوافي الأرض لتكون مقاربات عمومية تحمل تصورات مفكريها وممارسيها، لتأتي الجيوسياسة الفرنسية لـ"إيف لاكوست" باعتماد المنهج البيني لتفسيرها بإدخال قوى غير الدول في التنافس على الأقاليم كالشركات النفطية متعددة الجنسيات...، والاعتراف بتنوع الفاعلين المؤثرين في المجتمع الدولي، في عالم مرتبط بالزمان والمكان يشمل مشاكل تصنعها العلاقات الضيقة للقوى وبالرهانات التي تحفز تنافسها. وهذا ما فتح المجال لمقاربة الجيواقتصاد لتضع مجموعة من التحاليل المترابطة بين المجال والقوى والاقتصاد، حيث يرى " إدوارد لوتواك"

* الأبستمولوجيا منهج فكري جديد، عرفه المفكر الجزائري "محمد أركون" في مناهجه التحليلية بأنها الدراسة النقدية لكل نظرية علمية تأتي بها في جميع العلوم. إذ من واجب العقل الإنساني أن يراجع نفسه فيما ينطق به وما يقدمه من نظريات.

[1] إكزافييه غيوم، **العلاقات الدولية**، ترجمة: قاسم المقداد، (لبنان: مركز الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، ط 2، 1994)، ص44.

[2] **المرجع نفسه**، ص 75.

أن أهداف الجيواقتصاد تجاوزت أبعاد غزو الأقاليم والتأثير الدبلوماسي بالاهتمام في الصناعات الحيوية والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة، ودعم قوله الباحث الفرنسي "باسكال لوروت" بقوله بأن الجيواقتصاد يهتم بالعلاقات بين المجال والقوة في مجال له طبيعة مستقبلية تخترق الحدود الفيزيائية الجيوسياسية (التخطيط الاستراتيجي للشركة)، ويحلل استراتيجيات ذات طبيعة اقتصادية تقررها الدول أو الشركات في إطار سياسات الغزو والانتشار في الأسواق الدولية.

جـ-مقاربة الاقتصاد السياسي: يستفسر الاقتصاد السياسي حول من يعمل ماذا؟ لماذا وكيف؟ فهو دراسة منهجية مهمة لتحليل منطق النزاعات حول الموارد، فالتصور الاقتصادي الذي كان يركز على دراسة التوازن بين المنتج والمستهلك من خلال تحليل الاستراتيجيات التي تتبعها الدول أصبح اليوم يحتكم لمنطق الأسواق التي تحكمها قوانين الشركات، وهو ما سمح بدخول الاقتصاد السياسي الدولي من أجل تحليل نشاط الفواعل العمومية والخاصة وكذلك منطق تحرك الاقتصاد والسياسة حول النفط، فقد أصبح علما يبحث في تحليل بيئة العلاقات الاقتصادية الدولية بالتركيز على ظاهرة "الثروة" وبالاعتماد على أدوات البيئة السياسية المرتكزة على ظاهرة "السلطة"، لذا فرهاني الثروة والسلطة وآثارهما على العلاقات الاقتصادية السياسية الدولية وفواعلها المتعددة سيسمح بتحليل موضوعنا بشكل علمي.

سابعا: منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة قصد تنظيم التحليل والوصول إلى النتائج المرجوة **المنهج الوصفي** الذي يدرس واقع الظاهرة البحثية كما هي موجودة بطريقة كمية وكيفية، فموضوعنا يعالج متغيرات الدراسة بتحليل دقيق للأرقام من أجل فهم تداعيات السياسات المطبقة وبالتالي على الظاهرة المعالجة، وهو ما استلزم **تقنية الاحصاء** الذي يعطي تحليلا رياضيا للقيم والمتغيرات، فالنفط الذي يعتبر سلعة يتم تداولها في التعاملات الاقتصادية الدولية يحتاج إلى هذا المنهج الذي يعالج المتغيرات الاقتصادية. مع ربطها بالتطور التاريخي لعلاقات النفط الجزائري بالتواجد والاستغلال الفرنسي من خلال شركة "توتال"، لتفسير انعكاسات الظواهر الماضية على الحاضر والمستقبل.

كما تمت الاستعانة بأدوات تحليل أخرى هي: أدوات تحليل السوق (التجارة النفطية الدولية) التي تشمل الجداول والأشكال البيانية التي تركز على تحليل السياسة الطاقوية لشركة توتال والحركة الاستثمارية للشركة في سوق النفط العالمية والجزائرية في ظل مجموعة من المتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، كما تم الاعتماد على أدوات كيفية لوصف التصريحات السياسية التي تعالج الموضوع بمنطق جيوسياسي انطلاقا من جمع مقابلات مسجلة وتحليلها، والرجوع إلى مجموعة من الوثائق التاريخية التي هي مذكرات وعقود موثقة لفهم وقائع الظاهرة المعالجة.

ثامنا: مفاهيم الدراسة: تقتضي الدراسة شرح المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوعنا، وهي:

أ-التداعيات: تستخدم الكلمة للحديث عن النتائج التي قد تلحق بحادثة معينة، إذ توحي إلى شيء يتبع شيء، أي نتيجة تتبع سببا، بمعنى أن أمرا يستدعي أمرا آخر مثلما يستدعي السبب النتيجة، إلا أن الكلمة تحمل معاني كثيرة كالآثار، التبعات، العواقب، النتائج، كأن نقول بأن من آثار نفوذ توتال الجيواقتصادي في السوق النفطية العالمية عجز تحرك السوق النفطية الجزائرية باستقلالية عنها[1]، وهو ما جعل "عنقود الزواهر" يعرفها بأنها الآثار المترتبة على حدث ما[2]، إذ تشير إلى معنى "أثر"IMPACT وهو الأخر مصطلح يستخدم في الفيزياء يعني تصادم بين جسمين، وتوحي الكلمة إلى النتائج والانعكاسات نتيجة عملية التأثير كما شرحها القاموس الفرنسي LAROUSSE[3]

ب-السياسة الطاقوية: ترتبط السياسة الطاقوية بسياق تطور ميكانيزمات سوق الطاقة والموارد الطاقوية خاصة النفط، حيث تشير لدور وآليات الدول والشركات التي تتحرك من خلالها داخل السوق وتدخلها في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية المرتبطة بالطاقة للتأثير في تكوين الأسعار الدولية المرتبطة بها والدور المؤسساتي القائم على إعادة هيكلة المؤسسات ولبرالية الأسواق الداخلية ما يؤدي إلى توسيع الطلب. كما تتأثر هذه السياسات بصعود الضغوطات الإيكولوجية، وضع الطاقة النووية والأثار البيئية الخطيرة لصعود استغلال الغاز الصخري وصعود دول اقتصادية مستهلكة للطاقة. وهي السياسات التي تعتمد على ميزات التكنولوجيا الديناميكية واحتكارها.

جـ-سوق النفط: يجدر تعريف مادة "النفط" أولا، فهي كما أجمع علماء الجيولوجيا على تحديد نشأتها ترسبات لبقايا الحيوانات والنباتات في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمعات من المواد الهيدروكربونية، تكونت بتأثير من حرارة الشمس عبر ملايين من السنوات بشكل سوائل أو غازات أو جوامد. والكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات السائلة أي الزيت الخام، بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري. أما معنى "سوق النفط" فيشير إلى حركته كسلعة في المبادلات التجارية، فتحليله يتطلب الإحاطة بالعديد من المتغيرات التي تشمل طبيعة الفواعل النشطة داخله والمتمثلة في الدول المستهلكة، الشركات النفطية، والدول المنتجة، استراتيجيات هذه الفواعل كإعادة تعديل الطلب والعرض، مراقبة السوق من طرف الأوبيك، سياسات الطلب والعرض، تحليل سلسلة الصناعة النفطية، آليات التعديل، الثلاثية المحددة لأسعار النفط لـ "بيتر غوبان Peter Gobin" المرتبطة بمعايير

---

[1] محمد بسيوني، **معنى كلمة التداعيات**، مدونة اللغة العربية، 15 أكتوبر 2011، أنظر الموقع:
https://arabiclan.wordpress.com/2011/10/15

[2] عنقود الزواهر، شبكة الفصيح للعلوم اللغة العربية، 04 أفريل 2006، أنظر الموقع:
http://www.alfaseeh.com/vb/archive/index.php/t-12377.html

[3] Impact : Influence exercée par quelqu'un, par ses idées, sur :
www.larousse.fr/dictionnaires/francais/**impact**/41780

الطلب والعرض (الاكراه المرتبط بسياسات الحكومات وعامل الندرة)، أسواق المدى المتمثلة في سوق نيويورك ولندن وسوق على المدى والتي تستطيع تأسيس وسائل مالية للمنتجين والمستهلكين الذين يبحثون عن الاحتفاظ بحصصهم وكذلك المضاربين الذين يسعون للاستفادة من حركة الأسعار، ونفسية الفواعل. **(أنظر الملحق رقم 01)**

د-الرأسمالية: يرتبط المفهوم بحياة المجتمع المادية التي تقوم على انتاج السلع والخدمات وطبيعة توزيعها للاستهلاك، والتي تكون نتيجة تشكيلات اجتماعية مختلفة (اقطاعية، اشتراكية ورأسمالية)، وتختلف من حيث طبيعة الفائض الاجتماعي واستخدامه، وبالتالي كيفية تنظيم الحياة المادية، حيث تبرز ثلاث أسس للتنظيم هي: التقليد والأمر والسوق، وتعتمد الرأسمالية العصرية على العنصر الأخير بالأساس، فباعتبار أن الرأسمالية مجموعة علاقات اجتماعية تنظم حياة المجتمع المادية، يمكن أن تعرف تاريخيا أنها جاءت لملء فراغ الاقطاعية الأوروبية(1400-1800)، وكنتيجة للثورة الصناعية منذ منتصف القرن 18 والبحث عن القوة عبر التصنيع والاستعمار والاستغلال، أما إذا عرفت من ملامحها، فالمفهوم مرتبط بثلاث ملامح هي: أولها هي أهمية الرأسمال نفسه ونزعة تراكمه وطبيعته التي تجني الثروة والسلطة، ثانيها هي دور الأسواق في تأمين المعلومات والتوقع والنظام (الأسعار والأرباح)، وثالثها هو أن للرأسمالية صورتين من صور القوة: السوق والدولة، حيث يدرس الاقتصادي القوة الصادرة من السوق والسياسي القوة الصادرة من الدولة[1]، وهو ما يوصلنا إلى القول بأن الرأسمالية هي نظام سوق له قوانينه وتراكماته.

هـ-التبعية: تطور المفهوم منذ الستينات لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية، وهي مبنية على عمل المدرسة البنيوية للاقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصاد الأمريكي اللاتيني "راوول بريبيش" الذي برز في الثلاثينات، ويناصره كل من "أندريه غندر فرانك" و"سمير أمين". ويقصد بها الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض البلدان النامية (العالم الثالث سابقا) للاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير المتساوية، وفوائد الديون، فالمعادلة التبادلية المواد الأولية (طابع استغلالي) /السلع المصنعة الغالية الثمن تسبب نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والمحيط. وبالتالي تأخر(تخلف) مزمن تمثله نتيجتين هما استثمار أجنبي مباشر في العالم النامي في قطاعات (الموارد الأولية) دون قطاعات أخرى، تشكيل نظام طبقي غربي داخل الأطراف بوجود طبقة تكنوقراطية استفادت من الرأسمال الأجنبي مقابل تقديم مناقصات لمصلحته على حساب الاقتصاد المحلي. ولقد انتقدت من الماركسيين حول خلطها بين نمط انتاج الرأسمالية ونمط تبادل السوق[2].

---

[1] مارتين غريفيتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للدراسات، (دبي: مركز الخليج للدراسات، 2002)، ص ص230-232.

[2] **المرجع نفسه**، ص 117.

تاسعا: أدبيات الدراسة

على الرغم من أهمية الموضوع، إلا أننا لم نجد دراسات نماذج قد طرحت السياسة الطاقوية للشركة النفطية الفرنسية توتال، باعتبار أن حقل الدراسات المعرفية يستلزم تعميق التحليل التخصصي والنموذجي والتجاوب مع كل المستجدات، وبالتالي التعامل مع الصور الجديدة لمكانة النفط الجزائري في السياسة الطاقوية لتوتال. وطبقا لما تم توفر من مصادر فإن الدراسة قد انطلقت مما خلصت إليه دراسات سابقة التي هي في أغلبها دراسات عامة، وهي كالآتي:

1-دراسة بعنوان" **les grandes compagnies pétrolières et le prix de l'énergie** " للبروفيسور الفرنسي المختص في العلوم الاقتصادية بجامعة باريس "جون-ميري شوفالييه Jean-Marie chevalier " التي نشرها في الثمانينيات، عالج فيها السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها مختلف الشركات النفطية الكبرى للحصول على موارد الطاقة، وركزت على التحولات الهيكلية التي عرفتها بداية من الثمانينيات، وتمكنها من استراتيجية التنويع وأهمية تحكم الشركات بأسعار النفط مقارنة بالطاقات الأخرى المنافسة، ولقد اعتمد في تحليله على المقاربات المستقبلية للنشاط الطاقوي في مداه البعيد بتحليله لاستراتيجيات الشركات النفطية الكبرى.

2-أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية للباحث الفرنسي "أوغستان روش Augustin Roch" بعنوان **Géopolitique Et Mécanismes De Raréfaction Des Ressources Combustibles Et Minières** والتي ناقشها عام 2012 بجامعة باريس 8، ولقد انطلقت الدراسة من نظرية الاقتصاد السياسي الدولي التي ربطت الموارد الأحفورية بعاملي الندرة والتنافس عليها، ومن سؤال مركزي هو كيف يمكن مواجهة ميكانيزمات ندرة الموارد الأحفورية والمنجمية في ظل التطورات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي فرضت استهلاك صناعي أين تجد الدولة نفسها مجبرة على إعادة التفكير في استراتيجيات تأمين إمداد الموارد التي تمثل أهدافا سياسية واقتصادية. ولقد اعتمد على مقاربة تحليلية مركبة شاملة باعتبار أن ندرة الموارد في حد ذاتها هي مشكلة عالمية وليست وطنية وتعيها كل الفواعل المؤثرة في الظاهرة. ولقد عالج دراسته انطلاقا من ثلاث محاور رئيسية تشمل ديناميكيات المجال الدولتي، المالي والتنافسي، تحولات وتعدد الفواعل، الاستراتيجيات والأهداف المرتبطة بالموارد الأحفورية والمنجمية، ثم الآليات التي تم تجديدها من طرف الدول والمستهلكين الصناعيين لإدارة مخاطر ميكانيزمات ندرة هذه الموارد.

3-أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (منشورة) بعنوان"**الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**" التي نوقشت بتاريخ 2009 للباحث والإطار السابق في شركة سوناطراك "محمد ختاوي"، حيث قام بدراسة دور وتأثير الشركات النفطية على العلاقات بين الدول، انطلاقا من جانبين عملي ونظري، وكانت إشكالية بحثه متركزة على خلفية استراتيجية العلاقات الخاصة بالشركات النفطية متعددة

الجنسيات وتراكم المطامع الدولية حول النفط خاصة نفط الشرق الأوسط، التأثير الأمريكي والرأسمالي العالمي، ولقد عالجت الدراسة محدد النفط وأهميته في العلاقات الدولية، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وأدوارها الاستراتيجية والاقتصادية، ثم ربط تأثير النفط بصراع المصالح النفطية وفرص الدول النفطية العربية من التحرر السياسي والاقتصادي والتبعية الجديدة. ولقد خلصت دراسته إلى أن أهمية النفط كانت ولا تزال متواصلة ببروزها في علاقات القوة والسيطرة، كما أن الشركات النفطية لا تتردد في استخدام السلطة السياسية في تحقيق أهدافها الاقتصادية خاصة الاقتصاد الأمريكي.

4-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة) بعنوان: "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات(حالة قطاع النفط)**" للباحث "بوبكر بعداش" والتي نوقشت سنة 2010 ، عالج موضوعه من منطلقات اقتصادية من خلال دراسته لدور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات في تجسيد منطق الهيمنة على الاقتصاد العالمي والقطاعات الاستراتيجية ومنها قطاع النفط، وقد توصلت الدراسة إلى أن صناعة وإنتاج النفط تعتبر من القطاعات الأكثر استراتيجية، من خلال أهميته كمصدر أساسي للطاقة والحياة الاقتصادية العالمية، وكمصدر للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة، وكذلك دور الشركات النفطية المتعددة الجنسيات في مجال بحث وتطوير تكنولوجيات وتقنيات عالية جعلتها تحتكر عمليات استكشاف وإنتاج وصناعة النفط وتكريره والمساهمة في صناعة أسعاره بما يخدم مصالح الدول الأم من خلال تأسيسها لكارتل النفط الذي تسيره الشقيقات السبع والثمانية الكبار فيما بعد.

5- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة) بعنوان "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**" للباحثة "أمينة مخلفي" التي نوقشت بتاريخ 11 مارس 2013، حيث قامت بدراسة كيفية تأثير نظام استغلال النفط على صادرات الصناعة النفطية للدول النامية المنتجة للنفط، ولقد توصلت الدراسة إلى صمود أهمية النفط كمصدر للطاقة في العالم بالرغم من خاصية نضوبه وتذبذب سوقه والعوامل المؤثرة فيه، كذلك بتعدد وتنوع الأطراف التي تؤثر في سوق النفط بما يخدم مصلحة كل طرف، وتغير معطيات هذا السوق منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى القرن الحالي .

عاشرا: تفصيل الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من موضوع تداعيات السياسة الطاقوية للشركة النفطية الفرنسية توتال على سوق النفط الجزائري، وذلك بالتطرق إلى الحركيات السببية التي تقف وراءها في شكل عرض تحليلي لطبيعة الموضوع انطلاقا من تقديم موضوع الدراسة ومعالجته في ثلاث فصول والخروج بمجموعة من الاستنتاجات.

فمقدمة البحث تشمل مدخلا عاما عن المشكلة البحثية وطبيعتها وأهمية الدراسة.

يتطرق **الفصل الأول** إلى تحليل دور الشركة النفطية "توتال (Total)" كفاعل في العلاقات النفطية الدولية بمعالجة علاقة الشركة والدولة انطلاقا من ثلاث مباحث نظرية، يعالج الأول ثنائية الشركة (النفطية) والدولة في تحليل سوق النفط الدولي، ويظهر ذلك في انعكاسات نشاط الشركة المتعددة الجنسيات على دور الدولة بالعودة إلى تفسيرات النظريات الاقتصادية ونظرية العلاقات الدولية التي تتبعت مظاهر النشاط السياسي والاقتصادي لهذه الشركات، أما الثاني يناقش سوق النفط الدولي كمحدد لتحليل السياسة الدولية انطلاقا من مناقشة جدلية ثنائيتي الدولة/الشركة والجيوسياسة/الجيواقتصاد حول النفط لفهم السياسة الدولية والأطراف الفاعلة فيها للانتقال بعدها لنشاط وتطور شركة النفط "توتال" كفاعل في سوق النفط الدولي.

أما **الفصل الثاني** فيتم فيه البحث عن تداعيات السياسة الطاقوية لشركة "توتال" على سوق النفط الجزائري من خلال ثلاث مباحث هو الأخر، أين ندرس أولا طبيعة الارتباط النفطي في العلاقات الفرنسية الجزائرية بتتبع تطور قطاع النفط الجزائري وأهميته في ثنائية جيوسياسة الدولة الفرنسية/شركة توتال، علاقة السياسة الطاقوية لتوتال بسوق النفط الجزائري. ثم نعالج ثانيا السياقات الجيوسياسية والمضامين الواقعية لاستغلال "توتال" لسوق النفط الجزائري عبر تطور هذه السوق من سوق استعمارية فسوق اشتراكية إلى سوق لبرالية، وتفحص حقيقة النفوذ السياسي لتوتال وعلاقته بالنظام السياسي الجزائري وأثر صعود التبعية الجديدة على الاقتصاد الجزائري. لنصل إلى تحليل آثار استراتيجية "توتال" العالمية على السوق النفطية الجزائرية في ظل صراع المصالح النفطية العالمية باعتماد النفوذ الجيواقتصادي في مهاجمة الهيمنة الأمريكية وتأثير صعود استهلاك أسواق دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) الصاعدة.

أما **الفصل الثالث** والأخير سيشرح الآليات الجزائرية لمواجهة تداعيات السياسة الطاقوية لشركة "توتال" على سوق النفط الجزائري وقياس مدى نجاعتها بالبحث أولا في أسس وتوجهات السياسة الطاقوية الجزائرية التي أعدتها للمواجهة، والمتمثلة في رفع الاحتياطات الوطنية للنفط، تأكيد البعد الاستراتيجي والتجاري لسوق النفط الجزائري والرغبة في توسيع التواجد الجزائري في استثمارات النفط الخارجية. البحث ثانيا في آليات التصدي والمواجهة المتمثلة في الضغط الجزائري على "توتال" في إطار علاقات الشراكة الإدارية الثنائية وسلطة الأوبيك في إطار جماعي، معالجة مكاسب وتحديات شركة سوناطراك كأداة سياسية لمواجهة توتال، تحليل مدى نجاعة التوجه نحو الشراكة النفطية الجزائرية الأمريكية. أما المبحث الثالث سنحاول فيه استشراف مستقبل سوق النفط الجزائري في ظل آثار استغلال شركة "توتال" باعتماد سيناريوهين هما: سيناريو خطي قائم على استمرار وضع تأثر السوق النفطية الجزائرية من تداعيات السياسة الطاقوية لشركة توتال. وسيناريو اصلاحي يقوم على إضعاف آثار سياسة توتال بمكافحة مشاريعها من منظور نقد الرأسمالية النفطية

وأخيرا كانت خاتمة الدراسة في شكل استنتاجات وحلول مطروحة.

الفصل الأول:
الشركة النفطية الفرنسية توتال (Total) كفاعل في العلاقات النفطية الدولية: صعود دور الشركة وتحول في دور الدولة

ترتبط مرحلة الثورة الطاقوية السادسة باكتشاف النفط الذي فتح مرحلة جديدة أطلق عليها عصر النفط ، وهو الذي يعود اكتشافه إلى العقيد الأمريكي "إدوين دراك Edwin Drake" سنة 1859 في مدينة "تيتوسفيل" بولاية "بنسلفانيا" الأمريكية ، حيث أصبح المصدر الأول للطاقة المحركة للصناعة وسلعة استراتيجية تحكم التجارة الدولية ومصير النظام الاقتصادي العالمي ومنطق النزاعات السياسية ، وتحمل بعدا جيوسياسيا وجيواقتصاديا في تحركات فواعل العلاقات الدولية النفطية.

يرتبط تحليل أهمية هذه المادة بجانب منهجي ظهر في جدالين نظريين ، الأول حول طبيعة الفواعل المتنافسة على الموارد عامة التي لا تزال غامضة ببروز "الشركة" كمنافسة للدولة في هذا المجال ، فسيطرة الدولة التي تفسرها نظرية الواقعية كفاعل مركزي عقلاني يدافع عن مصلحته الوطنية قد أضعفت مع ما حققته مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي لـ "سوزان سترانج" ، ومقاربة اللبرالية المؤسساتية لـ "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" ، ومقاربة الواقعية البنيوية لـ "كينيث والتز". أما الجدال الثاني فمرتبط بجيوسياسة أم جيواقتصاد نشاط الشركة (النفطية) المتعددة الجنسيات باعتماد تفسيرات نظرية عن بروز وتطور نشاطها ، وهو ما قدمته النظريات المركزة على ضغوط السلوك الاحتكاري نتيجة إغراءات الأسواق الأجنبية لها ، أو باعتمادها على مزايا التكنولوجيا التي شرحها "دانينغ" أو للإدارة الاستراتيجية كما فسرها "بورتر" ، وقد تكون نتيجة لحركة التمركز والتركيز الرأسمالية التي شرحتها مفاهيم الاقتصاد السياسي الاشتراكي كنظام عالمي فيه مصنع وغير مصنع سماه "سمير أمين" بعلاقة المراكز والأطراف ، وهو الذي عاد بعد انتفاضات التحديث الصناعي للأطراف باستقطاب جديد هو الاحتكارات الخمسة الجديدة للتكنولوجيا ، التدفقات المالية العالمية ، حقل الاتصالات ، ميدان أسلحة الدمار الشامل وموارد المعمورة الطبيعية.

والملاحظ أن حركة الفاعلين المتدخلين في الساحة الطاقوية العالمية قد برزت ببروز الصناعة النفطية خاصة ، وتعد الشركة النفطية الفرنسية "توتال" أهم فاعل دولي يضاف إلى نفوذ الشركات النفطية العالمية الكبرى المعروفة بالشقيقات السبع ، حيث أصبح لها اليوم نفوذ جيوسياسي وجيواقتصادي في إطار استراتيجية عالمية تؤثر في السوق النفطية العالمية ، بعد أن استفادت من التحولات الهيكلية وعلاقاتها بالمستعمرة الافريقية لدولتها الأم ، وبمكانتها العضوية داخل النظام الرأسمالي العالمي. من هنا سنعالج هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

أولا: ثناية الشركة (النفطية) والدولة في تحليل سوق النفط العالمي وليس الدولة أو الشركة
ثانيا: سوق النفط العالمي كمحدد لتحليل السياسة الدولية: جدلية الجيوسياسة والجيواقتصاد
ثالثا: تطور ونشاط شركة النفط "توتال" كفاعل في سوق النفط العالمي.

المبحث الأول: ثنائية الشركة النفطية والدولة في تحليل سوق النفط العالمي وليس الدولة أو الشركة النفطية

ترتبط الظاهرة الدولية السياسية بمواضيع كانت نتيجة للتطور الاقتصادي والسياسي، فمنذ السبعينيات برز إدماج مفهومي الاقتصاد والسياسة في التحليل ليظهر الاقتصاد السياسي في مستواه الدولي حتى يوضح التطورات المتعلقة بدور الدولة والفواعل الجديدة، فالتطورات الاقتصادية (التكنولوجيا، عولمة الشركات وتطور المبادلات التجارية) جعلت دور الدولة يتراجع لصالح السوق(الشركات)، حيث برز جدل حول دور الشركات ومكانة الدولة في الاقتصاد والسياسة العالميين، فزيادة الدور المركزي للأولى في تشكل وتنظيم وإدارة الاقتصاد السياسي الدولي وصولا إلى عولمة الإنتاج مثل انتصارا لقوى السوق والعقلانية الاقتصادية على الدولة، لكن موقف مركزية الدولة احتج عن مبالغة تفسيرات الأولى باعتبار أن الدولة تستمر في وضع قواعد الشركات المتعددة الجنسيات. وهي المناقشة التي أثبتتها أعمال "جون ستوبفورد John Stopford" و"سوزان سترانج Susan Strange" في كتابهما: "الدول المتنافسة، الشركات المتنافسة" (1991)[1]، ومن هنا برزت ضرورة إعادة التنظير لفهم هذه التحولات، إذ كيف يمكن للاقتصاد السياسي الدولي اليوم في ظل تركيز الأول على الثروة والآخر على السلطة أن يحلل بروز فواعل متعددة بأهداف مختلفة لكن دون انكار وجود علاقة بينها*. وهي الفرضية التي يسمح لنا هذا العرض بمعالجتها قبل تناول الشركات النفطية متعددة الجنسيات ومكانتها في الاقتصاد والسياسة العالميين وطبيعة قوتها بالاعتماد على تحليلات المقاربات السابقة، وكذا اعتماد التفسيرات النظرية المنظرة لنشوئها وتطورها.

المطلب الأول: الشركة المتعددة الجنسيات وانعكاسها على إعادة تعريف دور الدولة

أصبح التصور الاقتصادي اليوم يحتكم لمنطق الأسواق التي تحكمها قوانين الشركات، وهو ما سمح بدخول الاقتصاد السياسي الدولي من أجل تحليل نشاط الفواعل العمومية والخاصة وكذلك منطق تحرك الاقتصاد والسياسة حول النفط، بالتركيز على ظاهرة "الثروة" وبالاعتماد على أدوات البيئة السياسية المرتكزة على ظاهرة "السلطة"، فبعد أن خضعت تحليلات الاقتصاد السياسي لهيمنة الرموز الكلاسيكية (أدم سميث وريكاردو) ثم لنقد ماركس، برز مركز التحليل النظري للاقتصاد السياسي اليوم حسب سترانج وكيوهان وناي انطلاقا من رهاني الثروة والسلطة وآثارهما على فواعل العلاقات الاقتصادية السياسية الدولية[2]، وهي كالآتي:

---

[1] Robert Gilpin, **Global Political Economy: Understanding the International Economic Order**, (New Jersey: Princeton University Press Princeton and Oxford, 2001), P294 .

* لقد ذكر المصطلح لأول مرة في مجلة " بزنس ويك BUSINESS WEEK" الأمريكية سنة 1963، في ملحق خاص تحت عنوان الشركات المتعددة الجنسيات.

[2] Augustin Roch, **Géopolitique Et Mécanismes De Raréfaction Des Ressources Combustibles Et Minières,** Doctorat En Sciences Politiques, (Université Paris 8 Vincennes Saint-Denis, 19 Novembre 2012), P.27

1)نظرية الاقتصاد السياسي الدولي الجديد لـ "سوزان سترانج"

لقد اعتمدت أعمال "سترانج" في كتابها "الدولة والأسواق" لعام 1988على تحليل السياسيات العمومية في عالم مترابط من خلال التكنولوجيا والسوق الذي تمثله الشركات، لذا فالتحليل يستوجب إدخال استراتيجيات الشركات كما تدخل سياسات الدول، باعتبار أن العلاقات اليوم تدرس الاعتماد المتبادل في الانتاج، التجارة والمالية التي تسيطر عليها الشركة، ولقد خرجت تحليلات هذه النظرية بثلاث نتائج هي:[1]

1. تحول المسائل الأمنية من طابع عسكري لترتبط بالاقتصاد: فالدول الرأسمالية حسب "سترانج" تركز على التجارة كعامل تعاون بين الشعوب، أما السياسة الخارجية والداخلية للدول، فنجد الأولى تهتم بإشكاليات دخول الأسواق ونسب المبادلات، بينما تتجه الثانية إلى تطوير الإقليم لجذب استثمارات الشركات.

2. السلطة ليست تحت احتكار الدول أمام صعود فواعل أخرى كالشركات المتعددة الجنسيات.

3. تحول السلطة من الدولة إلى الأسواق(الشركات) نتيجة عولمة الانتاج الذي جسدته الشركات المتعددة الجنسيات (البحث عن أثمان رخيصة) ونمو الأسواق المالية، حيث أصبحت الدول تجد صعوبة في مراقبة هذين الفاعلين السابقين رغم العلاقة بينهما.

2) اللبرالية المؤسساتية لـ "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي"

اعتمدت أعمال هذه النظرية هي الأخرى على مصطلح الاعتماد المتبادل الناتج عن الحركة عبر الوطنية التي عرفته أربع قطاعات رئيسية هي: المعلومات، التجارة، المالية وحركة الأشخاص والأموال والأفكار، وتنطلق من ثلاث أفكار هي: صعود فواعل جديدة، غياب تدرج واضح في أهداف الفواعل (الأجندات الدولية أصبحت أكثر تشابكا)، القوة العسكرية أصبحت غير ناجعة لعدم قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية، فالرهانات هنا تحدد من خلال وظيفة توزيع الموارد (خاصة النفط) قطاعيا وجغرافيا، أين أصبح الكل متأثرا لحساسية الارتباط الدولي.

والملاحظ مما سبق هو مزاحمة الشركة لوظيفة الدولة، حيث رأت "سترانج" تأثر سياسة الدولة الوطنية بإفرازات عملية العولمة من خلال آثار التدمير والتحول، أما "كيوهان" فيرى أن الدولة تأثرت بمنافسة الشركات لها[2]. بمعنى أنه لفهم العالم لا يجب علينا التقيد بالواقعية المركزة على الدولة الفاعل المركزي، لكن يجب تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية بمختلف فواعلها المؤثرة، ومن هنا نجد الواقعية قد راجعت مبادئها في ظل هذه التحولات التراكمية، ليبرز ما سمي بالواقعية البنيوية.

---

[1] Strange Susan, **States and Markets. An Introduction to International Political Economy,** (Londres: Pinter Publishers, 1988), Pp.280-281.

[2] Keohane Robert and Nye Joseph, **Power and Interdependence in the Information Age, (**Foreign Affairs, Vol. 77, N° 5, 1998), Pp. 81-85.

3. الواقعية الجديدة(البنيوية) *لـ "كينيث والتز"

شرحها الأمريكي "كينيث والتز" انطلاقا من مفهومه حول بنية النسق الدولي، فتفاعلات الفواعل اليوم تقوم على البحث عن أمن الدولة من خلال الموارد (النفط) والتحالفات عكس التحليل التقليدي لـ "مورغانتو" الذي يبحث عن توازن القوى، بمعنى أن السؤال المختلف بين الواقعية التقليدية والواقعية البنيوية يبحث في حقيقة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، حيث يركز على الدولة كموضوع شامل لتحليل بنية النسق الدولي مع عدم إهماله للفواعل الأخرى خاصة الشركات. فالبنية في نظره هي تطور لإعادة تكوين وحداتها ما يقدم بعدا ديناميكا لها، حيث تحكمها ثلاث أسس هي "العلاقة"، "الموقع" و"الاختلاف"، فموضوع العلاقة هو الذي يمثل الموضوع الأول في فهم نظرية العلاقات الدولية التي تعالج الفواعل المؤثرة فيه، وهي التي تبرز في المبادئ الثلاث المتدرجة لتحليلات "والتز" البنيوية، وهي[1]:

أ-مبادئ التنظيم: وهي نتيجة لـ "الفوضى" على مستوى النسق الدولي التي تفسرها لامركزية العلاقات لتعدد الفواعل وصراع الأهداف، بمعنى غياب قانون فوقي.

ب-الاختلاف (هوية الوظيفة): مرتبط بالموقع الجيوسياسي واختلاف القدرات ما يؤدي إلى توزيع القوة.

جـ-التوزيع (القطبية): مرتبط بتوزيع القوة، فإذا كانت الدول مختلفة من حيث القدرات فيمكن التركيز على الأقطاب التي تعتمد على سياسة فراغات القوة لاستغلالها، وهو الفراغ الذي يحرك البنيويين في إطار تنافس جيوسياسي وجيواقتصادي يقوم على أداة إعادة تشكيل الهويات وسيكولوجية الاستهلاك.

ولقد أشار "روبرت جلبن" هو الأخر في كتابه "قوة الولايات المتحدة والشركة المتعددة الجنسيات" لعام 1975 إلى نتيجة فوضوية النظام الدولي باعتباره كفاحا من أجل الثروة والقوة بين الدول، إلا أنه قد استشرف بأن فرضية النزاع العسكري ستضعف من خلال التعاون بغلبة المصالح الاقتصادية على السلطة التقليدية، وذلك بصعود دور الشركة في تحقيق الثروة بانتشارها العالمي، ليقدم واقعية نفعية (براغماتية) [2].

نلاحظ مما سبق أنه هنالك محاولات لإعادة تعريف دور الدولة كميا وكيفيا نتيجة الفواعل المتعددة التي هي نتيجة للاعتماد الاقتصادي، مع العلم أن النظام السياسي الدولي لا يزال ثابتا، حيث ترى "سترانج" أن فواعل النظام لها نشاطات سياسية لكسب مزايا والحصول على قيم، فهل يعني هذا أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل لاعبا مستقلا في الساحة الدولية أم أنها مجرد أداة في يد حكوماتها الأم؟ هل لنا أن نتحدث

---

* تنسب المدرسة الغربية البنيوية الى مصطلح البنية Structure، وهي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني Stuere الذي يعني البناء، واستعملت الكلمة في العصر الحديث من طرف عالم اللغة السويسري (فرديناند دي سوسير De Saussure) وتعني البنية مجموعة العلاقات الباطنية المكونة لأي موضوع، هذه العلاقات تخضع لقوانين عامة أو أعراف يمكن بواسطتها الاستدلال على تلك الروابط بين – الأفراد – الأجزاء. راجع: Alexandre Vexliard, **Les Structuralismes et leurs Conflits,** Ankara, p129

[1] Alexis Cartonnet, **Structuralisme Et Néoréalisme Dans Le Champ Des Relations Internationales. Le Cas De Kenneth Waltz,** ENS Éditions, Astérion [En Ligne], 9 / 2011, Mis En Ligne Le 01 Décembre 2011, Consulté Le 10 Mars 2015. Sur : Http://Asterion.Revues.Org/2162

[2] Augustin Roch, **Op.cit.** P.34

عن الدولة والشركة (السوق) معا أم أحدهما فقط؟ ولقد أجاب التقرير الأول للأمم المتحدة بمعالجة هذه الشركات بطريقة متوازنة، برفضه وصفها بالمواطن العالمي في الوقت الذي أشار إلى إمكانية عدم توافق مصالحها مع المصالح الوطنية للبلاد الأم[1]. أما "دورموس Doremus" فقد فسر في كتابه "العولمة وخرافة الشركات المتعددة الجنسيات" لعام 1998 سلوك الشركات المتعددة الجنسيات الغربية التي تلتقي بسياسات الدولة وبنية الاقتصاد الوطني، بمعنى أن البنية المحلية والايديولوجية الاقتصادية (التجربة التاريخية) للدولة الأم هو الذي يواصل في وضع سياسات واستراتيجيات هذه الشركات[2]. إلا أن أطروحات أخرى قد نادت بقوة ومركزية الشركة من خلال أعمال مستشار الأعمال الياباني "كينيتشي أومي Kenichi Ohmae " الذي أيد قوة واستقلالية هذه الشركات بل وتجاوزها للدولة في الأهمية، حيث يقول في كتابه "عالم بلا حدود" بأن الشركة العالمية (بلا جنسية) هي استجابة طبيعية لعالم اقتصادي بلا حدود يتميز باستهلاك متجانس.[3]

> **"The global (i.e. stateless) firm is a natural response to a borderless world economy characterized by homogeneous consumer tastes"**.

يؤكد "أومي" خلال العملية الجارية للعولمة الاقتصادية بأن طبيعة الشركة المتعددة الجنسيات نفسها قد تحولت، فبعد أن كانت العمليات الخارجية لهذه الشركات تمثل كزوائد تستخدم لتصنيع المنتجات المصممة في الوطن الأم؛ أصبحت اليوم سلسلة القيادة وجنسية الشركة تبدو غير واضحة، لاستعانتها بمصادر خارجية واسعة النطاق وتكامل في الإنتاج وتخطيط مؤسسي وقرارات أكثر ارتباطا بتصورات عالمية(جيواستراتيجية) دون العودة إلى الوطن الأم[4]. ودعم "سمير أمين" في كتابه "روح العصر" هذا الموقف عندما أشار إلى مفهوم هذه الشركات في تحليله لإعادة انتشار الرأسمالية، بقوله:

> **"عرف انتشار الرأسمالية تحولين هما: مجتمع الشبكات الذي يفتح أفاق تأكيد الاستقلالية الخلاقة لدى الأفراد، ومجتمع يتعلق بالاستقلالية المزعومة التي اكتسبتها "المؤسسة" تجاه الدولة لتكون فاعلا جديدا في فهم علاقات القوة".**

ويقصد هنا بالمؤسسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تظل حسبه شركات وطنية، للدعم الإيجابي الذي تتلقاه من دولها لكي تستطيع أن تتمدد، لكن أصبحت من القوة لتطور استراتيجية خاصة بتوسعها خارج منطق سياسات الدولة[5]، ويدافع عنها اليوم خطاب اللبرالية الجديدة المعادي للدولة. هنا جعل "سمير أمين" معادلة الرأسمال الاحتكاري الخاص الشركة/ الدولة محل غموض هو الأخر حول لمن تعود الغلبة، مع أن

---

[1] محمد السيد السعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص.65

[2] Robert Gilpin, **Op.cit,** P 298

[3] **Ibid**, P.299

[4] **Ibidem,** P.300

[5] سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين**، ترجمة: فهيمة شرف الدين، (لبنان: دار الفارابي،2002)، ص86.

"جلبن" يرى بأن المؤشرات الاقتصادية لا تستبدل بالعوامل السياسية كون أن الدولة لا يمكن لها التنازل عن منطلقات حيوية كالتطور الصناعي، الاستقلالية الاقتصادية والأمن لهدف هو الانخراط في العولمة، بمعنى أن في عالم مترابط ترتكز الأهداف الوطنية على الفاعلية الاقتصادية لكن دون الانسلاخ داخل العولمة. لذا تبرز العلاقات في شكلها المترابط غامضة لأن العولمة الاقتصادية تتطور في حين العالم السياسي يبقى مقسما، والدولة تدافع عن مركزيتها لكنها في الوقت نفسه نجدها تشجع الاعتماد المتبادل.

فهذا الغموض يجيب فقط عن وجود الدولة مع اعتراف العلاقات الدولية بالشركات العالمية بدون جنسية والمستقلة عن وطنها، خاصة بعد استعانة تحليلات الاقتصاديين الغربيين المعاصرين بفرضية "والراس" حول قدرة الأسواق على تضبيط ذاتها بذاتها، باعتبار أن التوازن الذي ينتجه السوق هو الذي يضمن الاستقرار والديمقراطية * التي تروج لها مفاهيم اللبرالية الجديدة، وهو ما انتقده "أمين" في فجوة المركز والأطراف، بقوله أن اعتماد الرأسمالية لهذا الخطاب ليتم تجاوز أزماتها، لأن الأرباح الناتجة عن الاستغلال لا تقابلها توظيفات مربحة ومنتجة ما اقتضى إدارتها بإيجاد منافذ أخرى لاستثمار الرساميل العائمة لتجنب تدهور قيمتها، وهو ما سيرته الشركات المتعددة الجنسيات بـ "إلغاء الضوابط" وتحرير الأسعار والأجور والتخصيص الدولي وتحرير العلاقات مع الخارج[1]. كما يبرز غموض علاقة الدولة –الشركة(السوق) في تحليل النفط كمادة للقوة العسكرية والاقتصادية للدول، نتيجة تحول دور الدولة(السيادة) أمام دور وقوة السوق. فقطاع النفط المعرض لمختلف أشكال التنافس يطرح التشكيك فيمن يؤثر عليه، وهو ما برز في سياسات الدول المستهلكة القائمة على الاحتكار الجغرافي للصناعة النفطية وربطها بالتخصيص الدولي وبالأهداف السياسية والاقتصادية، كما تحالفت الشركات النفطية (اتفاقية أكناكاري) من أجل إضعاف دور الدولة بطرحها لاستراتيجيات الاحتكار التكنولوجي، ما ساهم في إعادة النظر في فواعل العلاقات الدولية.

انطلاقا مما سبق، ومن خلال التحيل المنهجي للعلاقة بين الدولة والشركة هناك اعتراف دولي بدور الشركة في فهم السوق النفطية الدولية، وهو ما يمكننا في تحليل مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل عام والشركات النفطية بشكل خاص، فلقد اعتمد الباحثون خاصة الاقتصاديون في تعريفهم لهذه الشركات على مجموعة من المحددات وهي التي برزت في دراسة "بيار جاكومو" في أربعة محددات هي: ضخامة النشاط وسعته، تحقيق وجود فروع تابعة في عدة دول أجنبية، مركز قرار موحد وبعد استراتيجي عالمي[2]. ويتحدد سلوكها بواسطة إشارات السوق، فحسب معادلة "موندیل"، يؤدي النقل الدولي لعوامل الإنتاج إلى

* هذا الانتصار لم يصمد طويلا بصعود الطبقة العمالية ومطالبة اشراكها في حل أزمة النظام الرأسمالي أو العالمية اللبرالية الذي قابلته بعسكرة النظام، وهو ما أوصل العلاقات بين القوى الامبريالية الى الصدام العنيف خلال الحربين العالميتين، وحركات التحرر.

[1] سمير أمين، **مرجع سابق**، ص33.

[2] بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2010/2009)، ص69.

نشوئها (رأس المال والتكنولوجيا...) من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر*، حيث تمثل التجارة والاستثمار أساس نشوؤها لميزة الموقع ومبدأ الميزة النسبية[1]. وليسند إليها مصطلح "مشروع" عندما عرفها البروفيسور "جون دانج" كمشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية، مصانع ومنشآت في أكثر من دولة واحدة[2].

ونكتفي بتحليل مفهوم "دانج" كمشروع وانطلاقا من محددات "جاكومو" الأربعة باستنتاج وجود عاملين يكونان هذا المشروع وهما: "عامل وحدة مركز القرارات" مرتبط بطبيعة التنظيم لهذه الشركات بقيام المكتب الرئيسي بالشركة الأم بتسيير الشركات الفرع المتواجدة في الخارج، و"عامل التعدد للشركة"[3]، مع أن هنالك بعض من التناقض على ما يبدو. أما من حيث وجود عدة فروع في دول أجنبية فلقد استفسر كل من "ميشال غيرتمان" و "بونان" عن ذلك، فالأول رأى بأنها مؤسسة مسؤولة تابعة لدولة معينة لها نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل، حيث تحصل على 10 % من رقم الأعمال، فتسمى مؤسسة الدولة الأصلية الشركة الأم، بينما تسمى المؤسسات التي تنشط خارج الدولة الأصلية بالشركات الفرعية الأجنبية[4]، وتكون مشاركتها إما مشاركة مالية أو مشاركة تسيير أو مشاركة تكنولوجية. أما الثاني فقال بأنه لا يمكن للشركة أن تكون متعددة الجنسيات إلا إذا توافرت على شرطي الاستيطان في ستة بلدان أجنبية على الأقل، وأن تمثل فروعها الإنتاجية ما لا يقل عن 20 % من أصولها الإجمالية. وفي الأخير تحمل هذه الشركات المفهوم الاقتصادي لتميزها بموقعها الاستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج، ولعملها وفق شروط احتكار المشروعات لا شروط المنافسة الحرة.

كما تبرز هذه الشركات في عدة أشكال، ففي أثناء ممارستها لعملها قد تتخذ "شكل الشركة" حسب الطبيعة القانونية المعروفة في القانون الداخلي للدولة محل التأسيس أو الدولة التي يمارس فيها النشاط، أما إذا كانت الدولة المضيفة طرفا في المشروع تتخذ الشركة ارتباطا تعاقديا لا يرقى إلى مرتبة الشركة، حيث يمتد نشاط الشركة متعددة الجنسيات هنا داخل الدول النامية عن طريق المشاركة بينها وبين تلك الدول أو مؤسساتها بارتباطات تعاقدية لا تصل إلى حد المشاركة. كما تتكون قانونيا وفق ثلاث طرق رئيسية هي:

---

* عرفته **منظمة التعاون والتطور الاقتصادي** بذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، خاصة الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية :إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع...إلخ، المساهمة في مؤسسة كانت موجودة من قبل أو في مؤسسة جديدة، إقراض طويل الأجل. **فالاستثمار الأجنبي المباشر** ينطوي على- تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، في حين يتمثل **الاستثمار الأجنبي غير المباشر** في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشركات القائمة في الدول الأخرى، للعمل على مساعدة ونشر شركات القطاع الخاص في الدول النامية، بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات.

[1] Robert Gilpin, **Op.cit**, P.279.

[2] محمد ختاوي، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2008-2009)، ص97.

[3] بوبكر بعداش، **مرجع سابق**، ص 70

[4] Michel Ghertman, **Les Multinationales, Que Sais-Je ?** (Paris, 1982, Alger : Ed. Bouchen, 1993), P 4.

الاندماج الدولي للشركات إما بفناء شركة في شركة أخرى أو بالمزج، تكوين شركات وليدة على المستوى العالمي بشرطي امتلاك الشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني حق امتلاك أسهم شركة أخرى بما يسمح بالسيطرة عليها[1].

من هنا يمكن القول بأن الشركة المتعددة الجنسيات هي مشروع وطني له مكانته في اقتصاد ومجتمع الدولة الأم، حيث تحتكر الشركة الأم إدارة إجمالي المشروع والمشاريع التابعة، وتحتفظ بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة وكذلك ملكية مشروعات أجنبية كاملة في الشركة الأم، إذ أنها صاحبة استثمار الشركات التابعة لها والمشروعات المشتركة التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بينها. وترتبط تسميتها بوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصلها على جنسية الدولة التي تقيم فيها. ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي بالسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمانها. كما ترتبط بوجود عدة وحدات قانونية مستقلة تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة وذمة مالية تخضع لسيطرة اقتصادية موحدة (رأس المال المسيطر).

وعليه يمكننا تعريف "الشركات النفطية المتعددة الجنسيات" بأنها تلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على مجال الصناعة النفطية (مرحلة البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتكرير، النقل والتوزيع إلى آخر المرحلة المتمثلة في مرحلة الصناعة البتروكيماوية). وتعد "شركة ستاندرد أويل" سابقا المملوكة من طرف "روكفيلر" والشركة النفطية البريطانية بريتيش بتروليوم (BP)والشركة الهولندية "شال (Shell) أولى شركات النفط المتعددة الجنسيات البارزة في استثمارات النفط الأجنبية المباشرة.

تتميز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص أهمها: (1) خاصية التكامل من حيث النشاط الاقتصادي عموديا بسيطرتها على معظم مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع AMONT إلى مرحلة المصب AVAL، أو أفقيا لامتلاكها لاحتياط نفطي وممارسة نشاطات اقتصادية متكاملة مع صناعة النفط كصناعة الحديد والصلب[2]، (2) خاصية الاحتكار من خلال سيطرة الشركات النفطية الكبرى وبعض الشركات الأخرى المحدودة على هذه الصناعة محليا وعالميا سواء بصورة انفرادية أو بشكل جماعي والمتمثل في الشقيقات الثماني تحت ما يسمى باحتكار القلة، وهي الصفة التي لازالت تتمتع بها رغم بروز العديد من الفواعل المؤثرة في الصناعة النفطية. (3) خاصية تنوع وتوسع النشاط الاقتصادي الذي يدخل في استراتيجيات

[1] بول هيرست، **العولمة، الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 273)، ص154.
[2] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر)**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، كلية العلوم الاقتصادية، نوقشت في 11 مارس 2013)، ص59.

الشركات النفطية العملاقة في تجاوز ضغوطات الساحة الدولية في البحث في مصادر الطاقة البديلة، كاستراتيجية تحضير لاحتكار مرحلة ما بعد النفط والحفاظ على هيمنتها على سوق الطاقة الدولي.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لبروز الشركات النفطية متعددة الجنسيات

يعد البحث في أسباب نشوء وتطور الشركات النفطية متعددة الجنسيات مدخلا لفهم نواحي قوة وضعف هذه الشركات، وبالتالي تقدير نشاطها، وهو النشاط المرتبط باستثمارات أجنبية مباشرة في الخارج، فظهورها كما شرحه "ويليام ليفر" صاحب الشركة الانجليزية المتعددة الجنسياتUni Lever في نهاية القرن التاسع عشر يعود للعراقيل الجمركية المفروضة ومصاريف النقل على سيرورة التجارة الخارجية ما دفع إلى الاستثمار في البلدان الأخرى وذلك لتجاوزها. لكن بعد مناطق المواد الأولية جعل الشركات الأوروبية تتجه إلى السياسة التجارية الخارجية، وكذلك البحث عن النفط نتيجة الحروب التي شهدتها أوروبا* طرح البعد الجيوسياسي في بروزها، كما أن اكتشاف مصاريف اليد العاملة الرخيصة في الدول النامية من حيث الأرباح وعدم تمكنها من الصناعة النفطية ساهم في انتشارها في العالم.

قد يجادل الخبير الاقتصادي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو طريق غير مباشرة إلى التخصص الاقتصادي على أساس توزيع العوامل الإنتاجية. لكن العقبات المنهجية منعت الاقتصاديين من صياغة النظرية المقبولة لشرحه كسبب لظهور الشركات النفطية متعددة الجنسيات، مع أنهم درسوا شركات احتكار القلة ووظيفتها في الأسواق في إطار سعيها لبناء علاقات سياسية جيدة مع الحكومات المضيفة بدلا من الأسباب الاقتصادية البحتة (عيوب سوق تصنعها الحكومات الوطنية كالإعفاءات الضريبية) لتشجيع استثمارات الشركات الأجنبية في اقتصاداتها[2]. تعتبر "النظريات الاقتصادية" التقليدية منها والحديثة أكثر تنظيرا لتطور هذه الشركات، حيث عمدت "النظرية الاقتصادية التقليدية" إلى تفسير حركة رأس المال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والرأسمال المالي، أين ركزت "نظرية التجارة الدولية "على افتراض عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد إلى آخر، وبالتالي الاستثمار المباشر باعتبار أن التبادل الدولي يتم داخل هذه الشركات أكثر مما يتم خارجها نتيجة طبيعة سوق احتكار القلة[3]، كما يوضح "بول كروغمانPaul Krugman " و"موريس أوبستفالد Maurice Obstfeld في كتابهما "الاقتصاد الدولي" بأن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التوزيع العالمي للأنشطة الاقتصادية لا يمكن تمييزها عن التجارة الدولية، فأثر هذا الاستثمار يكون على التوزيع المحلي للدخل؛ أي بين رأس المال والعمل. كما يرى "كروغمان"

---

[1] Amor Khelif, **Le Marché Pétrolier Face Aux Nouvelles Stratégies Et Domination**, (Algérie : CREAD, 1989), P33.

* يعود تأريخ أول ظهور لها في أوروبا إلى الشركة البلجيكية التي تنشط في ميدان الحديد والصلب COCKRILL SA المنتشرة فروعها في بروسيا عام 1815، راجع: محمد ختاوي، **مرجع سابق**، ص100.

[2] Robert Gilpin, **Op.cit**, P.280

[3] محمد السيد السعيد، **مرجع سابق**، ص24

أن طبيعة احتكار القلة للأعمال التجارية الدولية هامة لأنماط التجارة ومواقع الأنشطة الاقتصادية، ذلك لأن الشركات الاحتكارية تنخرط في السلوك الاستراتيجي لتصدير المنتج في السوق المحلية أو الاستثمار في الخارج من أجل التأثير على مواقع الأنشطة الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم كمحاولة لتعزيز تقدمها للسلطة والسيطرة على الاقتصادات الأجنبية[1].

لكن البعض رأى بأن رأس المال يتحرك من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال[2]، وهو ما يرتبط برغبة الشركات في الاستثمار في البلاد ذات تكلفة العمل المنخفضة أو معدل الاستغلال*أكبر لقوة العمل عما هو سائد في البلاد الأم، وبالتالي معدل أعلى للربح. وساعدها في ذلك تقدم المؤسسة الصناعية ونظرية التجارة الاستراتيجية وأهمية الابتكار التكنولوجي كميزة نسبية والعلامة التجارية التي تسمح بالسيطرة على أصول القيمة (الملكية)كما عبر عنها الاقتصادي في جامعة هارفارد "ريتشارد كافسRichard Caves " في كتابه "الشركات المتعددة الجنسيات والتحليل الاقتصادي"، وهو ما جعل التنظير الاقتصادي أكثر وعيا بأهمية هذه الشركات[3]. مع أن "نظرية السياسة العامة" ترى أن الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية، بمعنى أن الاستثمار الخارجي للشركات لم ينشأ نتيجة ضرورة اقتصادية وإنما كان سياسة حكومية.

عموما ساهمت التحولات السابقة بتطور نظريات فرعية رئيسية ساهم فيها العديد من الاقتصاديين في شرحها أهمهم: "ريموند فيرنونRaymond Vernon " من خلال نموذج دورة المنتج حول الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي شدد على أهمية القيادة الاقتصادية والتكنولوجية وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية في الخارج منذ الستينيات، أعمال البريطاني "جون دانينغ John Dunning" الذي اعتمد نظرية انتقائية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما فسر "مايكل بورتر Michael Porter " دور الشركة كلاعب استراتيجي في لعبة المنافسة الاقتصادية الدولية. وشرحها عموما هي كالآتي[4]:

---

[1] Robert Gilpin, **Op.cit**, Pp280-281.

[2] محمد السيد السعيد، **مرجع سابق**، ص24

* **الاستغلال:** مفهوم اهتمت به الدراسات العلمية المفسرة للامساواة العالمية، وهو الذي يرتبط بسلوك الشركات المتعددة الجنسيات في العالم النامي، ولقد فسر كاستفادة غير عادلة، وشرحته مدرسة التفكير الماركسي بربطه بطريقة عمل الرأسمالية، وذلك عندما قال "ماركس" بان البنية الاجتماعية الطبقية ترتكز اقتصاديا على السيطرة الطبقية وعلى فائض الإنتاج، بمعنى بين طبقة منتجة وطبقة متحكمة بالإنتاج الاجتماعي، وبالتالي يعود فائض الإنتاج اليها دون الأولى، والتي ترتبط اليوم بالميزة التكنولوجية للمجتمعات المتحضرة، ويكون الانسان مستغلا إذا عمل ساعات من العمل أكثر من تلك التي تحتاجها السلع التي بإمكانها أن يشتريها مقابل دخله(نظرية قيمة العمل). إذا فالاستيلاء على هذا الفائض من طبقة مسيطرة هو الذي يدعى استغلالا للطبقة المنتجة، وهو الذي يشكل تسمية مجتمع طبقي. إلا أن هذه القيمة تتأثر بصعوبة حسابها ما جعل استخدام الكلمة لتفسير الضعفاء والاقوياء على المسرح العالمي مرتبط بتبريرات حول صفة الظلم. (أنظر كتاب المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية لـ "مارتين غريفيتش"، ص10.

[3] Robert Gilpin, **Op.cit,** P.281.

[4] محمد السيد السعيد، **مرجع سابق**، ص25-27

1-**نظرية دورة المنتج Product cycle لـ"فيرنون"**: ترى أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا لحماية أسواق التصدير من المنافس المحتمل. ويتوضح هذا العمل بخصائص الدورة التكنولوجية للمنتجات، فكل منتج له دورة حياة، تبدأ باكتشاف منتج جديد وتنميته فتتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بميزة احتكارية تستغلها عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية والتي تتأثر مع نمو هذه الأسواق بالشيوع النسبي للتكنولوجيا وبالتالي المنافسين، ما يحتم توجيه استراتيجيتها للاقتراب من الأسواق لاختصار تكاليف النقل وتخفيض تكاليف العمل التي تمثل فروع الشركات. فالتوسع في الخارج منذ الستينيات إذن مرتبط بوجود فجوات كبيرة في الثروة والتكنولوجيا[1]، أما تفسيرات الاقتصاديين المستجدة فترتبط بالتطورات الجديدة كإقامة الحواجز التجارية، أهمية قرب السوق، انخفاض تكاليف النقل.

2-نظرية سوق احتكار القلة Oligopoly: ترى أن دوافع الاستثمار الأجنبي تكمن في طبيعة أسواق احتكار القلة، فالأسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة، وتجعل المنافسة الاحتكارية صعبة على نمو الشركات الأخرى. بالتالي تجدها تسعى لتعزيز فرصها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها ما يعزز أرباحها. لكن ذلك سيؤدي إلى اختلال التوازن في سوق احتكار القلة الوطني ما يدفع بقية الشركات لتقليدها حتى لا ينخفض نصيبها في السوق الوطنية، فالاستثمار الخارجي هو سلوك هجومي يرتبط بضغوط السوق الاحتكاري للقلة الذي يدفع الشركات العملاقة لنقل استثماراتها للخارج ما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية التي لا تتعدى أهدافها الربح فقط بل النمو والسيطرة.

لكن الملاحظ أن النظريتين قد ركزتا على الضغوط المتولدة عن السلوك الاحتكاري للشركات في السوق الوطنية مقابل تجاهل الاغراءات المتاحة في الأسواق الأجنبية، وهو ما توضح في دمج" فايروزر" للمفاهيم السلوكية والنظريات التقليدية لتفسير نشوء الإنتاج الدولي الذي ربطه بـ "مفهوم نقل الموارد" كعملية شاملة لكافة عناصر الإنتاج مثل المهارات التنظيمية والإدارية والمزايا التكنولوجية إلى جانب رأس المال[2]. واعتبر أن هذه العملية تتم استجابة للفوارق في عرض الموارد وأثر الحوافز والأهداف السياسية للحكومات وخصائص سوق احتكار القلة، وهو ما عبرت عنه أفكار "دانينغ" و"بورتر"، وهي موضحة في الآتي:

1-النظرية الانتقائية لـ "جون دانينغ": سعى لدمج العديد من التطورات المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد على نموذج انتقائي يؤكد التكنولوجيا كعامل في تطور هذه الشركات، فالتطورات الثورية في مجال الاتصالات جعلت النقل التقني للشركات ممكنا لتنظيم وإدارة

[1] Robert Gilpin, **Op.cit,** P.283.

[2] محمد السيد السعيد، **مرجع سابق**، ص28.

الخدمات ونظم الإنتاج على أساس عالمي[1]. ولقد شرح نجاحها الاقتصادي بخصائص تعطي مزايا هامة لها هي الملكية، الموقع والاستيعاب، وهو المفهوم الذي طوره "ريتشارد كافس" عندما رأى بأن شركات احتكار القلة عادة تمتلك بعض مزايا الملكية أو ميزة استغلال داخلية قد تكون علامة تجارية أو حيازة تكنولوجيا للحفاظ على السيطرة من خلال قوة السوق[2]. كما أنها تمتلك ميزات الموقع للحصول على عوامل الإنتاج في جميع أنحاء العالم، تستخدم للوصول إلى التكلفة المنخفضة للعمالة الماهرة أو إلى الموارد المحلية.

2-نظرية الإدارة الاستراتيجية لـ "مايكل بورتر": فسرت أبحاث "بورتر" من جامعة هارفارد الموضحة في كتابه "الميزة التنافسية للأمم"(1990) بأن الشركات قد دخلت عصر الادارة الاستراتيجية، ويفترض أن الانتاج الدولي يفسر من خلال "سلسلة القيمة Value Chain" من الأنشطة التي تتراوح من الاستخراج، الإنتاج إلى التسويق. فالشركة يجب أن تقرر كيف تسير هذه الأنشطة ومتابعة المواقع في جميع أنحاء العالم. هذه القرارات تعتمد على الاستراتيجية التنافسية للشركة التي تحدد هيكلها وموقعها من الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، وهو ما يسمى "الجيواقتصاد". ولقد اتبع بورتر في تطوير نظريته الميزة الانتقائية للمزايا الكامنة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية التي تستفيد من سلسلة القيمة كتنفيذ أنشطتها في الموقع الأكثر كفاءة لاندماج أنشطتها عبر الحدود الوطنية. فجوهر الإدارة الاستراتيجية هو أن هذه الشركات لديها خيارات وتقنيات أكثر اتساعا تشمل التحالفات الاستراتيجية، الاستعانة بمصادر خارجية وتكنولوجيات الترخيص المحتكرة ما يجعلها قوية محليا وعالميا[3].

لكن سمة "التخطيط الاستراتيجي" لهذه الشركات يطرح افتراض تبنيها إعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لنشاطها القائم على وعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الاقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطاتها على صعيد عالمي. وهو ما عمد إليه كل من "دوبرنيس"، "هايمر" و"أمين"، منطلقين من مفاهيم الاقتصاد السياسي الاشتراكي في تفسيرهم لنمو الإنتاج الدولي بالقول بأن تدويل رأس المال يظهر باعتباره توسيعا لمجال توحيد ظروف إنتاج الصناعة تحت تأثير "حركة التمركز والتركيز الرأسمالية"، التي تكون حركة مستقلة ناتجة من الشركات ذاتها أو استجابة للسياسات الحكومية. بمعنى أن ظروف الإنتاج تتسم بحركة مزدوجة للتوحيد بتأثير التجديد التكنولوجي والحاجة للتسويق على صعيد عالمي. وهو الذي قام "سمير أمين" بتحليله في نظريته حول "تراكم الرأسمال" على الصعيد العالمي في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية"*،كما أنهم قدموا نموذجا تاريخيا لتوقيت التحول العالمي والأنماط الصناعية لهذه الشركات يتضمن

---

[1] Robert Gilpin, **Op.cit,** P283

[2] **Ibid ,** P.284

[3] **Ibidem,** P286-285

* تجدر الإشارة إلى أن تحليلاته حول "نظرية في الرأسمالية" في بعدها العالمي قد طرحت ثلاث أطروحات مركزية لفهم تحليله، وهي: "مركزية الاستلاب الاقتصادوي" الذي يميز الرأسمالية ويتباين مع ما كانت عليه المجتمعات السابقة ومجتمعات ما بعد الرأسمالية، "مركزية الاستقطاب الناجم عن عولمة الرأسمالية" الذي عمق الفارق بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، و"مركزية التحديد المنخفض في التاريخ" حيث يؤمن بأن كل نظام اجتماعي بما فيها الرأسمالية هو تاريخي له بدايته التي تحتم نهايته و خيار انساني، فرغم المعارف

ثلاثة عوامل هي: "مفهوم الضغوط البيئية" التي تشمل التوسع في الاقتصاد العالمي كما شرحناه سابقا، الاتجاهات التكنولوجية الجديدة التي شرحها "فرنون" والقائمة على احتكار التجديد ومخاطر الشيوع التكنولوجي على تآكل المزايا النسبية للشركات، والعناصر المرتبطة بنمو وتطور شركات الأعمال نفسها وخاصة تطور الطابع الاحتكاري والحجم الضخم للشركات الحديثة بالنسبة لأسواقها الوطنية، وتبرز هذه النظريات في:

1-النظريات الماركسية (الراديكالية): برزت من خلال أفكار "ستيفن هايمر Stephen Hymer " في كتابه "النشاطات الدولية للشركات المتعددة الجنسيات" لعام 1976، حيث فسر الصعوبة الاقتصادية للتفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة الأجنبية، عندم أظهر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر كان مختلفا جوهريا عن استثمارات المحفظة، ويمكن تفسير ذلك كجزء من الاستراتيجية التوسعية للشركة ومن رغبتها في السيطرة على المرافق الإنتاجية في البلدان الأجنبية. والدافع وراء الرأسمالية الاحتكارية تفسره ثلاث قوانين أساسية هي:

أ-**قانون الرأسمالية الدولية القائم على قانون زيادة حجم الشركة:** فنمو الشركات في الحجم والنطاق وتوسعها في الداخل والخارج، خلق النواة الهرمية (محيط /مركز) الذي يمثله التقسيم الدولي للعمل.

ب-**قانون التنمية غير المتوازنة Uneven Development والتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي** فحجمها الكبير والتنقل والسلطة الاحتكارية وممارسة الرقابة واستغلال العالم أنتج اقتصادا عالميا طبقيا نظرت له مدرسة التبعية[1]، وشرحه "أمين" من منطلق استفادة شركات الثلاثية الاحتكارية من الثورة الصناعية الجديدة (الكهرباء، النفط، السيارة والطائرة) التي ساهمت في بروز الاحتكارات الصناعية والمالية والنفطية، فاستحالة التراكم الرأسمالي على صعيد وطني هو الذي ربطه بنطاق عالمي لاستمرار التراكم والربح للمركز المحتكر، والاستفادة من الإنتاج الرخيص في الخارج، إمكانية النمو بالتوسع في أسواق ضعيفة الاستيعاب نتيجة الفقر، التغلب على السلاح الاضرابي للعمال في البلاد الأم ذاتها المتطورة نقابيا.

2-نظرية مركزية الدولة State-centric Interpretation: تفسر أن صعود ونجاح الشركات المتعددة الجنسيات في العالم الحديث قد حدث فقط داخل البيئة السياسية الدولية المواتية، ولا ترتبط فقط بقوى السوق واستراتيجيات الشركات، فالعوامل الاقتصادية مهمة لتوضيح ظهورها ونجاحها، لكن ليس بدون البيئة السياسية الدولية المواتية إنشاؤها بواسطة القوة المهيمنة على الاقتصاد والمصالح الأمنية لصالح الاقتصاد الدولي المفتوح والليبرالية. فلقد قدمت الحرب العالمية الثانية بيئة دولية مواتية لاستثمار أمريكا في أوروبا[2].

المهمة التي صنعتها الرأسمالية، لكنها في الوقت نفسه قد أنتجت لا مساواة عبر عنها ماركس بقانون الافقار الذي ينتجه التراكم الرأسمالي(قانون الربح، التراكم) ما ربط مفهوم التنمية بنقد سلبيات النظام الرأسمالي.

[1] Robert Gilpin, **Op.cit**, P.287

[2] **Ibid**, P.288

انطلاقا من التفسيرات النظرية السابقة نجد أنها تركز عموما على التباين والفوارق في الأنظمة والأوضاع الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية والأمم. ومن هذا المنظور فإن العمل على صعيد عالمي يمثل للشركات فرصة لاستغلال فوارق قائمة على معدلات العائد من النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة فرصها في النمو والسيطرة من خلال تنويع مواقع الإنتاج والتسويق. وهو الذي غير هيكل وأداء الاقتصاد العالمي حيث أصبحت لهذه الشركات استراتيجيات عالمية ترتبط بمحددات رئيسية هي التدفقات التجارية وموقع الصناعات والأنشطة الاقتصادية، الاستثمار في قطاعات ذات المردودية، احتكار الميزة التكنولوجية. ما جعلها محورية في تحديد الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للعديد من الدول والسيطرة الاستغلالية على جزء كبير من رأس المال الاستثماري في العالم، ولاعبا دوليا رئيسيا ليس فقط في المجالات الاقتصادية الدولية ولكن في القانون الدولي والشؤون السياسية أيضا وهو ما سندعم حججه أسفله.

المطلب الثالث: مظاهر النشاط السياسي والاقتصادي للشركات النفطية المتعددة الجنسيات

انطلاقا من التحليل النظري السابق، يمكن لنا استنتاج النشاط الدينامي للشركات النفطية المتعددة الجنسيات اقتصاديا وسياسيا، وهو الذي يقصد به قدرة هذه الشركات على استخدام موارد القوة ذات الأهمية العملية في المجالين الاقتصادي والسياسي للتغلب على العوائق التي قد تصادفها في مجال عملها الانتاجي، وأيضا لفرض توجهاتها العامة في سياق الترتيبات الجيوسياسية والجيواقتصادية على الصعيد العالمي.

أولا: النشاط الاقتصادي للشركات النفطية المتعددة الجنسيات

يشير تدويل الإنتاج الاقتصادي بشكل عام والانتاج النفطي بشكل خاص إلى التوسع المستمر في الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج، وتفسير العمل على نطاق أوسع، وهو ما يتناقض على المستوى المحلي مع نظام الملكية الخاصة السائد في المجتمع الرأسمالي الذي ينتج العلاقة المتوترة بين الانتاج والاستهلاك باعتبار أن الانتاج الرأسمالي لا يستهدف اشباع حاجات الانسان وإنما يستهدف الربح والسيطرة، أما على الصعيد الدولي فتظهر العديد من التناقضات، خاصة التناقض بين الدولة الأم التي تبحث عن تقوية صادراتها والدولة المضيفة التي تبحث عن دعم ميزان المدفوعات الخاص بها، التناقض بين الشركات المتعددة الجنسيات والدولة المضيفة حول قضايا عديدة كالسوق المحلية وصلاتها بالسوق العالمية خاصة ضبط التجارة الخارجية من عدمها والتناقض بين الشركات الاحتكارية حول دور الاستثمار في الخارج في توزيع الأسواق في ما بينها.[1]كما أن الاحتكار يتأسس نتيجة العوائق المؤسسية المفروضة ضد دخول منتجين جدد، وضد بروز قوة منظمة للمستهلكين.

[1] محمد السعيد سعيد، **مرجع سابق**، ص ص33-39.

إذن فالاتجاه المزدوج هنا لتوحيد السوق الدولية وتقييدها بظروف الاحتكار في الوقت نفسه تواجهه الدول المتقدمة (الأم) بنسب تأثر أسواقها المحلية، وكذا لا يمكن إهمال الدولة المضيفة على استخدام وسائل السياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الازدواجية بالإضافة إلى ارتباط ظروف الاحتكار بالتجارة السلعية وأسواق التكنولوجيا. بمعنى أن الحجم الكبير للشركة في الدولة الأم يمنح لها دورا مهما في التجارة السلعية المحلية والدولية لدورها التجاري (الاستيراد والتصدير) داخل شبكات الشركات التي تتميز بالاحتكار والتحكم بأسعار المنتجات. كما أن لها مزايا تجارية للدخول إلى أسواق الدول النامية بتفاوضها مع الدول المضيفة لإزاحة العوائق الجمركية جزئيا، أما فيما يخص أسواق التكنولوجيا فالشركات العملاقة تحتكر عموما مصادر التجديد التكنولوجي في العالم التي جعلتها أساس المنافسة في السوق الدولية، والتي يقاس بها نجاح الأعمال والقدرة على التسويق(تجارة التكنولوجيا) باعتماد استراتيجيات توطين أجيال تكنولوجية متواضعة حسب شيوعها النسبي(الدول النامية) لاستغلال الموارد ومزايا العمل الرخيص أو توطينها في السلاسل الصناعية العليا(الدول المتقدمة) للمنافسة من أجل البقاء في السوق[1]. كما تتحكم بقاعدة الابتكار التكنولوجي بتوطين أنشطة البحث والتنمية في المراكز الرئيسة للإنتاج الدولي والتحكم في سيكولوجية الاستهلاك.

ثانيا: الدينامية السياسية لنشاط الشركات النفطية المتعددة الجنسيات

أحد مجالات هذه الدينامية هو اتجاهات التطور الوطني في المجتمعات المتقدمة، وهو ما تم معالجته في المطلب الأول بالاتفاق على علاقة الدولة والشركة في تحليل العلاقات الدولية وبالتالي فهم دور هذا الفاعل الجديد، وهنا سنقوم بالتمييز بين محاور وأدوات الحركة السياسية ذات البعد السياسي من ناحية ومضمون تفصيلات وحركة هذه الشركات من ناحية أخرى وتوضيح الارتباط بينهما.

أ-**التأثير السياسي غير المباشر**: يتجسد هذا التأثير في دور الشركات في استخدام القوة السياسية العالمية لبلادها الأم، فبعد اسهامات اللبرالية المؤسساتية والاقتصاد الدولي السياسي في تشخيص العلاقة بين الشركات الرأسمالية وحكوماتها لا تزال الايديولوجية الليبرالية الكلاسيكية والمدرسة التجارية الجديدة تنكر وجود علاقة عضوية بين السلطة الاقتصادية للشركات والسلطة السياسية للدولة في ظل التعددية، فالسلطة السياسية يتم تداولها بين القوى السياسية المتنافسة ويخضع لها الجميع، في حين ينطلق الكتاب الراديكاليون من مقولة أن السلطة السياسية في المجتمع الرأسمالي تستند على تأييد تحالف عدد من الطبقات الاجتماعية الحاكمة، وتمثل الشركات أقوى تعبير عن هذه التحالف من خلال تأثير مجتمع الأعمال على سياسات وقرارات الحكومة وظروف تشكيلها. بمعنى أن الوسائط بين الحكومة وقطاع الأعمال تتمثل في وجود شخصيات مجندة للوظائف السياسية الكبرى تمثل مجتمع الأعمال وتعبر عن مصالحهم في قمة السلطة السياسية في الدولة، وتسمى "نخبة

[1] محمد السعيد سعيد، **مرجع سابق**، ص ص 45-49.

السلطة[1]، إذ تستطيع التأثير على مضمون السياسات الحكومية بمجرد التلاعب بما تملكه من متغيرات اقتصادية والتي تعتبرها الحكومات أساس الاستقرار السياسي، كما تؤثر في حساسية الحكومات لتصويت المواطنين الذين تشكلهم الشركات نفسيا وايديولوجيا، ليصعد بذلك نموذج "الدولة الشركة ".

ب-تأثير إفرازات بروز التحالف الاجتماعي فوق الوطني(الشركة): عندما نتحدث عن تحالف اجتماعي فوق وطني للطبقات الرأسمالية، فنحن نعني مدى تجاوز الموقف الوطني من قبل هذه الطبقات والذي يؤيد منظومة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تكرس استقلالية السوق الوطنية والمحافظة على قاعدة مستقلة للتراكم والإنتاج والتوزيع والتسويق في النطاق الجغرافي-السياسي للدولة الوطنية، وهو ما يعرض هذه المؤسسة الأخيرة للتهديد بالاضمحلال التدريجي لصالح مؤسسات فوق وطنية، ويتوقف إنشاء تحالف فوق وطني للطبقات الرأسمالية على درجة نضوج عملية التحوير التي تتم داخل هياكل الطبقات الرأسمالية بحيث تقل درجة تنافسيتها ويزيد التكامل بينها، ويرتبط هذا التحالف بقبول إطار مشترك من قبل الشركات متعددة الجنسيات للتوسع في مختلف البلدان على حساب الشركات الصغرى وهو الذي لا يزال بحاجة إلى وحدة الإرادة والتنظيم الذاتي ذي الصبغة السياسية. لكن الواقع هو أن بروز الجيواقتصاد جاء ليخفي استعانة الدول المتقدمة بالقوة العسكرية في تنافسها، كما أن تطور تحالف فوق وطني بقيادة الشركات قد خلق تعاظم النزعة الوطنية للطبقات العاملة التي تهدد أهدافها.

جـ- التأثير على علاقات الدول والحكومات[2]: يمكن القول بأن الأثر الإجمالي لهذه التغيرات يتمثل في الدفع نحو تقليص قدرة أي من الحكومات الرأسمالية المتقدمة بمفردها على الانفراد بوضع وتنفيذ سياسة خارجية مستقلة عن الأخريات، وذلك نتيجة صعوبة التحكم في الأدوات اللازمة لتطبيق هذه السياسة بصورة منفردة وامتلاك كل من هذه الحكومات فرصة مناسبة لإفساد الخطط المنفردة للآخرين وهذا يكمن في أن الشركات متعددة الجنسيات قد أصبحت تجمعا للمصالح التي تنتمي لقوميات ودول مختلفة، ومن ثم فإن أي استراتيجية تهدد جزء من هذه المصالح بواسطة حكومة معينة تستدعي تلقائيا استراتيجية مضادة تنجح في تدمير الجزء من المصالح الخاصة بالدولة المعتدية سواء بالمصادرة أو التصفية في الدول الأخرى .ما يعني أن السياسات الحكومية التي قد يقصد بها الإضرار بمصالح دولة أخرى قد تفضي إلى الإضرار بمصالح الأولى أيضا، فمثلا أي سياسة فرنسية تضر بالاستثمارات النفطية لأمريكا تعني أيضا الإضرار بالمصالح النفطية للشركة الفرنسية توتال المتوطنة في أمريكا وبالتالي بالمصالح الفرنسية ذاتها. وهي التي تدعى برابطة الاعتماد المتبادل التي شرحها" كيوهان" و"ناي" الذي يخلق الحساسية المتبادلة وأسلوب الانتقام الذي يطرح إمكانية الانتقام المتبادل وهو ما يعرف بنمط عدم المناعة المتبادلة.

[1] محمد السعيد سعيد، **مرجع سابق**، ص69.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص85-86.

المبحث الثاني: سوق النفط العالمي كمحدد لتحليل السياسة الدولية: جدلية الجيوسياسة والجيواقتصاد

لقد كان النفط خلال القرن العشرين محركا للثورة الصناعية التي مكنت أروبا من الانطلاق نحو التقدم على حساب المناطق الأخرى من العالم، حيث أصبح "أسطورة سياسية" كما عبر عليها "لوسترانج" في كتابه "جيوسياسة النفط"، وذلك لتنافس القوى الدولية والشركات النفطية عليه، ومقاربة مفسرة لأسباب الحروب التوسعية(الحيوية) وصمود الأنظمة النفطية الديكتاتورية[1]، كما ساهم تأثره بالندرة في إعادة النظر في فواعل العلاقات النفطية الدولية وتدعيم صمود التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل بمناطق انتاج ومناطق استهلاك، أين أصبح التواجد على الساحة النفطية مؤشرا للقوة والثروة في مصداقية الدول والشركات[2]، التي تجدها ترتبط بالاقتصاد الذي يمثل قوتها والمستمدة من النفط كشرط لمستقبلها الصناعي، كما تتجه إلى تقوية طرق التحكم بها بتقوية دورها السياسي على الساحة الدولية، ليصبح النفط ليس فقط مشكلة جيوسياسية تركز على التحكم في النفط (الإنتاج والنقل) في إقليم معين، وإنما مشكلة جيواقتصادية ترتبط بالعملية الصناعية الدولية واستراتيجيات الفواعل الدولية المالية والتنافسية. لتظهر الثنائية الجدلية الجيوسياسة/الجيواقتصاد حول النفط، في إطار فواعل عديدة وسياقات ترتبط اليوم بأربع مؤشرات تمثل رهانات تحليلية هي: قرب نهاية هذه المادة حسب أعمال "نادي روما" أمام رهانين جيوسياسين هما: إفراط التركيز على منطقة الشرق الأوسط والضغوطات المتصاعدة للاستقرار الجيوسياسي(نهاية النفط كصفقة جيدة)، تراجع دور وأهمية منظمة الأوبيك بصعود منتجين خارجها، صعود استهلاك الأسواق الصاعدة للمادة وطرحها صدام رهان سلاح الحنفية السابق وصعوبة تأمين الامدادات العالمية للنفط، التبعية للنفط كرهان غير عقلاني، أمام حساسية النمو الاقتصادي بأسعار النفط وتوفره، ومستقبله الذي سيلعب على رهان الطلب على المدى البعيد[3].

المطلب الأول: جيوسياسة النفط في ثنائية الدولة والشركة كمدخل لفهم السياسة الدولية

يستوجب تحليل ومعالجة أهمية النفط في السياسة الدولية الرجوع إلى نهاية القطيعة التقليدية بين "المقاربة التقنية لرجال الفن" الذين يتمتعون برصيد علمي تقني واقتصادي جد متخصص و"مقاربة الملاحظين لعلاقات القوة الدولية" الذين لا يهتمون بالنفط إلا بطريقة غير مباشرة، فلقد اعتمد "لوسترانج" على بناء تحليل جديد يقوم على مصالحة المقاربتين السابقتين من خلال التأسيس على المصطلحات والمنهج البيني Interdisciplinaire الذي طورته الجيوسياسة الفرنسية من خلال مدرسة "إيف لاكوست" بعد أن اصطدمت بعائق إعادة تأسيسها المعاصر، فهي لم تعد اليوم تفسر انطلاقا من حقلها بل من منهجها، وهو ما استوجب تحليلا ابستيمولوجيا لهذا المفهوم.

---

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Géopolitique Du Pétrole: Un Nouveau Marché, De Nouveaux Risques , Des Nouveaux Mondes,** (Paris : Ed: Technip, 2005), P09.
[2] Yves Lacoste, **La Géopolitique, La Longue Histoire D'aujourd'hui,** (France : Ed : Larousse, 2012), P11.
[3] **Ibid,** Pp.10-11.

يعتبر مصطلح الجيوسياسة مصطلحا تراكميا يرتبط فهمه بتحليله تاريخيا، فلقد برز أول استعمال له من طرف الجغرافي السويدي" رودولف شيليان" سنة 1905 في إشارة له بأنه علم الدولة ككيان جغرافي يظهر في المجال[1]، ولقد بحث "جيرارد دوسوي " في كتابه "النظريات الجيوسياسية" في التعريفات الكلاسيكية حول أصل المفهوم بدراسته للعلاقة بين التاريخ والمجال متطرقا إلى أبحاث "أرسطو" و "جون بودان" التي درست البيئة الطبيعية وتأثيرها على الانسان وعلى النظام السياسي وعلاقتها بالأهمية الاقتصادية والعسكرية للدولة، وإلى دراسات تاريخية أخرى ركزت على الجغرافيا السياسية متناولة العديد من الشخصيات التاريخية التي ساهمت في تطوير هذا المفهوم بدراساتها لمفهوم المجال(الاقليم) أهمها هيرودوت، تيوسيديد، مونتسكيو، فوبان وكانط[2].

وفي نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأ التنافس حول مجالي الأرض والبحر بالبروز، حيث رأى الجغرافي الفرنسي "ألبرت دمانجون" بأن صراع البحر ضد الأرض هو مفتاح الهيمنة العالمية لأنه مجال غير محدود ولا يخضع لأي سيادة، وهو ما جعل الأميرال الأمريكي "ألفريد ماهان" يكون موقفا سياسيا واستراتيجيا بمطالبته موقع أمريكا كقوة بحرية عالمية، معتمدا على مفهوم اقتصادي للعالم تبنته عقيدة "مونرو" بالتدخل في الشؤون الدولية باسم حرية التجارة وضرورة تواجد أسطول قوي وميداني للدفاع عن الخطوط البحرية (البعد التجاري)[3]. وهي التصورات التي حركت قبله الألماني "فريدريش راتزال" عندما عبر في كتابه "الجغرافيا السياسية" (1881) بأن الدولة كائن حي متجذر في الأرض، يولد، ينمو ويموت[4]، حيث طبق فكرة الجيوسياسة التي تجعل المجالات الجغرافية الكبرى مبادئ لتحركات الدولة في علاقاتها مع الدول بتوسيع الحدود لبقائها، وهو ما أسماه بالمجال الحيوي الذي دافع عنه العقيد الألماني "كارل هاوسهوفر" (1869-1946) باعتباره أن المجال يتعدى التاريخ، التجارة، الاجتماع والديمغرافيا كعامل للتحرك السياسي مشرعا لألمانيا مطالبتها بمجالها الحيوي بطرحه مشروعية تدمير الدول غير المنظمة كبولونيا وغرب روسيا[5].

فالمقاربة الجيوسياسية هنا تركز على تفسير النزاعات الدولية والتنافس بين القوى انطلاقا من فرضية مركزية مفادها أن الدولة كائن حي تتطور وتتقوى بابتلاع المزيد من المناطق الحيوية، وقد اتفق معظم الجيوسياسيين على المجال الحيوي ذو البعد العالمي الذي تصارعت حوله القوى الكبرى ولا تزال فيما سماه

[1] Pascal Boniface**, La Geopolitique Et Les Relations Internationales, (**Paris: Éd:Eyrolles, 2011), P11.
[2] Gérard Dussouy, **Les Théories Géopolitiques,** Traité De Relations Internationales, (France: Pouvoirs Comparés) , P116.
[3] **Ibid,** P 128.
[4] Pascal Boniface, **Op.Cit,** P11
[5] **Ibid,** P26.

الانجليزي "ماكيندر" (1861–1947) بقلب العالم في خطابه عام 1904 الذي شرح فيه مفهومه الجيوسياسي بقوله:

"من يحكم قلب الأرض (أسيا الوسطى) يحكم جزيرة العالم (افريقيا، أوروبا وأسيا) ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم"[1]

وهي الفكرة التي طورها "نيكولا سبيكمان" في كتابه "الجغرافيا والسياسة الخارجية"(1938) بتحليله لتأثير الحجم والموقع الدولي على السياسة الخارجية للدول في فكرته حوافي الأرضRim land.

لكن الملاحظ مما سبق أن مصطلحات هؤلاء الجيوسياسيين السابقين لا تحمل ترابط علمي واضح، فهم ينطلقون من ملاحظاتهم والأحداث التاريخية المسجلة في المجال الذي يؤمنون به، وهو ما أعادت المدرسة الفرنسية النظر فيه عام 1980، والتي سميت بالجيوسياسة الجديدة، ولقد طورت كتابات الجغرافي والمؤرخ الفرنسي "إيف لاكوست" في كتابه "الجيوسياسة" المفهوم بتعريفه بأنه:

"كل ما هو متعلق بتنافس القوى (السلطات أو سياسات التأثير) على أقاليم وما يحدث فيها، وعلى السكان الذين يعيشون فيها"[2].

بمعنى أن هذه الأقاليم يتصارع فيها لاعبون متعددون لكسب أراض اللاعبين المتنافسين، ونلاحظ أنه لا يتبنى المقاربة المركزة على الدولة الذي استبدله بـ"القوى: ، فالقوى المتنافسة على الأقاليم أو مراقبتها قد تكون دولا، كما قد تكون منظمات، شركات نفطية متعددة الجنسيات...، وهو ما يجعلنا نقول بأن الجيوسياسة تعني التصورات الاستراتيجية والجغرافية والتاريخية التي تسمح بفهم النزاعات وتنافس القوى على الأقاليم، وهذا التنافس لا يبرز فقط عن طريق الحروب، وإنما قد تشكله علاقات القوة الناعمة وحتى علاقات التحالف على مختلف المسافات. فدراسة شروط القوة اليوم أصبحت تعترف بتنوع الفاعلين المؤثرين في المجتمع الدولي، والتي لا تلعب في عالم مثالي، لكن في عالم مرتبط بالزمان والمكان.

من هنا يبرز التنافس على النفط كمدخل تحليل جيوسياسي لفهم السياسة الدولية انطلاقا من أهميته باعتباره أحد مصادر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي اليوم، حيث ارتبط تطور استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي، خاصة باستعمال الكيروسين Kerosene في تسيير السيارات والآلات والسفن والطائرات مع اكتشاف محرك الاحتراق الداخلي عام 1908، وتطور صناعة النفط من حيث الاستخراج والتكرير حتى انشاء الصناعة البتروكيماوية منذ الحرب العالمية الثانية أين أخذت الشركات النفطية العالمية تتنافس على مناطق وجوده واستغلال آباره.

[1] Pascal Boniface, **Op.Cit,** P23.
[2] Yves Lacoste, **Op.Cit,** P08.

يزداد احتياطي العالم من النفط الخام عاما بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة، فحسب تقرير مجلة الغاز والنفط لعام 2014، فبعد أن بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم 101.9 مليار برميل لليوم في عام 1993، و125.8 مليار برميل لليوم سنة 2008، وصل إلى 224.3 مليار برميل لليوم سنة 2014. **(أنظر الملحق رقم 02)** وتختلف معدلات الانتاج بين منطقة وأخرى حيث يمثل مثلث الإنتاج النفطي العالمي كل من السعودية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي يتعدى إنتاج كل واحدة منها 10 ملايين برميل لليوم. وتتمثل أهم مناطق الإنتاج النفطي لسنة 2014 أساسا في احتكار المناطق التقليدية لها، حيث بلغ انتاج منطقة الشرق الأوسط 1321 مليون برميل لليوم(م.ب/ي)، أي ما يعادل 32.8 %وتليها منطقة أوروبا بـ 816,1 م.ب/ي بما يعادل20.3 %، مجموعة الدول المستقلة بـ 660,8 م.ب/ي بما يعادل16.4 %، أمريكا الشمالية بـ 578,2 م.ب/ي بما يعادل14.3 %، أمريكا اللاتينية بـ 500,9 م.ب/ي لليوم بما يعادل12.4 %، إفريقيا بـ 422,5 م/ب لليوم بما يعادل 10.5 % والشرق الأقصى بـ 390,5 م.ب/ي بما يعادل9.7% . (أنظر الخريطة أسفله، وراجع أيضا الملحق رقم 02)

الخريطة رقم 01: نسب الإنتاج النفطي لعام 2014 في أهم مناطق الانتاج الدولي للنفط.

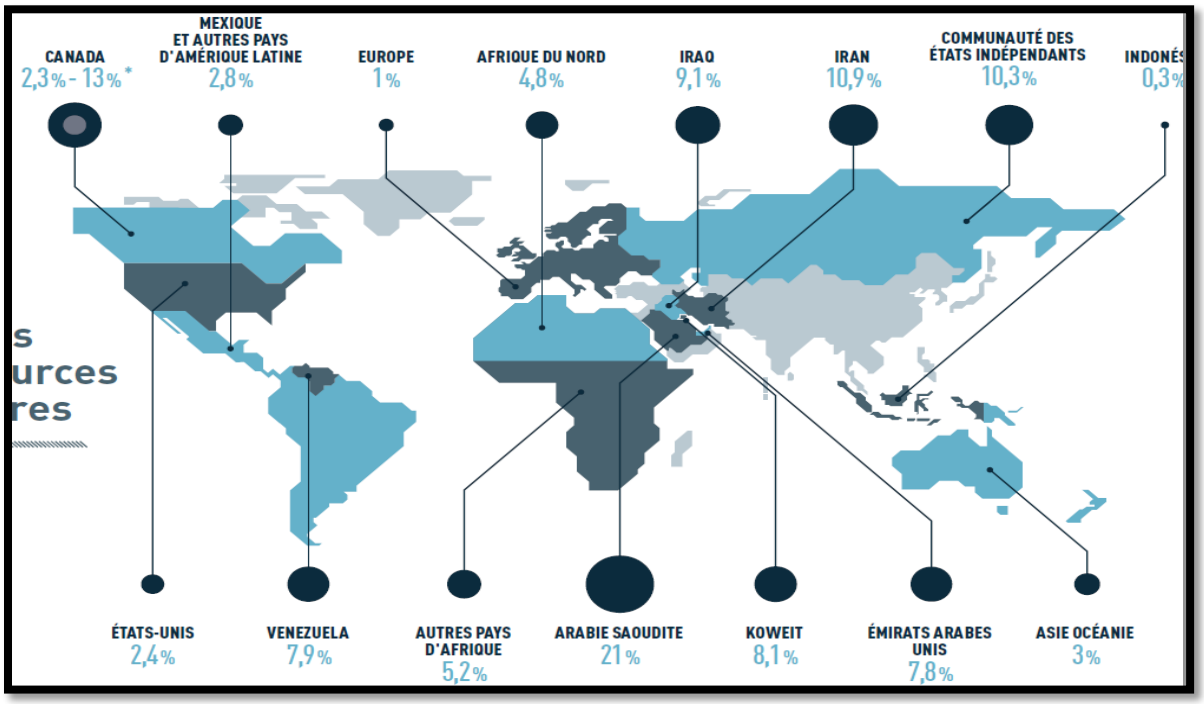

Source : Le Cahier Spécial De La Recherche(Total), N° 464, Mai 2014, P69

ويستهلك النفط في جميع دول العالم ولكن تختلف نسب استهلاكه بين دولة وأخرى، وتحتكر انتاجه مجموعة قليلة من الدول، حيث يعود 70% من مجمل استهلاك النفط العالمي إلى عدد قليل من الدول الصناعية. وتأتي الولايات المتحدة الأميركية في مقدمتها باستهلاك يومي بلغ أكثر من 16 مليون برميل عام

1992 و18 مليون برميل في عام 2009 حتى عام 2013، وتحتفظ بهذه المرتبة حتى يومنا هذا، ثم تليها الصين بـ 11 م.ب/ي، تليها اليابان بـ4.4 م.ب/ي ثم الهند بـ 3.7 مليون برميل لليوم. **(أنظر الجدول رقم 01 والخريطة رقم 02، راجع كذلك الملحق رقم 03)**

الجدول رقم 01: استهلاك الدول الثماني الأولى للنفط بالألف برميل لليوم(kbbl/j)

	الدول	2005	2007	2009	2011	2012	2013
1	و.م.أ	20 802	20 680	18 769	18882	18490	18887
2	اليابان	5 391	5 053	4 429	4470	4709	4551
3	الصين	7 229	8 147	8 563	10200	10755	11110
4	ألمانيا	2 592	2 380	2 409	2369	2356	2382
5	روسيا	2 679	2 777	2 772	3089	3212	3313
6	كوريا.ج	2312	2399	2339	2394	2458	2460
7	الهند	2606	2941	3237	3488	3685	3727
8	البرازيل	2097	2286	2467	2730	2807	2973

Source: Historical Data 1965-2012, Sur Http://WWW.BP.COM , BP2014.

الخريطة رقم 02: حركة التجارة النفطية في العالم لعام 2013 (مليون طن)

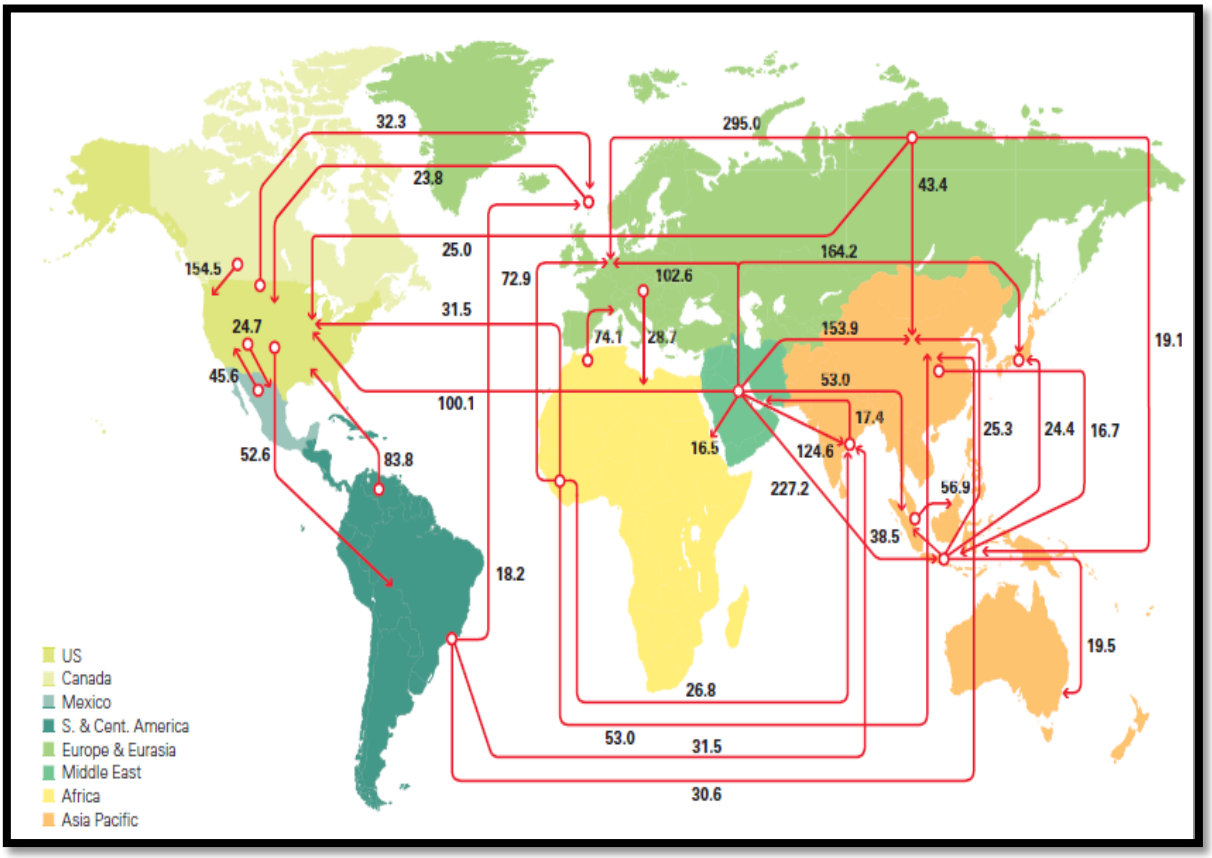

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2014. P19

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن الوطني، حيث يدفع إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الامدادات في خطر. هذه الأهمية ازدادت منذ ادخال السفن الحربية وسفن النقل التي تشتغل بالوقود ما زودها بميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل، وفي الوقت ذاته مثل ذلك مشكلة جديدة إذ أصبحت الحاجة إلى استيراد النفط تزداد. ولقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود إلى سبع من كبرى شركات النفط بتحكمها بالأسعار وطبيعتها الاستغلالية التي أدت إلى بروز كارتل الأوبيك وتحول" مركز القوة" إليه، فبعد أن كانت تسيطر في السبعينيات على 70 % من الإنتاج النفطي للشرق الأوسط وافريقيا تراجعت إلى 38 % ما جعلها تعتمد على استراتيجية إمداد جديدة تقوم أساسا على البحث عن مناطق انتاج مستقرة واعتماد المزايا التكنولوجية، البحث عن عقود امداد بعيدة المدى مع شركات وطنية كالشركة الوطنية الجزائرية للنفط سوناطراك...،[1] وهو ما جعل خبير النفط الكويتي "كامل الحرمي" يصرح:

> **"لقد كان للشركات النفطية العملاقة احتياطات نفطية هائلة ما جعلها شركات مستقلة وبدون ارتباطات بالحكومات، لكن اليوم لديها احتياطات أقل وهو ما جعلها تتراجع، لذا كان عليها أن تكافح للحصول على هذه الاحتياطات باستغلال المزايا التكنولوجية والتقنية"[2].**

كما تراجع دور الكارتل هو الأخر لدخول منتجين جدد للنفط (عد إلى الشكل رقم 01) في حسابات المنافسة، وما لهم من أثر في النظام الدولي من خلال التحكم في أسعار النفط والإنتاج والعرض والطلب.

ترتبط الحسابات الدولية النفطية السابقة وبالتالي التنافس الجيوسياسي بأهمية النفط التي تظهر في الواقع في كافة الأصعدة، فتقدم الاقتصاد العالمي الحديث مرتبط بتوفره وازدياد الطلب على استهلاكه. ويبرز دوره في القطاع الصناعي في تسييره لمنتوج الثورة الصناعية، وكمصدر الوقود لمختلف وسائط النقل وأساس الصناعة البتروكيماوية والتكنولوجيا الحديثة. أما القطاع الزراعي فقد استفاد من هذه التطورات حيث دخل طور "البترو–زراعة"، كما استفاد القطاع التجاري بالنفط كمادة تجارية على المستوى العالمي لتواجد معظم احتياطي النفط المؤكد في البلدان النامية مما يستدعي تصديره إلى مناطق الاستهلاك الأساسية، ما خلق حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، كما تبرز أهميته النفط كذلك على الصعيد الاجتماعي في تأمينه للخدمات الاجتماعية والحاجات الاستهلاكية لكل مجتمع: كالمواصلات، الكهرباء، التدفئة وصناعة السيارات...

[1] Jean-Marie Chevalier, **Les Grandes Compagnies Pétrolières Et Le Prix De L'énergie,** (France : Centre De Recherche En Economie Industrielle, Université De Paris-Nord, Economie Prospective Internationale N°11, 1982), Pp112-115.

[2] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-04-, Le Temps Des Mensonges,** Film Documentaire, (France : Arte Tv, Production Sunest Presse Et De Planète, 2011).

المطلب الثاني: صعود جيواقتصاد النفط: تحليل فرضيات "ادوارد لوتواك" و"باسكال لوروت"

بعد سقوط جدار برلين وصعود أفكار الديمقراطية اللبرالية واقتصاد السوق كنموذج للتنمية على مستوى عالمي، برز سياق جديد في إعادة التركيب بين تحالفات علاقة "الشريك /المنافس" في العلاقات الاقتصادية الدولية التي أخذت مكانة علاقة الحرب الباردة "الحليف/الخصم"، ونجد اليوم صعود أقطاب اقتصادية وشركات عالمية، كما تم تعديل قواعد اللعب السياسي الدولي، ليدخل العالم جيلا جديدا من الحروب تسمى "الحروب الاقتصادية"، فقانون القوة اليوم هو وجوب أن تكون قويا اقتصاديا لتكون موجودا. ولقد برزت فكرة الجيواقتصاد خلال التسعينيات من خلال أعمال الأمريكي "لوتواك Luttwak" التي وضحها في كتابه المعنون بـ " الحلم الأمريكي في خطر" حين قال بأن[1]:

> **"الدولة تتحكم بمعظم المجال السياسي الدولي-في إشارة إلى الولايات المتحدة- لكنها لا تتحكم إلا بجزء من المجال الاقتصادي الذي تنافس عليه الشركات المتعددة الجنسيات".**

لقد أصبحت نزاعات المصالح بين الدول الصناعية منذ تلك الفترة تتجه نحو التصادم الاقتصادي بعيدا عن الصراعات المباشرة لكسب الأقاليم، فالقوة تمارس اليوم بعيدا عن التصادم العسكري الصلب –هذا وإن كان فقط ضمن العلاقات بين الدول المتقدمة–، وأصبحت تقترب إلى ما أسماه "جوزيف ناي" بالقوة الناعمة[2]، وهي الفكرة التي يدافع عنها "لوتواك" باستبداله السلاح العسكري بالسلاح الاقتصادي كأداة للدول في تأكيد إرادة القوة السلمية في الساحة الدولية التي جسدتها المبادلات الدولية، وهو ما جعله يقارن بين السياسات الجيواقتصادية الجديدة بالسياسات التقليدية القائمة على الاستثمارات العسكرية، حيث يرى أن الرساميل التي تستثمرها الدولة اليوم تكافؤ استثمارات القوة الصلبة في التسلح، واختراق الأسواق العالمية تأخذ مكان القواعد العسكرية المجسدة في الخارج وكذلك التأثير الدبلوماسي، فالنشاطات المتعددة اليوم (استثمار، تطوير، بحث عن أسواق جديدة) تمثل انشغالات الشركات اليوم التي تمارسها لأغراض تجارية وعندما تتدخل الدولة في تشجيعها وادارتها فإننا لا نتحدث عن الاقتصاد وإنما عن الجيواقتصاد. فالرهانات الدولية المستقبلية هي التخوف من النتائج الجيواقتصادية التي تمثل أسباب التحركات السياسية للدول.

إذن فالجيوسياسة التي اتجهت للبحث في العلاقات بين القوى والمجال والسياسة فتحت المجال للجيواقتصاد لتضع مجموعة من التحاليل المترابطة بين القوى والمجال والاقتصاد، حيث عبر الباحث الفرنسي "باسكال لوروت" بأنه إذا كان الجيواقتصاد يهتم أيضا بالعلاقات بين المجال والقوة فهو ينظر إلى المجال

[1] Edward Luttwak, **Le Rêve Américain En Danger,** Traduction : Simon & Schuster, Odile Jacob, (France, 1995), P35.

[2] Pascal Lorot, **De La Géopolitique A La Géoéconomie : La Géoéconomie, Nouvelle Grammaire Des Rivalités Internationales,** (France : L'institut Choiseul, 2009), P09.

بطبيعته المستقبلية بالمعنى الذي يخترق الحدود الاقليمية والفيزيائية ذات الخصوصية الجيوسياسية.[1]ف "لوتواك" يرى أن أهداف الجيواقتصاد ليس غزو الأقاليم والتأثير الدبلوماسي عليها وإنما الاهتمام أكثر في الصناعات الحيوية والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة[2]، وهو ما برز في طبيعة أنظمة استغلال النفط التي تتحكم فيها الشركات النفطية، فالهدف الرئيسي هو الحصول أو الاحتفاظ على موقع قوة في الاقتصاد العالمي. بمعنى أن الجيواقتصاد هو مواصلة للتنافس الدولي التقليدي ضمن متغيرات جديدة، فقد ظهر في مفهوم تحليل استراتيجيات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تقررها الدول أو الشركات في إطار سياسات الغزو التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني أو مجموعة من القطاعات المحددة، وتقوم على التمكن من التكنولوجيا والانتشار في الأسواق الدولية المرتبطة بالإنتاج وتسويق المواد الحيوية كالنفط.

يبرز من التحليل الذي قدمه "لوتواك" أعلاه أن الدولة هي التي تضع استراتيجيات جيواقتصادية، لكن أحد الانتقادات الموجهة إلى الجيواقتصاد هو قدرة الشركة على بناء استراتيجيتها بعيدا عن الدولة، فتراجع المفهوم التقليدي للحدود وعولمة المبادلات وتطور التكنولوجيات كما أشرنا في المبحث الأول سمح ببروز الشركات النفطية المتعددة الجنسيات والتي تتجسد في استراتيجيات عالمية تقوم على غزو الأسواق النفطية الخارجية والتحكم في قطاعات الإنتاج الاستراتيجية، فصحيح أن الدولة على مستوى تحضير الاستراتيجيات الجيواقتصادية لها دور مركزي في وضعها لأنها هي التي تحدد التهديدات والاستراتيجيات الدفاعية أو الهجومية وتتحرك بطريقة واقعية، إلا أن الشركات العملاقة التي تتمتع برساميل ووزن اقتصادي ونفوذ على مستوى القطاعات الاستراتيجية يسمح لها بوضع استراتيجيات جيواقتصادية كما أشار إلى ذلك "باسكال لوروت"[3]، ويمكن القول بأنها تعمل على استغلال فعل الدولة في استراتيجية النشاط الاقتصادي الدولي. كما أن الجيواقتصاد لم يعد يرتبط بالدول المتقدمة فقط وإنما أخذ بعد كونيا حيث أصبح للشركات النفطية استراتيجيات جيواقتصادية بسعيها للتحكم في قطاع الإنتاج النفطي.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في جدلية جيوسياسة وجيواقتصاد النفط

ترتبط مادة النفط في الأسواق من خلال العديد من الأطراف المتنافسة التي تصنع طبيعة العلاقات النفطية الدولية، وهذا مرتبط بالتطور الجيوسياسي والجيواقتصادي النفطي الذي يشير إلى تحول في علاقات القوة بين المنتجين والمستهلكين، فمنذ الثمانينيات يمكن القول بأن تاريخ العلاقات الطاقوية الدولية بشكل عام تفسر بالرجوع إلى السوق. فسوق النفط يمثل أهم مقاربة للتحليل لتحديد الفواعل المتنافسة داخله، حيث يرتبط

[1] Pascal Lorot, **La Revue Géoéconomie : Histoire, Identité Et Perspectives,** (France **:** Revue Géoéconomie, 2009), P02.

[2] Pascal Lorot, **De La Géopolitique A La Géoéconomie : La Géoéconomie, Nouvelle Grammaire Des Rivalités Internationales, Op.Cit,** P11.

[3] **Ibid,** P13.

فهم طبيعته وتطوره اليوم على تحليل المتغيرات البارزة في الصناعة النفطية الدولية بالعودة إلى فترة الستينيات القائمة على توقعات تطور سوق النفط الدولي وشروط التوازن بين العرض والطلب، وفترة السبعينيات بصعود سلطة التعديل لكارتل الأوبيك المنتجين، والتركيز على صعود العديد من المنتجين للنفط وتضخيم العرض، دون الإغفال عن دور الفواعل التقليديين للساحة الطاقوية العالمية المتمثلون في الشركات النفطية الكبرى والدول الصناعية المستهلكة[1]. مع أن تحليل هذه الفواعل سيتم بالتركيز على الشركات النفطية سواء كانت مستقلة عن حكوماتها أو تمثلها، أمام أهمية الفصل بين الشركات الدولية الكبرى وكل المتدخلين الأخرين لنفوذها التاريخي والتكنولوجي والمالي.

ولقد اصطدم تحليل هذه الفواعل أيضا بجدلية العلاقة الغامضة بين المنتجين والمستهلكين، حيث نرى أن كل فاعل له أدواته وأهدافه الاقتصادية والسياسية التي يتحرك من خلالها، فشركات الولايات والصين وأوروبا تملك أسواق لها كميزة، ولكن أيضا لها استراتيجيات التأثير في العلاقات الدولية، أما شركات المنتجين فامتلاكها لاحتياطات طاقوية تمثل مكسب لها، يجعلها تضع استراتيجيات متنوعة داخليا من خلال خصائص البنى الاقتصادية والسياسية لدولها (القوانين، الرسوم، السياسة التجارية...) وحتى طبيعة الأنظمة السياسية، وخارجيا من خلال التحالفات الجيوسياسية والجيواقتصادية والعلاقات الثنائية أو المتعددة، وتتمثل هذه الفواعل في الآتي:

1) الشركات النفطية متعددة الجنسيات وشركات الخدمات النفطيةParapétrolière *: تمثل هذه الشركات أهم الفواعل التقليدية للنشاطات النفطية، وتاريخها يبرز قدراتها على التكيف مع تطور الحقول، التكنولوجيا، المنافسة، وبعلاقاتها مع الدول المنتجة. قد يستلزم التحليل هنا ضرورة البحث في تطور هذه الشركات والتي انتهجت سياسة الكارتل التي بدأت مع "اتفاقية أكنا كاري" لعام 1928 التي جمعت الشركات النفطية الغربية الثلاثة ومنها الشركات الوريثة لتفكك شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي SOONG *لتقسيم مناطق انتاج النفط على المستوى العالمي، وهي شال، إيكسون، بريتيش بتروليوم*. ولقد صرح الكاتب الفرنسي "إيريك لورونت Eric Laurent"عن اتفاقية أكناكاري بقوله:

---

[1] Amor Khelif, **Op.Cit,** .P.09

* هي الشركات التي تنجز الدراسات وتصنع العتاد المهم لاستغلال الحقول النفطية، والتي تتميز بالقوة التكنولوجية واحتكارها.

* قاد قانون Antu Trust إلى تخفيض أعضاء شركة Standard Oil Of New Gersey بعد العديد من الاجراءات القانونية، أين طلبت المحكمة العليا للولايات المتحدة في ماي 1911 تفكيكها، حيث قام المجلس الاداري للشركة بتأسيس سبع شركات هي Standard Oil Of New Jersey (50%) التي أصبحت إيكسون، ستاندارد أويل أوف نيويورك (9 %) التي أصبحت موبيل، ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا التي أصبحت شيفرون، ستاندارد أويل أوف أوهايو التي أصبحت سوهيو ثم اشترتها بريتيش بتروليومBP، ستاندارد أويل أوف أنديانا (أموكوAMOCO)، كونتيننتال أويل (كونوكو)، أتلانتيك (أركو ثم سان).

* وقعت اتفاقية أكناكاري في أوت من عام 1928 في برج أكناكاري بـ اسكتلندا البريطانية، جمعت ثلاث شخصيات هي الهولندي "هنري ديتردينغ" الملقب بنابليون النفط الذي يستغل حقل نفط في إندونيسيا والذي تحالف مع "ماركوس أنوهال" ليأسسا شركة "شال"، والأمريكي "والتر ستيغل" الذي يمثل شركة إيكسون التي أسسها جون روكفيلر، والتي تتحكم بالنفل والتوزيع والصناعة البتروكيماوية، والإنجليزي

" قررت الشركات النفطية الثلاثة تقسيم مناطق الإنتاج، تنظيم الأسعار بالإعداد لشروط الكارتل، وذلك أمام جهل حكومات الدول المستهلكة والمنتجة للاتفاقية التي كانت سرية، ولم يعلن عنها إلا بعد الخمسينيات".

ولقد أضاف مدير مجلة"Petrostratégie" الفرنسية "بيير ترزيو Pierre Terzian":

"عقود الامتياز التي عقدتها هذه الشركات تؤكد أنها اشترت دولا كاملة بمواردها بوثائق لا تتعدى عشرون صفحة"[1]

ولقد صادفت هذه الشركات منافسين جدد يحملون إرادة استراتيجية للتواجد والتأثير في سوق النفط بعد اكتشاف النفط في الجزائر وليبيا في الخمسينيات والستينيات وحصولها على علاقات امتياز مع هذه الدول، حيث تحولت الشركة الفرنسية للنفط CFP بالاندماج مع إلفELF إلى "توتال" خلال مرحلة إعادة البناء أو الاندماج في الفترة 1953-2003 التي عرفتها الشركات النفطية نتيجة اللاإستقرار في سوق النفط[2]، كما برز دور الشركة النفطية الإيطالية "إينيENI" من طرف رئيسها "أنريكو ماتي"، وهو الذي وصفته الشركات الغربية بالمقرصن، وعبر عن ذلك الكاتب الإيطالي "نيكو بيرون Nicco Perrone":

"اعتبر "انريكو ماتي Enrico Mattei " مقرصنا للمزايا التي قدمها للدول المنتجة للنفط، وهو ما اعتبرته الشركات النفطية الكبرى تهديدا لها، وهي التي تحتكر الأسواق النفطية العالمية وتعامل نفسها على أنها الأقوى من الحكومات نفسها"[3].

ولقد برز دور هذه الشركات من خلال قدرة الاستغلال والانتاج وكذلك التركيز الجغرافي، كما تتميز بوزن مالي، سياسي، اقتصادي وتقني يسمح لها بسهولة التحرك في كسب عقود لتمكنها من الوسيلة التكنولوجية والرأسمال البشري، حيث يمكن تصنيفها في نوعان حسب درجة استقلالها أو انفصالها وهي[4]:

أ) الشركات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة بدولها الأم، وهي حالة الشركات التاريخية (الشقيقات السبع): وهي شيفرون، أيكسون، موبيل، شال، تكساكو، غولف، بريتيش بتروليوم، وهي التي أصبحت اليوم تلقب بالشركات الخمس العملاقة (Les 5 Majors)بعد سياسات الامتصاص والادماج التي تبنتها بداية من الثمانينيات وهي (شيفرون تكساكو، أيكسون موبيل، شال، بريتيش بتروليوم وتوتال).

ب) الشركات التي هي في الأصل مرتبطة بدولة، لكن في الوقت نفسه تكون مرتبطة جدا بالدولة الأم كشركة "إيني" وشركة "توتال" عندما كانت تسمى الشركة الفرنسية للنفط، أي قبل اندماجها مع فينا وإلف.

"جون كادمان" مدير أنجلاند داشا(BP مستقبلا) التي تأسست لاستغلال النفط الإيراني ليدخل الرأسمال البريطاني من خلال وزير البحرية آنذاك "تشرشل" واتجهت شركة روايال نيفي من الفحم نحو النفط. والاجتماع السري أسس الى استغلال مشترك بين الشركات الثلاثة للصناعة النفطية. راجع: (Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin)

[1] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin**, Le Secret Des Sept Sœurs-01-, Tempêtes Et Fortunes De Désert, Op.cit.**

[2] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit**, P .115.

[3] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-04-, La Danse De L'ours, Op.cit.**

[4] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit**, P116

2) الشركات الوطنية والشركات الصاعدة: أصبحت الشركات الوطنية هي الأخرى شركات منافسة أمام الشركات العملاقة، وبرز دورها في سياق سياسة التأميم التي تبنتها الدول المنتجة في السبعينيات، ثم تضاعف مناطق استغلالها بداية من الثمانينيات والتسعينيات. وتبرز أهم هذه الشركات في شركة "أرامكو: السعودية التي تمثل أكثر هذه الشركات حضورا في سوق النفط، وهي الشركة التي شارك سنة 1936 في تأسيسها الجاسوس والمستكشف والكاتب الإنجليزي "جون فيلبي" الذي دخل الإسلام وشارك في تأسيس المملكة المتحدة، وهي الشركة التي يصعب فهم تسييرها بتصريح وزير النفط السعودي السابق للفترة (1962-1986) الشيخ "زكي يمني" قائلا:

> **"كل الشركات النفطية الوطنية كانت دولا داخل دول، فالعربية السعودية لا يمكن لها التحكم بأرامكو، أرامكو لها سلطة انتاج النفط وتصديره بالسعر الذي تقرره، والعربية السعودية ليس لها سوى سلطة جمع المال الذي تقدمه لها الشركات النفطية، هذه هي طبيعة العلاقة"**[1].

وتضاف لهذه الشركة كل من الشركة الإيرانية NIOC، العراقية SOMO، الكويتية KPC، والشركة الوطنية للنفط لأبو ظبي، الفنزويلية PDVSA، سوناطراك الجزائرية، المكسيكيةPEMEX ، الشركة النفطية الصينية CNPC والشركة النفطية الروسية ROSNEFT.

أما فيما يخص **الشركات الصاعدة** التي تتمتع بسلطة محلية ودعم من حكومات دولها، فقد برزت من منطلق تخفيض التبعية للشركات الدولية الكبرى، وهو ما يعني أنها تمثل أهدافا سياسية، ولقد تبنت هذه المجموعة الاستراتيجية الجغرافية، فقد نشطت الشركة الاسبانية REPSOL في كل من أمريكا الجنوبية، ليبيا والجزائر، كذلك كل من الأمريكيتين CEPSA و ANADARKO، و الماليزية PETRONAS والنرويجية STATOIL، كما تمثل هذه المجموعة أيضا الشركات الروسية (IOUKOS،LUKOIL، SIBNEFT) والشركة النفطية الصينية PETROCHAINA [2]، وهي أهم الشركات التي تلعب دورا في الساحة النفطية العالمية.

ونلاحظ أن الشركات الخمس العملاقة لا تزال تحتكر القطاع النفطي الدولي من خلال المراتب الأولى التي تتمتع بها من حيث رقم أعمالها، إلا أنها تشهد منافسة قوية من الشركات الصاعدة، خاصة صعود المنافسة الصينية أين تحصلت شركتي Sinopec وPetro China على المرتبتين الثانية والثالثة برقم أعمال بلغ 457 و432 مليون دولار على التوالي بعد شركة "شال" التي بلغ رقم أعمالها لعام 2014 ما يقارب 459.599 مليون دولار، وتحتل شركة توتال المرتبة السادسة برقم أعمال وصل إلى 227 مليون دولار، كما تحتفظ شركة أرامكو السعودية بالمرتبة الأولى عالميا من حيث الإنتاج الذي بلغ في السنة نفسها ما يعادل

[1] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-01-, Tempêtes De Désert, Op.cit.**
[2] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit** , P .112.

12.7 مليون برميل مكافئ نفط لليوم(م. ب. م. ن/ي)، وتليها شركة غاز بروم الروسية بـ 8 م. ب. م. ن/ي، وتتحصل شركة إيكسون على المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج وتوتال على المرتبة 12 بإنتاج يقدر بـ2.6 م. ب/ي، أما شركة سوناطراك الجزائرية فيبلغ انتاجها 2.19 م. ب/ي ما يضعها في المرتبة 18(**أنظر الجدول رقم 02، وراجع كذلك الملحق رقم 04**).

الجدول رقم 02: ترتيب أكبر الشركات الناشطة في القطاع النفطي من حيث رقم الأعمال لسنة 2014 (الشركات الكبرى موضحة بخط غليظ)

المرتبة	من حيث الانتاج	م. ب/ي	رقم أعمال 2014	بالمليون دولار
1	Saudi Aramco	**12,7**	**R.D Shell**	**459.599**
2	Gazprom	**8,1**	Sinopec	**457,201.10**
3	C Oil National Iranian	**6,1**	Petro China	**432,007.70**
4	**Exxon Mobil**	**5,3**	**Mobil Exxon**	**407,666.00**
5	Rosneft	**4,6**	**BP**	**396,217.00**
6	**Shell Royal Dutch**	**4**	**Total**	**227,882.70**
7	PetroChina	**3,9**	**Chevron**	**220,356.00**
8	(Mexique) Pemex	**3,6**	Gazprom	**165,016.70**
9	**Chevron**	**3,5**	ENI	**154,108.70**
10	C Kuwait Petroleum	**3,4**	Petrobras	**141,462.00**
11	**BP**	**3,1**	Pemex	**125,943.90**
12	**Total**	**2,6**	PDVSA	**120,979.00**
13	Petrobras (Brésil)	**2,5**	Lukoil	**119,118.00**
14	Pétroleum Qatar	**2,4**	Suez GDF	**118,551.30**
15	(Abu Dhabi) ADNOC	**2,4**	Rosneft	**117,079.30**
16	Lukoil(Norvège)	**2,3**	Statoil	**108,459.40**
17	Ministry Iraqui Oil	**2,22**		
18	Sonatrach	**2,19**		
19	(Venezuela) PDVSA	**2,1**		
20	(Norvège) Statoil			

Source : Classement De Fortune Global 500. 2014, Http://Fortune.Com/Global500/2014/

3)منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) OPEC : تأسس هذا الكارتل في فترة الستينيات أين كان سعر برميل النفط لا يتعدى 02 دولار، من طرف فنزويلا ، والسعودية ، وفي الأصل كانت عضوية المنظمة تشمل خمس دول هي فنزويلا والعربية السعودية، إيران، العراق والكويت، وتنظم بعيدا عن دول الكارتل لوجود

مقرها بفيينا النمساوية، التحقت بها عشر دول نفطية أخرى لتكتمل عضويتها بـ14 دولة عضو*، ولقد برزت سياسة الكارتل خلال الفترة 1960-1982 من خلال ميثاق الأوبيك في "مؤتمر كاراكاس" 1961 الذي وضح ثلاث أهداف هي: رفع المداخيل النفطية للدول الأعضاء من أجل استغلالها في تطوير امكانياتها الوطنية، تأكيد وضع يدها على الانتاج النفطي أمام الشركات النفطية العالمية وتوحيد سياسات الانتاج من خلال تحديد نسبة انتاج كل دولة عضو في المنظمة[1]، ولقد استفادت من نتائج حرب 1973 بخلقها وضع سياسي وجيوسياسي ونفطي جديد برفعها للأسعار كما عبر عن ذلك وزير الطاقة الجزائري السابق ومدير سابق للمنظمة "صادق بوسناح"، إلا أن سلطة المنظمة قد تم إضعافها من طرف الشركات النفطية من خلال تضييق علاقات دول الكارتل بالصراعات التي تفرقها، ولقد عبر عن ذلك المتعامل النفطي الفرنسي "تشافيي هوزل Xavier Houzel " بقوله:

"إن مأساة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كانت وستبقى سبب تقسيم دول المنطقة، واستعمال بلد لتدمير بلد أخر أنجع السبل لذلك، وهو ما سيسهل للشركات النفطية فرض استراتيجياتها النفطية في المنطقة"[2].

والملاحظ أن اقتصاديات دولها تتأثر مباشرة لتذبذب أسعار النفط لتبعيتها للمداخيل النفطية، ففي حالة هبوط أسعار النفط فالأوبك لا تجد سهولة في إعادة رفعها لأن اتفاقية تخفيض انتاج النفط لم تعد تلك المرتبطة بأعضائها فقط لتوسعها إلى منتجين خارجها كروسيا والمكسيك[3]، كما أن ارتفاع أسعار النفط تستفيد منه الشركات النفطية في تقوية نفوذها، وهو ما حدث في السبعينيات بتضاعف رقم أعمال الشقيقات السبع التي استفادت من الأسعار المرتفعة التي استغلتها في بعث استثمارات نفطية في مناطق جديدة جعلها تبرز كمناطق منافسة لإنتاج دول الأوبك وبالتالي قدرتها على التأثير في قراراتها، حيث صرح الشيخ "زكي يمني" عن هذا الخطأ الاستراتيجي الذي وقعت فيه المنظمة بقوله:

"(...)كنت ضد رفع أسعار النفط، لقد هاجمونا من أجل هذا الهدف، فارتفاع الأسعار ستكون لها نتائج سلبية، وكان ردهم على أتم الاستعداد، فالأوبك ليس لها أن تفرض على الدول التي تستفيد من أسعار النفط المرتفعة تخفيض انتاجها، فعندما نرفع نحن أعضاء الأوبك أسعار النفط سنمنع الشركات النفطية من استغلال مالها بالاستثمار والإنتاج عندهم، إذن اهتمت بمنطقتي المكسيك وقزوين، لتدخل مستويات أسعار النفط في الأوبك بعد ذلك في تنافس مع مناطق خارج الأوبك"[4].

* كان عدد أعضاء الكارتل هو 15 دولة عضو لتصبح 12 عضوا وذلك لانسحاب اندونيسيا والغابون وأنغولا وأعضائها هم: فنزويلا، العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، قطر (1961)، ليبيا(1962)، أبو ظبي(1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا(1971)، الاكوادور (1973 ثم عودتها سنة 2006 بعد انسحابها في 1992)، وبوليفيا عام 2006.

[1] A.Kherab, S.Tybeche, **L'AIE, L'AIEA, L'IRENA**, (Algérie : Enp, 2007), P288.

[2] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, Le Secret Des Sept Sœurs-01-, Tempêtes De Désert, **Op.cit**.

[3] M.Guellati, Mezaoui, **L'OPEP : Grandeur Et Décadence,** (Algérie : Enp, 2007), P317.

[4] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, Le Secret Des Sept Sœurs-01-, Tempêtes De Désert, **Op.cit.**

الجدول رقم 03: انتاج النفط الخام لدول الأوبيك للفترة 2006-2013 بـ (م. ب/ي)

دول كارتل الأوبيك	2006	2007	2010	2012	2013
الجزائر	1 368	1 371	1689	1537	1575
أنغولا	1 384	1 694	1863	1784	1801
العربية السعودية	9 207	8 816	10075	11635	11525
الامارات ع المتحدة	2 568	2 529	2895	3399	3646
الاكوادور	518,4	511	489	505	527
إندونيسيا	883,0	837	1003	918	882
العراق	1 957	2 183	2490	3116	3141
إيران	4 072	4 030	4356	3751	3558
الكويت	2 664	2 574	2536	3165	3141
ليبيا	1 751	1 673	1659	1509	988
نيجيريا	2 233	2 059	2523	2417	2322
قطر	802,9	845,3	1676	1966	1995
فنزويلا	3 035	2 949	2839	2643	2623
اجمالي انتاج الأوبيك	32 448	32 077	36093	38345	37724

Source: OPEP statistiques-mondiales.com Mai 2013 ET BP Statistical Review of World Energy, June 2014 bp.com/statistical review.

4) الوكالة الدولية للطاقة: نشأت كنتيجة للحظر النفطي الذي تأثر به الاقتصاد الغربي بدعم من سكرتير الدولة الأمريكية "هنري كيسنجر"، وهي التي برزت برغم رفض بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا التي لم تقبل عضويتها إلا بعد 20 سنة من تأسيسها. كان هدفها هو تعديل السوق النفطي بصفة نهائية بمنع دول الأوبيك حصولها على سعر عادل للنفط الذي يسوقونه، وذلك بتأسيس سوق حرة للمنتوجات النفطية في روتردام تسمى سوق سبوتspot ، وذلك في ظل الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها الدول المصدرة للنفط، فبعد أن تحققت للأوبيك سلطة تحديد سعر مرجعي بـ 11.65 دولار (العربي الخفيف) عام 1974، برزت هذه الوكالة ضد الأوبك، أين قال هنري كيسنجر بعد تأسيسها في 15 نوفمبر 1974 بأنه خلال عشر سنوات لن يكون للأوبيك أي وجود[1]. وأحد أهم الأهداف التي سطرها هذا التنظيم هو توضيحه لبرنامج تعاون بين الدول الأعضاء في حالات الأزمات بإعداد خطة تقسيم النفط، والاعداد لبرنامج متوسط وبعيد المدى يسمح بوضع استراتيجية تقلص من تبعية الدول الأعضاء تجاه استيراد النفط الذي من خلال: أهمية تحقيق كل الدول الأعضاء لخزين تأميني لمدة ثلاثة أشهر ما يسمح بالتأقلم مع الأسعار من خلال الخزين في مختلف الظروف (التوتر العسكري...)، إلزام دول الأعضاء بالإسراع في مساعي تخفيض استهلاكها لهذه المادة، وتشجيع التطوير السريع لموارد الطاقة المتجددة، والاستثمارات الموجهة لتطويرها[2].

[1] A.Kherab, S.Tybeche, **Op.cit**, P.293
[2] **Ibid,** P.294

المبحث الثالث: تطور ونشاط شركة النفط "توتال" كفاعل في سوق النفط العالمي

يفرض علينا هذا المبحث ضرورة العودة إلى مفهوم الصناعة النفطية لتسهيل تحليل مهام شركة توتال في سوق النفط الدولي، وهي كما عرفها "محمد أحمد الدوري" في كتابه "مبادئ اقتصاد النفط" بأنها العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستهلاك المباشر أو غير المباشر، حيث ميزت بين نشاطات الصناعة النفطية الاستخراجية والصناعة التحويلية والصناعة البتروكيماوية، والتي تكون صناعة متكاملة في أغلب الأحيان في الدول المتقدمة المنتجة للنفط، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة ووسائل عمل وانتاج متطورة فنيا وتكنولوجيا، كما تتميز بالتكامل الرأسي لتداخل مراحل الانتاج التي تشمل أساسا البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، النقل، التخزين، التنقية والتكرير، التركيب والتصنيع، التوزيع والتسويق. ولقد أدرجت هذه العمليات السابقة منذ الثمانينيات والتي تسمى دورة استغلال الصناعة النفطية تحت مرحلتين هما: مرحلة المنبع (Amont/Up Stream) ومرحلة المصب (Aval/ Down Stream)، تشمل الأولى ثلاث مراحل أساسية هي: البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب ومرحلة الاستخراج والانتاج النفطي، أما المرحلة الثانية فتشمل نقل النفط، التكرير (التصفية النفطية)، التسويق والتوزيع ومرحلة التصنيع البتروكيماوي.

المطلب الأول: تعريف الشركة النفطية "توتال"

تأسست شركة توتال في الأصل نتيجة تحولات هيكلية بداية من 28 مارس 1924 من طرف "فريديريك بيجلي Pigelet " لتسيير حصص الشركة النفطية العراقية في فترة مما بين الحربين العالميتين، وكشركة مختلطة تشترك في رأسمال دولة (فرنسا) ورأسمال خاص. حملت في جوان 1985 اسم "توتال– الشركة الفرنسية للنفط TOTAL–CFP" لتصبح "توتال" في 26 جوان 1991. وفي عام 1994 تم خوصصة الشركة الوطنية "إلف أكيتان SNEA" بعد توقف المشاركة الغالبية للدولة في رأسمالها، ليتم توقيع اتفاق معها وتوتال لإشراك عملهما وفق قدم من المساواة وعلى أساس مشروع صناعي في عام 1999، وبانضمام الشركة البلجيكية بتروفينا *Petrofina في 14 جوان 1999 أصبحت الشركة تسمى توتال فينا أس أ (TOTAL FINA SA)، ثم توتال فينا إلف أس أ (TOTAL FINA ELF SA) في 22 مارس 2000 ولتعود لتحمل اسمها السابق توتال أس أ في 06 ماي 2003.[1]

* ظهرت في 25 فيفري عام 1920، وهي الشركة المالية البلجيكية للنفط (Petro Finance) ، للكشف والتنقيب وتكرير الانتاج النفطي في رومانيا، وبعد ان اشترتها توتال عام 1999، ارتفعت قيمة هذه الاخيرة ب 30 % على مستوى الفاعلية ، والقدرة الإنتاجية ورقم الاعمال، عد إلى العمل الوثائقي لـ : Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin

[1] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Stratégies Des Grands Acteurs De L'énergie : La Compagnie Total, Laboratoire De Valorisation Des Energies Fossiles,** (Alger : Ed Naftal, Ecole Nationale Polytechnique ENP), Le 29 Aout 2009), P76.

انطلاقا مما سبق يبرز أن التكون الهيكلي لتوتال قد شمل ثلاث شركات نفطية اعتمدت على سياسة الاندماج مشكلة لأهم شركة نفطية عالمية بأهداف تأسيس مجموعة واسعة وأكثر تنافسية وتعامل متساو مع الشركات النفطية العملاقة وهي: الشركة النفطية الفرنسية CFP وشركة إلف ELF وشركة فينا FINA وهي التي يستوجب تحليلها باعتماد تطور نشاطها تاريخيا وهي:

1) الشركة الفرنسية للنفط (CFP): برزت بتكليف رئيس مجلس الجمهورية الفرنسية الثالثة "ريموند بوانكاري Poincarré" تأسيسها عام 1923 لـ "أرنست مورسيه Mercier"، ولقد برزت قيمة أسهم هذه الشركة في بورصة باريس سنة 1929 من خلال تأسيسها للشركة الفرنسية للتكرير بمشاركة الدولة ومجموعة من الشركات الفرنسية للتوزيع المستقلة. تحصلت كأول شركة على أسهم استثمارية من الشركة النفطية العراقية بعد اكتشاف حقل نفطي انتاجي قرب كركوك بالعراق، والتي برز نشاطها في أبو ظبي عام 1936 ما ساهم في بروز الشركة البحرية للنفط، كما تطور النشاط النفطي الفرنسي بتأسيس الشركة الفرنسية لتوزيع النفط في افريقيا (CFDPA) سنة 1947 التي أصبحت توتال ما وراء البحار عام 1991، ولقد اعتمدت الشركة الفرنسية للنفط الرمز "توتال" لغزو أسواق جديدة في الخارج خلال الحرب الباردة[1]، خاصة في أوروبا وافريقيا وأستراليا، حيث تأسست لها شركات فرعية عدة أهمها: الشركة الفرنسية لنفط الجزائر CFP(A) باكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية، شركة توتال لنفط بريطانيا العظمىTOGB، البحرية النفطية توتال التي تنشط في بحر الشمال، توتال غاز المتخصصة في توزيع الغاز النفطي المميع، توتال لنفط شمال أمريكا (TOPNA) وتوتال للكيماويات والبلاستيك.

2) الشركة الوطنية إلف أكيتان (SN Elf Aquitaine): تأسست بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بعد اعتماد الدولة الفرنسية لسياسة استشراف الأقاليم من خلال تأسيسها للنقابات الفرنسية للبحث النفطي لضمان تأمين تموين فرنسا بالمحروقات، والتي كانت تمول من طرف الصناديق العمومية، أين حققت نقابة مركز بحوث النفط (CRPM)اكتشافها الأول لحقل غاز سنة 1939 بفرنسا مؤسسة بذلك لمجموعة إلف أكيتان، وتم تأسيس الادارة المستقلة للنفط (RAP) التي سطرت أهداف البحث، الاستغلال، ونقل المحروقات داخل الدولة. وفي عام 1941 تأسست الشركة الوطنية لنفط أكيتانSNPA (رأسمال عمومي وخاص) وضع على رأسها عام 1944 وزير الجيوش "بيير غييومات Pierre Guillaumat" كمدير من طرف الجنرال "ديغول" تحت أمر حكومي ليضع قيد التنفيذ سياسة البحث على المستوى العالمي[2].

[1] Jean-Baptiste Noe, **Total. Ou L'histoire Des Hommes Qui Ont Bâti Une Reference Mondiale 1946-2006**, Thèse De Doctorat D'histoire Economique, (Université Paris I Panthéon Sorbonne, 2007-2010), P.09.

[2] Jean Michel Charlier, **L'histoire Secrète De Pétrole : Le Temps Des Scandales Et Du Repli,** Film Documentaire, France : TF1.

استطاعت الشركة في الفترة الممتدة ما بين 1949 و1965 أن تحقق لفرنسا الاستقلالية النفطية باكتشافات في صحراء الزارزايتين الجزائرية والغابون، ليؤسس "غييومات" القطب الطاقوي الفرنسي عام 1959الذي تطور بارتفاع الانتاج الفرنسي لينتقل نحو الصناعة التكريرية والتسويق بميلاد مؤسسة البحوث والنشاطات النفطية ERAP باندماج مكتب بحوث النفط والإدارة المستقلة للنفط معا سنة 1966، التي أسست مجموعة إلف أكيتان المستقبلية، وفي عام 1976 دخلت تطورا هيكليا آخرا باندماج أنشطةSNPA وERAP تحت اسم الشركة الوطنية إلف أكيتان، في حين اندمجت فرق قطاع الاستغلال والانتاج داخل الشركة الوطنية إلف أكيتان للإنتاج(SNEAP) لتولد مجموعة إلف، وهي المرحلة التي جعلتها منفتحة على النمو السريع وبلوغ مستوى العالمية وقدرتها التنافسية في قطاعات قوية هي المحروقات، الكيمياء والصحة.

فمجموعة توتال* إذن هي مجموعة نفطية مدمجة، بمعنى تتكون من شركات فرعية تنشط في ميادين مختلفة في دائرة الصناعة النفطية، وموجودة من مرحلة الاستكشاف إلى بيع المنتوجات النفطية (الوقود، البلاستيك...)، يصل عددها في نهاية 2013 إلى 898 شركة مندمجة في نتائج المحاسبة لتوتال أس أ، أين نجد 809 شركة من أصل اندماج شامل و89 من خلال تكافؤها وقرار دفع المستحقات من طرف الفروع الرئيسية للشركة الأم المرتبطة بالجمعية العامة للممولين وفق أمور قانونية منظمة. تسير المجموعة من طرف مجلس إدارة ولجنة تنفيذية وجمعية عامة (**أنظر الملحق رقم 05**)، أما قطاعات نشاطات المجموعة فتستفيد من مديريات وظيفية (المالية، القانونية، الاخلاقية، الضمان، الاستراتيجية والتخطيط الاقتصادي، الموارد البشرية والاتصال) والمنظمة في الشركة الام TOTAL S.A[1]. وتشمل المجموعة شركات متخصصة في مختلف الميادين، حيث نجد في مجال الاستكشاف والإنتاج توتال للإنتاج والاستكشافTEP والتي تنشط في ميدان تكرير وتسويق منتجات التكرير وشبكات التوزيع، وعلى مستوى بيع النفط نجد شركة توتال أس أ للتجارة النفطية TOTS.A وفي النقل البحري نجد توتال للتسويق، وكذلك نشاطها في القطاع الكيميائي من خلال مجموعات أهمها Hutchinson، Atotech وأصبحت اليوم مهتمة بمصادر الطاقة الجديدة بتأسيسها لمديرية الغاز والطاقات الجديدة GEN.[2]

المطلب الثاني: النشاط النفطي لشركة النفط "توتال": تحليل من منظور كمي وكيفي

يعتمد هذا المطلب على التحليل الكمي والكيفي من خلال مجموعة من المعطيات والاحصائيات التي ستوضح مكانة هذه الشركة في السوق النفطية العالمية وتمركز نشاطها الجغرافي، وهو كالآتي:

* رأسها كريستوف دو مارجوري Christophe De Margerie قبل اغتياله في تحطم طائرته التي اصطدمت بشاحنة عند اقلاعها من مطار موسكو.

[1] M. Marty, **Total Analyse Porter**, France, P03.

[2] L'Association SURVIE, **Diplomatie, Business Et Dictatures ; L'Afrique Prise Au Piège Françafricain,** Octobre 2008, P. 02, sur **: Http://Www.Survie.Org/2008/Html.**

أولا: نشاط مرحلة المنبع AMONT لشركة النفط "توتال": تنشط "توتال" في صناعة المنبع من خلال نشاطات الاستكشاف والإنتاج والتي تنتشر في أكثر من 50 دولة، فبالعودة إلى أهم المعطيات الطاقوية المرتبطة بنشاط الشركة لسنة 2013 نجد أنها قد أنتجت ما يعادل 2.3 مليون برميل مكافئ للنفط لليوم من المحروقات وتبلغ الاحتياطات منها 11.5 مليار برميل في نهاية 2013، وهي الصناعة التي بلغت قيمة استثماراتها ما يقارب 22.4 مليار أورو، وستوضح الأشكال التالية انتاج الشركة واحتياطاتها لسنوات 2011 إلى 2013.

الجدول رقم 04: انتاج توتال للمحروقات واحتياطاتها لسنة 2011 إلى 2013

الانتاج	2011	2012	2013
الانتاج المشترك (ألف.ب.م ن/ي)	2346	2300	2299
النفط (ألف برميل/ي)	1226	1220	1167
الغاز (مليون قدم مكعب/ي)	6098	5880	6184
احتياطي نهاية 2013	2011	2012	2013
احتياطي المحروقات (مليون ب.م.ن)	11423	11365	11526
النفط (مليون برميل)	5784	5685	5413
الغاز (مليار قدم مكعب)	30717	30877	33026

Source : TOTAL S.A, TOTAL : Document De Référence 201, P.10.

خلال عام 2013 كان إنتاج المحروقات يتراوح 2.299 مليون برميل/لليوم ولقد استقر الانتاج نوعا ما لأسباب عدة مرتبطة بانطلاق المشاريع الجديدة وما حققته من نمو، وعودة الانتاج في حقلي بحر الشمال وفي نيجيريا، وكذلك اندماج مجموعات المشاركة في نيجيريا وكولومبيا والمملكة المتحدة وترينيتي وتوباغو، وتجدر الإشارة إلى أن "توتال" لا تتحصل إلا على نسب مشاركة فيها وذلك لتعدد الشركاء (شركات نفطية دولية أو منظمات عمومية)، كما تتدخل كمتعامل بمعنى كمسؤول تقني للإنتاج في الحقول التي تحصلت على عقد مشاركة في استغلاله.[1] ولقد ارتفعت الاحتياطات المؤكدة للمحروقات للشركة إلى 11.526 مليار. ب. م نفط في نهاية 2013 مقابل 11.368 مليار ب.م.ن سنة 2012، وقدرت مدة حياة هذا الاحتياط بأكثر من 13 سنة، كما اكتسبت توتال مخزن متين ومتنوع من الاحتياطات المؤكدة والمحتملة التي تتعدى 20 سنة على مستوى انتاج متوسط 2013 وموارد تمثل احتياط 50 سنة.

إن تحليل قوة وضعف القيمة في شركة توتال يبرز أن قوتها في أن نموذجها العملياتي والمالي يبرز بشفافية أمام المستثمرين وهو ما يمثل جذبا لهم، وتستفيد من بنية مالية صلبة ومعاملة جيدة لمستثمريها الماليين فيما يخص المستحقات على حساب شراء الأسهم، أما نقاط الضعف فتظهر في حساسية الشركة من ارتفاع قيمة الدولار الذي يمثل عملة تنظيم سوق النفط، كما تعاني الشركة من مشكل الحجم والتنويع الجغرافي

[1] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence 2013,** Incluant Le Rapport Financier Annuel, L'autorité Des Marchés Financiers, (France, Le 27 Mars 2014)**,** P.12.

مقارنة بالشركات الكبرى وتأثير الصدمات الجيوسياسية على استقرار الإنتاج النفطي ومشكلة مستوى الاحتياط الاستراتيجي الذي تتحكم وتراقبه الدول المستهلكة[1]. أما فيما يخص مناطق الإنتاج واحتياطاتها فتمثل منطقتي افريقيا والشرق الأوسط أحد أهم مناطق تواجد نشاطات توتال كما هو موضح في الجدول أسفله.

الجدول رقم 05: مناطق الإنتاج النفطي لشركة توتال واحتياطاتها لعام 2013

مناطق الانتاج	الإنتاج (ألف ب.م.ن/ي	الاحتياط مليون ب.م.ن
افريقيا	**670**	**2676**
الشرق الاوسط	**536**	**1739**
أوروبا	**392**	**1542**
أسيا المحيط الهادي/ م.الدول د.المستقلة	**227 / 235**	**3497**
أمريكا اللاتينية /الشمالية	**73/166**	**2072**

Source : TOTAL S.A, TOTAL. Document de référence 2013, P.10.

والملاحظ من خلال الجدول أن انتاج توتال من النفط في إفريقيا قد بلغ 670 ألف برميل مكافئ نفط لليوم، أي ما يمثل 29% من الإنتاج الإجمالي للمجموعة وذلك لعام 2013 مقابل 713 ألف.ب.م.ن/ي لعام 2012 و659أ.ب.م.ن/ي لعام 2011 ، ولقد بلغ انتاج توتال في الجزائر 21 أ.ب.م.ن/ي لسنة 2013 مقابل 23 أ.ب.م.ن/ي للعام 2012 و33 أ.ب.م.ن/ي لعام 2011 **(أنظر الملحق رقم06)**، ويبرز نشاطها في منطقة "تبنكورت" بنسبة 35 % وقد كانت متحصلة على نسبة استغلال مقدرة بـ 38% و 47% في تطوير حقلي الغاز بـ تيميمون وأحنيت على التوالي، حيث يبرز التواجد القوي لتوتال في إفريقيا لأسباب – سنعالجها في المطلب الثالث–، كما نجد أن توتال شاركت في العديد من مشاريع عديدة لإنشاء أنابيب نقل النفط والغاز.[2]ونستنتج هنا بأن توتال تملك طموحات في ميدان صناعة المنبع لبلوغ نمو في انتاج المحروقات والحصول على مردودية على المدى البعيد، فهي تقوم بتقييم فرص استغلالها للنفط حسب العوامل المتعددة منها الجيولوجية والتقنية والسياسية والاقتصادية والبيئية وكذلك تنبؤات تطور أسعار النفط.

ثانيا: صناعة المصب AVAL في نشاط شركة توتال: يشمل هذا القطاع صناعات عدة هي الصناعة التكريرية والبتروكيماوية، نشاط التسويق والنقل البحري، وتبرز في الآتي:

1) الصناعة التكريرية والبتروكيماوية: تمثل هذه الصناعة أكبر قطب صناعي الذي يشمل التكرير، البتروكيماوي والكيمياء المتخصصة والذي اندمج في نشاطات التسويق والنقل، حيث يعتبر هذا القطاع أحد أكبر المنتجين العشر على الساحة العالمية بإنتاج يقدر بـ 2 مليون برميل لليوم من قدرات التكرير لسنة 2013 وهو أحد المتعاملين الأوائل عالميا في التجارة النفطية والمواد النفطية باستثمارات بلغت 2 مليار دولار

[1] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Op.cit,** P.87
[2] TOTAL S.A, **Total : Document De Reference, Op.cit,** P.34.

لعام 2013 مع العلم أنها تعاني من تراجع بنسبة 4% مقارنة بعام 2012. وتشمل الصناعة البتروكيماوية كل من البتروكيمياء القاعدية ومشتقات البوليمر (polypropylène polystyrène،polyéthylène) أما نشاطات الكيمياء المتخصصة تشمل تحويل المطاط الصناعي، كيمياء المعادن...

وفي سياق الطلب العالمي المرتفع على النفط والبتروكيماوي نجد أن توتال قد اتجهت إلى تطوير انتشارها في أسيا والشرق الأوسط لبلوغ الموارد النفطية والغازية بشكل خاص لسهولة استغلالها والاستفادة من نمو الأسواق، وتتكيف قدرات الانتاج حسب نمو الطلب الأوروبي بالتركيز على الاستثمارات ذات المردودية وكذلك تطوير الأداة الصناعية والبحث عن فرص التنمية في الولايات المتحدة.[1] ولقد بلغت قدرات التكرير لتوتال في 2013 ما يعادل 2.42 م.ب/ي* مقابل 2.48 م. ب/ي في نهاية 2012 وبلغت مبيعات الشركة من المواد التحويلية في العالم ارتفاعا لسنة 2013 وصل إلى 3418 ب/ي، والتي قدرت بـ 3639 ب/ي سنة 2011. وتشارك الشركة في نشاط التكرير في العديد من الدول بقدرات بلغت 1953 ب/ي نهاية 2013 أي ما يعادل 96 %من قدرات المجموعة، أما النشاطات البتروكيماوية فتتركز في الأساس في أوروبا والولايات المتحدة وقطر وكوريا الجنوبية والسعودية*.أما كميات انتاج المصافي النفطية لتوتال من البنزين ووقود الطائرات والنفط الثقيل لفترتي 2011-2013 فهي موضحة في الجدول أسفله.

الجدول رقم 06: انتاج المصافي النفطية من حيث أنواع الانتاج والحصص الصافية للكميات المنتجة لمصافي شركة "توتال" (الانتاج بالمليون برميل في اليوم)

إنتاج المصافي النفطية لتوتال	2011	2012	2013
البنزين	350	351	340
وقود الطائرات	158	153	146
المازوت والوقود	804	734	739
النفط الثقيلFioul	179	160	133
مشتقات أخرى	335	338	322
اجمالي الإنتاج	1826	1736	1680

Source : TOTAL S.A, TOTAL. Document De Référence 2013, P.42

[1] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence, Op.cit,** P.40

* م.ب/ي : مليون برميل لليوم

* يبرز نشاطها حسب المناطق الجغرافية، نجد أنها تعتبر أول مصفي (مكرر) في اوروبا الغربية بنسبة 85% من قدرات التكرير للمجموعة بإنتاج 1736 ب/ي سنة 2013. وتنشط في أوربا من خلال سبع مصافي خمس منها في فرنسا وواحدة في كل من بلجيكا وبريطانيا والمانيا، كما تنشط في تكساس الامريكية ولويزيانا، أما في أسيا والشرق الاوسط فتبرز نشاطاتها في السعودية بمشاركة بنسبة 62.5 %بالنسبة لأرامكو و37.5 % لتوتال لأنشاء مصفاة في منطقة **جبيل** بقدرة انتاج تقدر بـ 400 ب/ي. كما تنشط في الصين من خلال مشاركة قدرت بـ 22.4 % في شركة WEPEC التي تدير مصفاة في منطقة **داليان وفوشان** لإنتاج البوليستيران باستيعاب يقدر بـ 200 مليون طن للسنة. (أنظر: Total S.A**, Total. Document De Référence 2013,** P.43.)

2) قطاع التجارة والنقل: يستجيب هذا النشاط لمهمة رئيسية هي حاجات مجموعة "توتال" أساسا المتمثلة في بيع انتاج النفط الخام، نقل الامدادات لمصافي المجموعة من النفط الخام، صادرات وواردات المنتجات النفطية والمكررة المهمة لتعديل منتجات مصافي مجموعة توتال لطلبها المحلي، شحن السفن الناقلة لهذه النشاطات والتدخل في مختلف الأسواق. يمارس هذا القطاع نشاطاته العالمية من خلال العديد من الفروع التي تمثل 100 % من استثمارات توتال وهي: شركة نفط توتال أس أ للتجارة (TSAOT)وشركة التجارة الأطلسية والتسويق (ATMINC) وشركة توتال لتجارة أسيا (TT Apte) وشركة توتال للتجارة والتسويق لكندا (TTMCL.P) وشركة توتال للتجارة الأطلسية (TTAS.A)وشركة الاستئجار وخدمات الشحن أس أ (CSSS.A.)[1]وتعتبر شركة توتال على مستوى التجاري من أهم المتعاملين الدوليين وكذلك على مستوى تسويق النفط الخام والمنتجات المصفاة، ويوضح الجدول أسفله أهم الموارد والأسواق الدولية للنفط الخام وبيع المنتجات المصفاة.

الجدول رقم 07: موارد وفرص أسواق النفط الخام ومبيعات المنتجات المكررة والتجارية ما بين 2011-2013.

النشاط التسويقي(التجاري) لتوتال (ألف برميل/اليوم)	2011	2012	2013
الانتاج الدولي لإنتاج توتال من النفط	1226	1220	1167
المشتريات التجارية للاستغلال والانتاج	960	976	916
المشتريات من الطرف الثالث	1833	1904	1994
اجمالي الموارد التجارية	2793	2880	2910
المبيعات التجارية لقطاع المصفاة –الكيمياء والتسويق والخدمات	1524	1569	1556
المبيعات التجارية من الطرف الثالث	1269	1311	1354
اجمالي الفرص التجارية	2793	2880	2910
اجمالي المبيعات التجارية والمنتجات المصفاة	1632	1608	1628

Source : TOTAL S.A, TOTAL. Document De Référence 2013, P.46

ويتدخل **قطاع التجارة** بشكل واسع في الأسواق الفزيائية وأسواق المشتقات حيث تمارس وتستعمل توتال كباقي الشركات النفطية العالمية منتجات مشتقات الطاقة لتكيف تعرضها لحركة أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة. ففي سنة 2013 تأثرت النشاطات التسويقية بالبيئة الاقتصادية الدولية وذلك لتراجع النمو الاقتصادي العالمي مع الارتفاعات المرتبطة بنسب المبادلات في الأسواق الصاعدة، في هذا السياق نلاحظ ارتفاع الطلب على النفط الذي قدر بـ 1.1 م.ب /ي حيث سجل الطلب على المازوت والبنزين ارتفاعا قدر بـ 0.4 م.ب/ي لكل واحد، كما ارتكز الطلب النفطي في منطقة أسيا والشرق الأوسط الذي بلغ 0.6 م.ب/ي بشكل عام، في حين نجد بأن أوروبا قد تراجع طلبها بـ – 0.2 م.ب/ي، أما العرض النفطي العالمي لسنة 2013 فلقد توقف عند +0.2 م.ب/ي بعد ارتفاع قدر بـ +2.7 م.ب/ي سنة 2012 ، كما نلاحظ ارتفاع

[1] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence, Op.cit,** P.45

إنتاج النفطي خارج الأوبيك وفي الولايات وكندا قدر بـ +1م.ب/ي في حين نجد انخفاض انتاج دول الأوبيك –1 م.ب/ي وذلك للعديد من الأسباب أهمها سلسلة العقوبات الموجهة ضد ايران والصراعات في ليبيا والعراق ونيجيريا.[1] والملاحظ أن أسعار النفط قد واصلت بالارتفاع في هذه الفترة حيث وصل سعر برميل البرنت إلى 119.03 دولار في فيفري 2008، إلا أن تدهور البيئة الاقتصادية الأوروبية والحسابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية أدى إلى تراجع الطلب حيث وصل في أفريل إلى 96.83 دولار ليهبط حتى 54 دولار في بداية 2015.

أما فيما يخص **النقل البحري Shipping** للنفط الخام والمواد المصفاة المهمة لنشاطات مجموعة توتال، فنجد أنها تتبع سياسة تأمين بفضل التسجيل المنظم لسفن الشحن، فهي تستعمل المنتجات المشتقة بنسب الشحن للتكيف مع تعرضها لحركة الأسواق، فقد حقق هذا النشاط 3000 شحن على طول نشاطها في 2013 بنقلها لـ 115 مليون طن من النفط الخام والمواد المصفاة بأسطول شحن على المدى المتوسط والبعيد مكون من 46 سفينة منها ست سفن لنقل غاز النفط المسال،[2] والملاحظ في هذه الفترة أن الطلب العالمي لنقل الخام قد استقر في عام 2013 بعد ارتفاع الطلب عليه خلال 2011 و2012 بنسبة 5% على سفن النقل العملاقة، ولقد فسرت نتيجة لانخفاض واردات أمريكا الشمالية نتيجة لارتفاع الإنتاج المحلي لهذه المنطقة وهي التي تم تجاوزها بالاتجاه نحو الطلب الأسيوي خاصة الصين التي نوعت من طرق الامداد ومن مناطق بعيدة (أمريكا اللاتينية وغرب افريقيا)، أما فيما يخص سوق النقل البحري للمواد النفطية فهي أفضل من حالة سوق النقل البحري للخام فالطلب على السوق الأول قد دعم من طبيعة خطوط النقل البعيدة خاصة المتجهة نحو آسيا.

3) قطاع الخدمات والتسويق: وهو القطاع المؤسس بعد إعادة تنظيم قطاع المصب والكيمياء وكذا النشاطات العالمية للإمداد والتسويق في ميدان المواد النفطية، ويمثل هذا القطاع أحد أكبر الموزعين في أوروبا الغربية وكأول موزع في القارة الافريقية إذ يشمل على أكثر من 14820 قاعدة خدمات في نهاية 2013. أما نسبة استثمارات القطاع فقد بلغت 1.4 مليار أورو خلال نفس السنة، ولقد بلغت مبيعاته ما يعادل 1749 ب/لليوم سنة 2013 حيث وزعت نسبة 65 %في أوروبا و19% في افريقيا و5% في أمريكا و11% في باقي العالم. ولقد بلغ رقم أعمال هذا القطاع خارج المجموعة ما يقارب 83.5 مليار أورو بانخفاض قدر بـ 4 %مقارنة بسنة 2012 الذي بلغ فيها رقم أعمال القطاع 86.6 مليار أورو، وهذا مرتبط بتطور نشاط الطاقات الجديدة وكذلك النمو الشامل لتسويق المواد النفطية لارتفاع طلب الأسواق

[1] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence, Op.cit,** Pp.46-47
[2] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Op.cit,** P.88.

الصاعدة.[1]وتسوق توتال اليوم العديد من المنتجات النفطية والمنتجات المتحصل عليها من المصافي في أكثر من 150 دولة، حيث تبرز في سوق مواد التخصص خاصة غاز النفط المسال، وقود الطائرات، القطران، النفط الثقيل، الصهاريج...، وتمول قطاعات مهمة كالصناعة والسكن، ويعتمد القطاع على استراتيجية إعادة موازنة المواقع نحو مناطق النمو.

المطلب الثالث: تواجد "توتال" في سوق النفط الافريقي: سياسة دولة في إعداد بيئة نشاط شركة

يرتبط تحديد أهمية نفط إفريقيا لتوتال بالرجوع إلى تاريخ السياسة الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا الذي هو رجوع إلى سياسة فرنسا التي تعمل منذ تصفية الاستعمار التقليدي لتضمن لشركاتها المتعددة الجنسيات امتيازات الحصول على موارد القارة خاصة النفط واليورانيوم والحديد والخشب، بدعم من سياسات تبناها كل الرؤساء الفرنسيين من ديغول إلى فرانسوا هولاند مرورا بـ شيراك، ميتراند، جيسكارد وساركوزي، وذلك بتغطية من الدعم العمومي للتنمية وخطاب سياسي بعنوان "فرنسا الصديقة الأفضل لإفريقيا"، لذا فتحليل دور "توتال" في إفريقيا مرتبط بفهم تحرك السياسة الخارجية لفرنسا التي تأثرت بالتوازنات الاستراتيجية التي أفرزتها اليوم القوى الجديدة ما جعلها تتبنى استراتيجيات جديدة أهمها: استراتيجية إعادة الانتشار واستراتيجية التوازن والتواصل واستراتيجية التوظيف والمشاركة (قضايا الإرهاب، الجريمة المنظمة). فعموما وقبل شرح السياسة الاقتصادية لشركة توتال يمكن لنا أن نحدد أهمية إفريقيا لفرنسا وشركاتها بالعودة إلى الآليات التي جسدتها الدولة الفرنسية لتكوين بيئة جيدة لنشاطها، وهي كالآتي:

أولا: الآليات السياسية والدبلوماسية: وهي الآليات التي يجمعها طابع "شخصنة السلطة" في إفريقيا، بمعنى علاقات ليس مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الإفريقية والمصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي، أو كما تسمى "دبلوماسية العائلة"[2]، ومع تغير النظام الدولي في التسعينيات برز محور مشروطية الديمقراطية عبر إعلان "فرنسوا فيون" سنة 1990، لتنتقل إلى الخطابات السياسية التي لا تخلو من عبارات ذات دلالات سياسية واقتصادية، كعبارة "أوروإفريقيا جديدة" على غرار عبارة الجزائر الفرنسية أو عبارة "الشراكة" للرئيس الحالي "فرنسوا هولاند".

ثانيا: الآليات العسكرية: وهي التي برزت في شكل معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية وتواجد عسكري تجسده قواعدها العسكرية المتواجدة في إفريقيا، معاهدات تعاون ودفاع مشترك(جماعي) أو مرتبطة بمساعدات اقتصادية، وذلك في إطار سياسة أمنية عسكرية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

[1] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence, Op.cit,** P.4
[2] Andrew Harrsen, **The French Military In Africa,** 2008, In: **Http://Www.Cfr.Org/Publication/2008.**

ثالثا: الآليات الاقتصادية المتمثلة في التجارة البينية والمساعدات الفرنسية التنموية للقارة التي تأخذ شروط الديمقراطية كضرورة لفتح الأسواق الداخلية، حيث في إطارها يتم التعامل مع المستثمر الأجنبي وكأنه مستثمر محلي، أين ترتكز المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة بصفة أساسية في تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، خاصة مادة النفط[1].

تفسر العديد من الكتابات أن تاريخ السياسة الاقتصادية في إفريقيا الفرنسية تبرز دائما كنظام استعماري منذ بروز ما يعرف بالتجارة الاستعمارية* إلى اليوم، وهو ما صرح به رئيس منظمة "أصدقاء الأرض" النيجيري "نيمو بيساي Nnimmo Bissey" بقوله:

> **"أصبحت إفريقيا من جديد اليوم مطمعا لتنافس الشركات النفطية، فعندما طور الغرب فلاحته وصناعته الأساسية لم يكونوا بحاجة إلى طاقة خامة، ولكن استعانوا بالطاقة البشرية، نعم بعبيد افريقيا(...)، واليوم عادوا للبحث عن النفط الخام، إذن من استغلال طاقة البشر إلى استغلال الثروات النفطية للأرض الافريقية، هو تاريخ استغلال من مستوى أخر، وهذا يجب أن يتوقف بأي ثمن"[2].**

فلقد اعتبرت المستعمرات الفرنسية خزانا للموارد الطبيعية والمواد الأولية للصناعة الفرنسية ومخرج للعديد من المنتوجات والخدمات في فرنسا، وهي التي لا تزال حتى يومنا هذا المصدر المهم لإمداداتها على شكل اتفاقيات اقتصادية مالية موقعة بعد الاستقلال (النفط، اليورانيوم، الكاكاو، القهوة، الخشب،...)، لكن بغياب التواجد المباشر لفرنسا في إفريقيا بعد تصفية الاستعمار كان لا بد لها من أدوات بديلة تستثمر في هذه الموارد، وهذه الأدوات هي الشركات الفرنسية التي استفادت من موجة الخوصصة منذ التسعينيات لتستثمر بشكل عام في قطاعات عدة كالطاقة، النقل، الاتصالات (شركة فرنسا للاتصالات)،...، كما أن الحصول على الموارد النفطية في عمق القارة تطلب هياكل قاعدية لربط الموارد الأولية بالموانئ البحرية وهي التي توكلت بها شركات الأشغال العمومية الفرنسية والتي مولتها البنوك الفرنسية[3]، وهو ما شكل نموذج سيطرة جديد من خلال التحكم المباشر بالهياكل الاقتصادية أمام تطور نماذج السيطرة التقليدية للإمبريالية (التحكم المباشر العسكري والاداري)، دعم بصفقات بيع الأسلحة والتحالف مع الأنظمة الفاسدة وسلاح الديون والمبادلات غير العادلة واملاءات المؤسسات المالية الدولية، حيث تعاني إفريقيا اليوم بآثار تواجد ليس الشركات الفرنسية فقط وإنما شركات الاستعمار التقليدي ككل. (أنظر الخريطة أسفله).

---

[1] Henri Plagnol Et François Loncle, **Op**.c**it**, P98.

* تعود التجارة في افريقيا إلى عام 1728 في كتابات الأب لابات Père Labat الذي اعتمد على مذكرات مدير العام للشركة السنغالية من 1697-1720 Brüe المكلف بتسيير الشركات التجارية لاتفاقية العبيد والسلع، وهو الذي يقود استعمار اقليمي لاستغلال الثروات الموجود في هذا البلد بعيدا عن ايدي سكانها.

[2] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-02-, Safari Dans L'eldorado Noir, Op.cit.**

[3] L'Association SURVIE, **Diplomatie, Business Et Dictatures, Op.cit,** P.12.

الخريطة رقم 03: تأثير القوى الاستعمارية السابقة في إفريقيا من خلال تواجد شركاتها فيها.

Source: WWW.IRAN-RESIST.ORG, 2011.

عرفت فترة حكم "ساركوزي" و"هولاند" سياسة غزو أسواق جديدة من طرف شركات عدة أهمها توتال، أريفا، بولوري Bolloré و Bouygues ...، ولقد وصفت سياستهما بالدفاعية لمطالبتها للمصالح الفرنسية بإفريقيا، ولقد صرح سكرتير الدولة الفرنسي للتعاون "ألان جوياندي Alain Joyandet" في 2008 بشكل علني بقوله[1]:

"إن مصالح فرنسا تبرز في زرع الشركات الفرنسية في إفريقيا التي هي من أولوياتنا، ونحن نريد مساعدة إفريقيا لكن يجب أن يعود ذلك علينا بالفائدة".

والملاحظ أنه إذا كانت الشركات الخاصة تبرز دفاعها عن مصالحها في العالم على أنه عمل مشروع، حيث تتدخل كل من الدبلوماسية الفرنسية والتعاون كأدوات للدفاع عن هذه المصالح الخاصة وترقيتها، فإن ذلك يطرح تناقضها والخطاب الفرنسي حول ترقية حقوق الانسان والديمقراطية ومكافحة الفساد الذي يروج

[1] L'Association SURVIE, **Diplomatie, Business Et Dictatures, Op.cit,** P14.

في القارة، لأن صعود تأثير مصالح الشركة أدى إلى استغناء فرنسا عن ذلك أمام المنافسة القوية بين الشركات النفطية العالمية، ولقد أجابت "توتال" عن الانتقادات الموجهة لاحتقارها للشعوب الافريقية بالقول[1]:

" لماذا مقارنة بالدول الأخرى، فرنسا راضية بالمساعدات الانسانية أو الدفاع عن القيم ؟ نريد تصحيح ما يتعلق بتطورنا الاقتصادي في إفريقيا، ففرنسا لا يمكن لها أن تكون فقط الدولة التي تكافح من أجل الدفاع عن القيم في الوقت الذي يستفيد الآخرون من الأسواق".

إذن أرادت توتال القول بأن الصعود الصيني وتواجده في إفريقيا دون الرجوع إلى مبادئ الديمقراطية هو الذي يفسر تشجيع مواصلة الشركات الفرنسية على حماية الأنظمة الافريقية الدكتاتورية والفاسدة لضمان الأسواق، تحريف الدعم العمومي للتنمية، مواصلة استغلال الموارد. ولقد انتقد الجانب الصيني ذلك من خلال تصريح مدير مركز البحث حول النفط ببكين "دونغ شيو شانج Dong Xiu Cheng:

" الصين عندما وصلت إلى إفريقيا عبر السودان، وصلت برساميل وتكنولوجيا التي ستسمح لها بتطوير اقتصادها وقطاعها النفطي خاصة، فنحن نفضل تصور قائم على التطوير الاقتصادي على تصور قائم على حقوق الانسان، لأنه عن أي حق يمكن أن نتحدث عنه في غياب التطور الاقتصادي، لأنك أن توجه خطاب حقوق انسان لشعب جائع فإنك توجه خطابا فارغا"[2]

ويظهر الرد الصيني هنا أن خطاب المشروطية الديمقراطية للدول الغربية ما هو إلا خطاب سطحي فارغ المضمون والممارسة أمام النتائج الواقعية، لكن ضغط التواجد الصيني الذي لا يهتم هو الأخر بتجسيدها يجعلنا نقول بأن التنافس الدولي يمثل تكملة لتدمير إفريقيا وشعوبها، أين برز دور الشركات التي حملت شعار "فرنسا–افريقيا" والتي لها مسؤوليتها الكارثية اليوم فيما يحدث في القارة سياسيا واقتصاديا.

كما تستفيد الشركات الفرنسية اليوم في إطار تنافس جيواقتصادي من صعود "دبلوماسية الأعمال" التي تتداخل بين دور الدولة وضغط الشركة، أين تنشط شركة توتال في ستة عشر (16) دولة إفريقية (أنظر الخريطة رقم 04)، فمن خلال زيارات الرئيس "ساركوزي" إلى إفريقيا منذ 2007 كزيارته لأنغولا (دو سانتوس)، وزيارة هولاند إلى السنغال، المغرب والجزائر في 2013 برز دور توتال من خلال تصريح مديرها العام "دي مارجوري" رغبتها في أن تكون الرقم واحد (1) في متعاملي النفط في السوق الأنغولية[3]، ولقد تم في 2008 من خلال زيارة "جوياندیت" إلى الكونغو برازافيل لاستغلال توتال للمناطق المغمورة بحضور "دي مارجوري"

[1] L'Association SURVIE, **Diplomatie, Business Et Dictatures, Op.cit, P19.**
[2] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-02-, Safari Dans L'eldorado Noir, Op.cit.**
[3] Jean Michel Charlier, **Op.cit.**

وهو الاتحاد الحاصل بين مدير شركة وسكرتير دولة للتعاون مؤكدا هذا النوع الجديد من الدبلوماسية التي تستخدمها الشركات، وهو ما عبر عنه المدير السابق لإلف " لويك بريجون Loïck Le Floche Pigent ":

"إن مدير شركة إلف هو رئيس لشركة نفطية وفي الوقت نفسه وزير مكلف بالتعاون".[1]

الخريطة رقم 04: مناطق تواجد النشاط النفطي لشركة توتال في إفريقيا

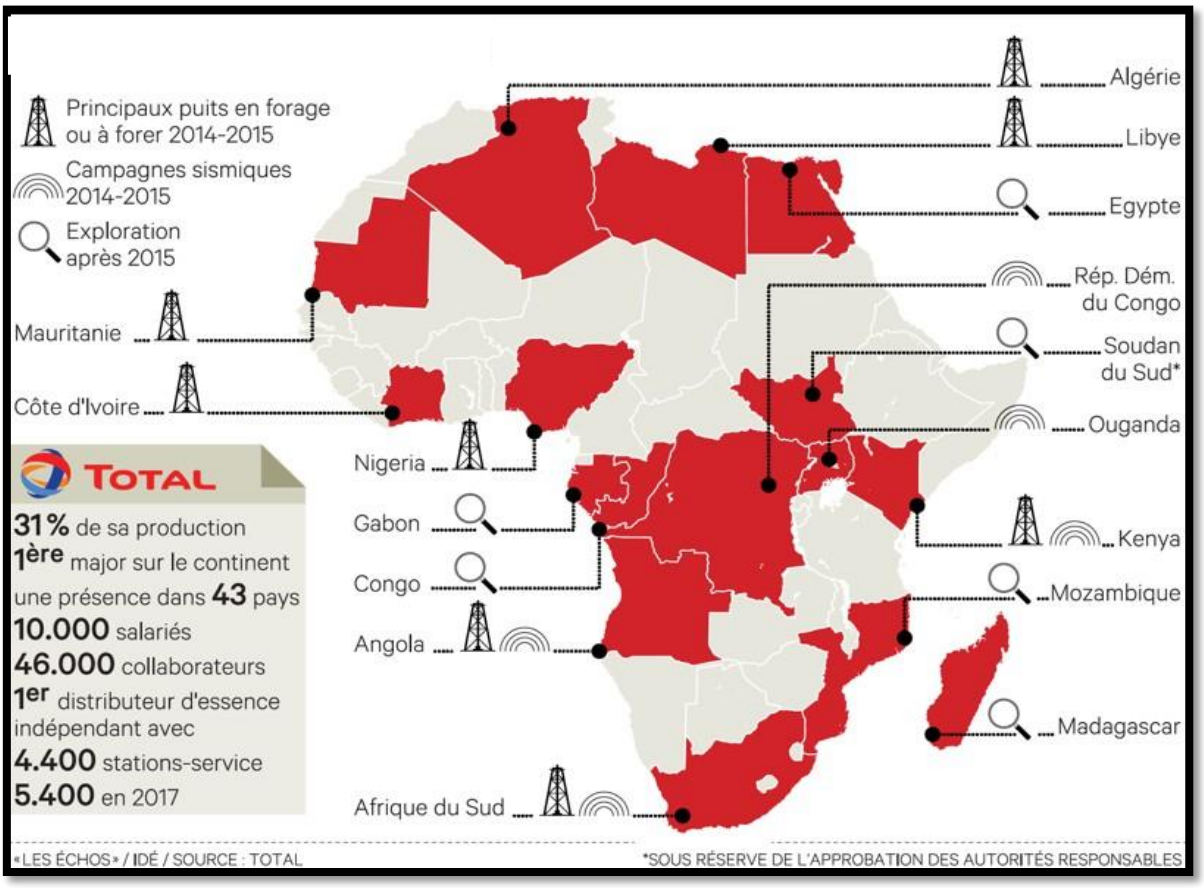

Source : Sabine Delanglade, Les Echos Le 17/04/2014, file:///D:/ La saga africaine deTotal.html

ولقد صرح الوزير الأول السابق للغابون "كاسيمير أوي مبا Casimir Oye Mba" بعد تصريح للرئيس الغابوني "عمر بانغو" قال فيه بأن فرنسا بدون إفريقيا هي سيارة بدون وقود، وإفريقيا بدون فرنسا هي سيارة بدون سائق، وهو ما اعتبره واقعا خطيرا بقوله[2]:

"الشركات النفطية التي تنشط في إفريقيا، بالخصوص توتال غابون لديها أهمية في الاقتصاد الغابوني وفي العلاقة مع فرنسا، فدورها هو جعل الغابون محمية فرنسية التي كانت إلف تسيرها منذ السبعينيات ".

[1] L'Association SURVIE**, Diplomatie, Business Et Dictatures, Op.cit, P.20.**

[2] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-02-, Safari Dans L'eldorado Noir, Op.cit.**

ولقد انتقد مارك أونا Marc Onaرئيس BRAINFOREST هو الأخر ذلك بشدة بقوله بأنه لا يستطيع إيجاد تبريرات تفسر ما يحدث في الغابون أقل من العلاقات بين الشركات النفطية الفرنسية والمسيرين الغابونيين الذين فرضتهم الشركات نفسها، وقد عبر عن ذلك بتصريحه:

"إلف وفرنسا افريقيا هما من فرضا بانغو في الحكم 40 سنة، والذي استفاد من مال إلف هو بانغو وعائلته وليس الشعب الغابوني".[1]

من هنا برز نوع جديد من العلاقات الافريقية الفرنسية، حيث أصبحت دبلوماسية الأعمال في خدمة الشركات بعد أن كانت قوة تواجد توتال في إفريقيا تعود إلى التواجد الموروث عن استثمارات شركة إلف في المستعمرات الافريقية، ولقد استطاعت الخروج من الانكشاف الطاقوي الفرنسي من خلال روابط واسعة بين الرؤساء الأفارقة كـ: عمر بونغو، دونيس ساسو نغاسو، إيدواردو دو سانتوس الذين سهلوا تواجد الشركة في دولهم.

الشكل رقم01: مخطط يوضح مكانة القارة الافريقية في نشاطات مجموعة توتال

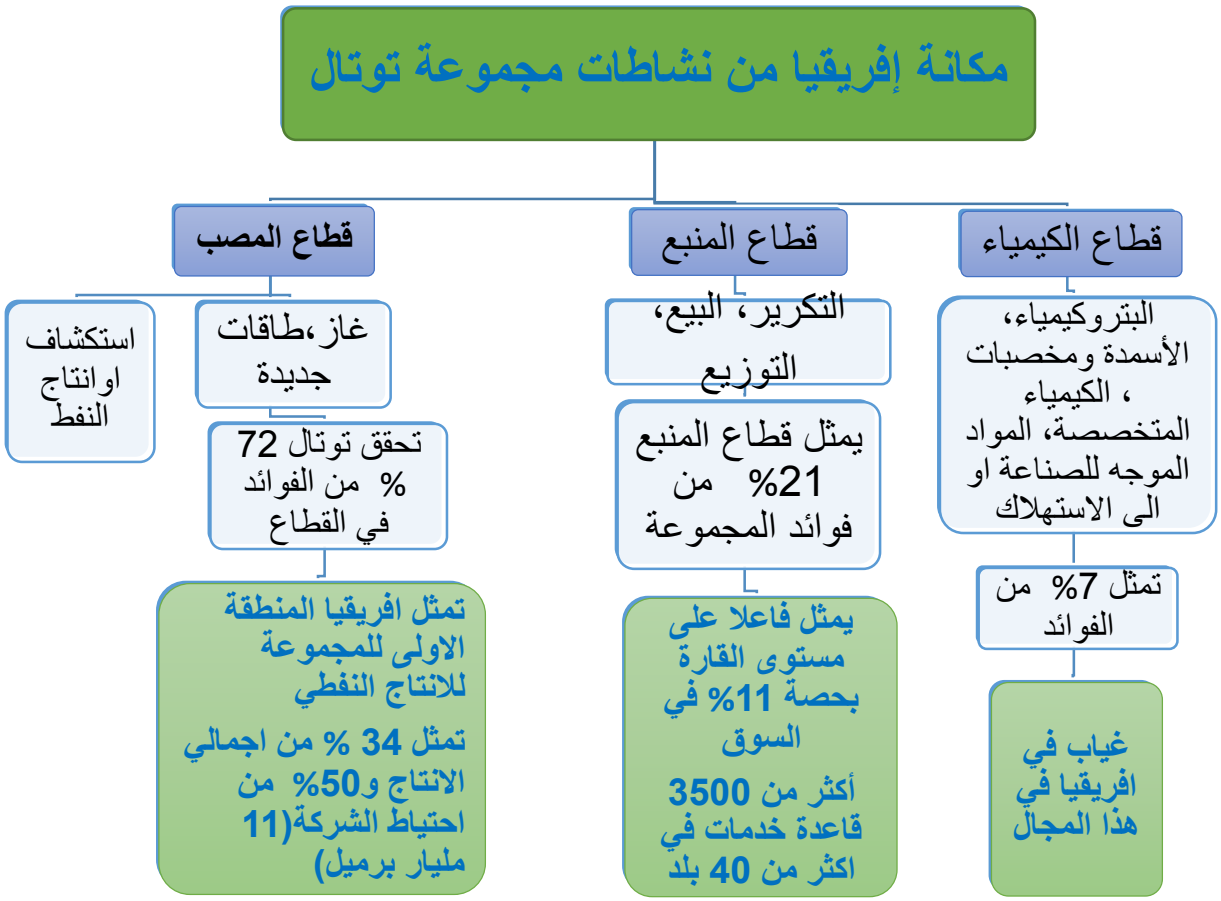

Source : L'Association SURVIE, Diplomatie, Business et Dictatures L'Afrique prise au piège françAfrique, Octobre 2008, P., Voir le site : http://survie.org.

[1] Frédéric Tonolli Et Arnaud Hamelin, **Le Secret Des Sept Sœurs-02-, Safari Dans L'eldorado Noir, Op.cit.**

الفصل الثاني:

السياسة الطاقوية لشركة توتال وتداعياتها على سوق النفط الجزائري

أصبح الاعتماد الطاقوي اليوم عنصرا مهما لفهم رهانات سوق النفط العالمية ، حيث أصبحت الشركات النفطية المتعددة الجنسيات تعتمد على الأداة الاقتصادية من خلال استراتيجيات الاحتكار التكنولوجي للقطاع الطاقوي عموما والنفطي خصوصا ، كما تستعين بدور الدولة العسكري في أكثر من موقف ، وبالدبلوماسية للدفاع عن المصالح النفطية وتأمين إمدادات النفط وتنويع مناطق الإنتاج النفطي. تمثل هذه الرهانات أساس تحليل السياسة الطاقوية لشركة توتال التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال النفطي ، بقراءات جيوسياسية لا تستبعد الضغوط السياسية والاقتصادية لحماية المصالح الاستراتيجية الفرنسية.

تأثر تطور قطاع النفط الجزائري الذي يمثل للجزائر بعدا سياديا كباقي الدول المنتجة بالسياسة الطاقوية لتوتال التي حملت بعدا استغلاليا نتيجة الطبيعة المعقدة للصناعة النفطية التي تتطلب رساميل وتكنولوجيات عالية مقارنة بمحدودية المستوى الفني الجزائري ، أين عاش القطاع أنظمة استغلال متعددة تشمل عقود الامتياز التقليدية القديمة والمعدلة ، عقود المشاركة المتمثلة في عقود تقسيم الإنتاج ، عقود المشاركة وعقود الخدمات. كما تشارك شركة توتال فيما يعرف باتفاقية الاستعمار الجديد التي تقوم على بعد جيواقتصادي يضمن الاحتكار التكنولوجي للصناعة النفطية في إطار ضمان حاجات الاقتصاد الفرنسي من إمداداتها ومواجهة الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية العالمية عامة والجزائرية خاصة ، والتوجه الاستراتيجي الجديد لتوتال نحو الاستثمارات النفطية الضخمة ذات المردودية العالية ، ومواجهة تأثير صعود استهلاك دول "البريكس" الصاعدة.

كل هذه السياسات عمدت إلى تدمير الطاقة الإنتاجية للجزائر وتحويلها إلى مجرد مصدر للمنتجات النفطية نتيجة التقسيم الرأسمالي الاستغلالي للعمل الدولي ، وهي التي تمثل غاية استراتيجية وتفكيكها سياسيا بعد أن بقيت في تقسيم "أدم سميث" للعمل في موقع المصدر للمواد الأولية ، وتبرز كفاعل سلبي في العولمة الراهنة في ظل غياب مشروع وطني ذاتي أمام رهان اللحاق أو التحديث الذي يفرض خيارات تكنولوجية حديثة ومكلفة (رساميل عالية ويد عاملة ماهرة). وهي المعطيات التي سيتم تفصيلها باعتماد النقاط الآتية:

أولا: دراسة الارتباط النفطي في العلاقات الفرنسية الجزائرية

ثانيا: السياقات الجيوسياسية والمضامين الواقعية لاستغلال "توتال" لسوق النفط الجزائري

ثالثا: استراتيجية "توتال" العالمية وأثرها على القطاع النفطي الجزائري في ظل صراع المصالح النفطية العالمية

المبحث الأول: دراسة الارتباط النفطي في العلاقات الفرنسية الجزائرية

وصلت محروقات صحراء شمال إفريقيا بشكل عام إلى الأسواق النفطية العالمية متأخرة وكان ذلك في الخمسينيات، وتتقاسم ذلك بقوة كل من الجزائر وليبيا في الانتاج، حيث يرى مستقبل النفط من زاوية محدودية الاحتياطي وتراجع الانتاج، لكن العديد من الاكتشافات قد تحققت في الجزائر منذ التسعينيات ما رفع مستوى احتياطها إلى 2.2 مليار طن. كما ترتبط سيولة انتاج المنطقة بعامل تأمين الطرق التجارية عبر البحر المتوسط التي لا تشكل حاليا تهديدات على هذه السوق، فأنابيب نقل النفط والغاز موجهة أساسا إلى أوروبا بما يعادل 95 مليون طن، وتستهلك أوربا الغربية منها ما يعادل 60 % في حين تستهلك الولايات المتحدة 40 مليون طن أي ما يعادل 25 %[1]. لكن ما يؤرق الواقع الجزائري هو عدم استثمار المحروقات الجزائرية بعد 44 سنة من تأميمها في تحقيق المشاريع التي وصلت إليها بلدان منتجة كدول الخليج، وهو ما طرح إعادة النظر في سياسات الشركات النفطية في القطاع الجزائري بتحليل فرضية استغلال شركة توتال للسوق الوطنية وتأثير نفوذها على الواقع السياسي والاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: تطور قطاع النفط الجزائري من استقلال الجزائر (1962)

إن العودة إلى تحليل تاريخ الاكتشاف النفطية الجزائرية وبعدها الجيوسياسي مرتبط بأربع مراحل رئيسية هي مرحلة الخمسينيات والستينيات بالاكتشافات الأولى عام 1956 وآثار الشركات الفرنسية في استغلالها، فترة السبعينيات التي تميزت بمستويات ثابتة للاكتشاف، فترة الثمانينيات والتسعينيات التي أعلنت ارتفاع في مستوى الاكتشافات الجديدة نتيجة الواقع السياسي الوطني والدولي، حيث تميز بمجموعة من الخصائص هي توجيه مجهودات البحث إلى المناطق الأقل استكشافا، دخول تكنولوجيات جديدة، تعديل قانون استغلال المحروقات الذي جذب الشركات النفطية الدولية، وأخيرا فترة الألفيتين الأولى والثانية من القرن الحالي المرتبطة بصعود الشراكة النفطية الجزائرية الأمريكية ومنافستها للمصالح الفرنسية والتنافس السلطوي الجزائري حول التحكم بالقطاع، وهو ما استطاع الخبير النفطي الجزائري "حسين مالطي"* تحليله في كتابه "التاريخ السري للنفط الجزائري"، لكن قبل تحليل هذه المراحل نشير إلى أن جغرافية الاكتشافات النفطية في الجزائر التي بدأت منذ 1948 تبرز في مقاطعات نفطية مهمة هي حقل إليزي وحاسي مسعود وحقول الصحراء الوسطى (حاسي الرمل) وحقل روض النص وحوض واد ميا، وحوض أحنيت تيميمون وحوض غدامس. **(أنظر الخريطة أسفله)**[2].

---

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit**, P.289.

* خبير نفطي جزائري ومهندس في النفط، تقلد مناصب عدة كنائب رئيس شركة سوناطراك بين عامي 1972 و1975، ومستشار السكرتير العام للمنظمة العربية لتصدير النفط بين عامي 1975 و1977، والمدير العام للشركة العربية للخدمات النفطية حتى غاية 1982، ويعمل حاليا مستشارا نفطيا دوليا.

[2] M.Attar Et M.Hammat, **Algeria's Hydrocarbon Potential**, (Algeria : Contribution From Sonatrach Exploration Division, Exploration Departement, 1995), P12.

الخريطة رقم 05: أهم حقول الإنتاج النفطي والغازي وأنابيب النقل في الجزائر.

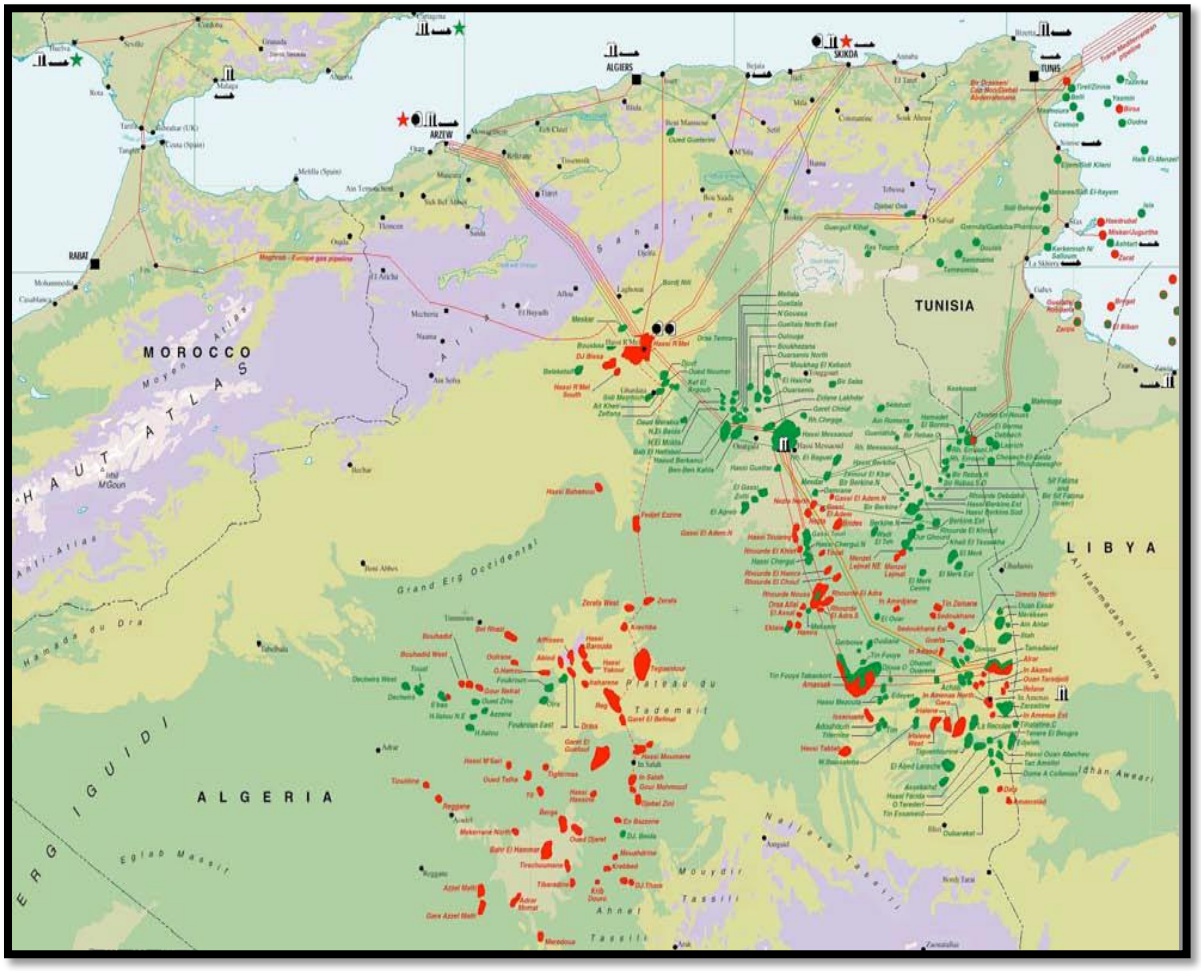

Source: Algeria Ministry of Energy and Mines, http://www.mem algeria.org/fr/hydrocarbures/gisements_ hydroc.htm.

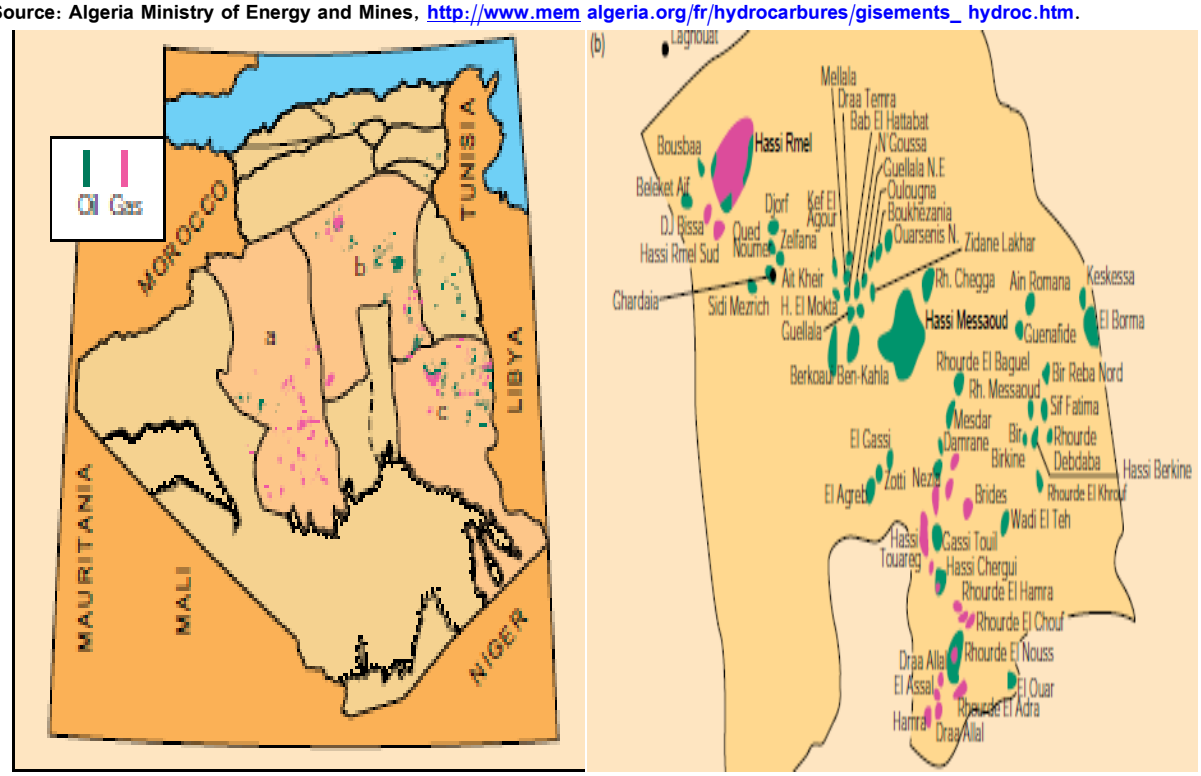

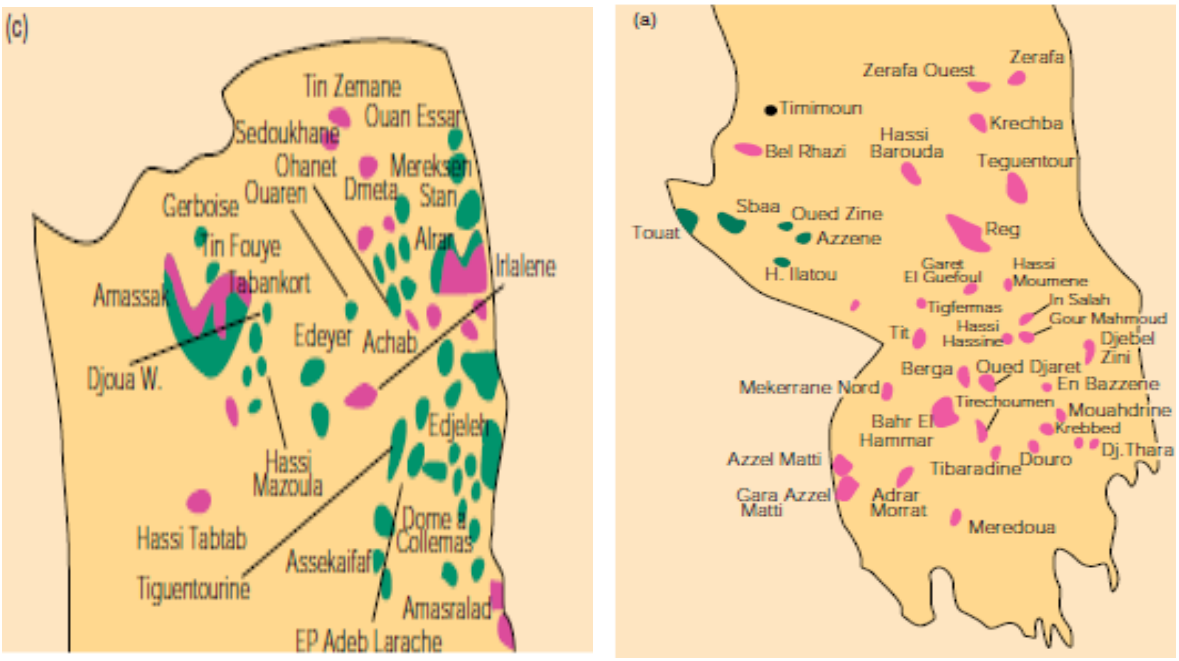

Source : M.Attar Et M.Hammat, Algeria's Hydrocarbon Potential, Contribution From Sonatrach Exploration Division, Exploration Departement, Algeria, 1995, P.05.

ومن هنا يمكن تحليل تطور أهمية هذه الحقول النفطية في الفترات الأربعة فيما يأتي:

أولا: فترة الخمسينيات والستينيات: كانت سنة 1956 أول تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر من خلال الشركات النفطية الفرنسية وذلك أثناء ثورة التحرير في حقل إيجليه(العجيلة) بالقرب من الحدود الليبية*، وكان الاكتشاف الأول هو لتراكمات غازية تقدر بـ 100 مليار م^3 في عين صالح، حيث قدمت الحكومة الفرنسية قرار تقديم الرخص الأولى لمكتب البحوث النفطية، كما استفادت أربع شركات أخرى من هذه الرخص هي: الشركة الوطنية للبحوث واستغلال النفط في الجزائر*SNREPAL، الشركة الفرنسية لنفط الجزائر(CFP(A، شركة البحوث والاستغلال النفطي في الصحراء(CREPS) وشركة نفط الجزائر، ولقد اكتشفت مجموعةSNREPAL /CFP(A في جوان 1956 لنفط منطقة حاسي مسعود الذي قسم استغلاله بين الطرفين.[1]لتصل البراميل الأولى إلى فرنسا في عام 1957 عبر ميناء عنابة ، وفي 1959 عبر أنبوب حوض الحمراء – بجاية التابع للشركة النفطية للتسيير(SOPEG) ، و عام 1960 عبر أنبوب النقل عين أمناس بميناء السخيرة التونسي من طرف شركة نقل النفط في الصحراء (TRAPSAL).يعتبر النفط الجزائري محددا سياسيا لتحليل وفهم ثورة التحرير الجزائرية وما لها من أثر على بناء المجتمع الجزائري بعد الاستقلال. بحكم أن الصحراء الجزائرية بقيت فرنسية لرهان ارتباط فرنسا بالاكتشافات النفطية فيها، ولقد صرح "حسين مالطي[2]:

* تعود الدراسات الجيولوجية الأولى لباطن الصحراء لعام 1950 التي قامت بها شركة "غولف" الأمريكية، ومكتب البحوث النفطية الفرنسي انطلاقا من منطقة مزاب بولاية غرداية.

* La Société Nationale De Recherches Et D'exploitation Des Pétroles En Algérie

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, (Paris : Ed : La Découverte, 2010), Pp15-17.

[2] Ibid, P.19

"طرحت حكومة ديغول حل القضية الجزائرية بفصل الصحراء وجعلها إقليما فرنسيا يربط بالمتوسط عن طريق خط يكون تحت السيادة الفرنسية يؤمن أنبوب حاسي مسعود –بجاية، وهو الذي أدى إلى طول مفاوضات استقلال الجزائر".

ولقد ارتبط تاريخ تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية النفطية قبل الاستقلال بنصين قانونين اعتمدتهما فرنسا في قيادتها للثورة الجزائرية 1956-1962 هما "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(OCRS)" سنة 1957 و"القانون النفطي الصحراوي(CPS) " لعام 1958، واعتمدا تسمية الصحراء دون الجزائر التي حملت رهانا عسكريا واستراتيجيا، الأول باعتبارها قاعدة للبحث والتجارب النووية الفرنسية (قواعد حاماغير، رغان، واد الناموس، إن إكر وبشار) وهو ما أجاب عنه التفجير النووي لـ 1960، أما الثاني فيمثل تأمينا لصناعتها بإمدادات النفط الجزائري، لكن الفرق بين هذا الرهانين هو أن التجارب النووية قد نقلت لفرنسا أما النفط فلا يمكن ذلك[1]. أما بعد الاستقلال فشروط اتفاقية ايفيان هي التي نظمت هذه العلاقات حتى تأميم المحروقات الجزائرية، أين برز "التنظيم الصحراوي" وتأسيس شركة سوناطراك نتيجة مسألة ترابال واتفاقية الجزائر للمشاركة التعاونية. وهي الفترة التي تميزت ببناء الوعي داخل الدول المنتجة للنفط حول الوزن الذي تمثله داخل النظام الاقتصادي الدولي بتأسيسها لمنظمة الأوبيك[2]، ويبرز ذلك فيما يأتي:

1)المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(OCRS) : ترتبط بالسياسة النفطية الجديدة التي خرج بها "غييومات" بهدف ضمان الاستقلالية الطاقوية الفرنسية، وهو الذي استفاد من إخفاقات السياسة النفطية الفرنسية في العراق، ورأى كيف أن الأمريكيين والبريطانيين لم يترددوا في استخدام الأساليب غير الشرعية واللاأخلاقية (الفساد، الابتزاز، الانقلابات العسكرية...) للتمكن من السيطرة على الثروة النفطية، ولقد ارتبطت المنظمة بمشروع فرنسي قديم هو أقلمة الصحراء التي أتى بها الأب "شارل دو فوكولد Charles de Foucauld " سنة 1907 بتمنراست، ولقد ظهر التنظيم غامضا لطابعه الاقتصادي والاجتماعي في حين أنه كان سياسيا لارتباطه بالسيادة الفرنسية ولتأسيسه لوزارة الصحراء برئاسة "ماكس لوجون".

2) القانون النفطي الصحراوي لعام 1958: وهو القانون الذي نظم نشاط الشركات النفطية في فترة النزاع الجزائري الفرنسي بوصول ديغول عام 1958، ما يؤكد أن المحروقات الجزائرية كانت رهانا مهما لفرنسا، ولقد برز هذا القانون في ثلاث أهداف متبوع بمقررين تنفيذيين محددان للقوانين الضريبية والقانونية للبحث واستغلال ونقل المحروقات في الصحراء، وقد عالج نقل المحروقات عبر الجزائر، وبالتالي مواصل

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit,** Pp. 23-24.
[2] Nicole Grimaud, Le Conflit Pétrolier Franco-Algérien, **Revue Française De Science Politique,** (France, 22e Année, N°6, 1972), P.1286

سياسة فصل الصحراء عن الجزائر حتى سبتمبر 1961 أين صرح ديغول رسميا بسيادة الجزائر للمقاطعات الصحراوية للواحات و الساورة ما شجع مفاوضات جدية حول استقلال الجزائر في ايفيان[1].

3) التنظيم الصحراوي: وهو الذي برز في إطار واقع نفطي جزائري تتفاعل داخله فواعل سياسية جزائرية عديدة برزت في أربع سلطات رئيسية هي "التنفيذية المؤقتة" الذي أسسته اتفاقية ايفيان، ويمثلها بلعيد عبد السلام في القطاع النفطي الجزائري، "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "، "جيش التحرير الوطني" و"قيادة الأركان العامة (EMG)" المتمثلة في جيش الحدود. ولقد وافق الجانب الجزائري في "اتفاقيات ايفيان" على مواصلة العمل القانوني بالقانون الصحراوي لتجد نفسها بعد الاستقلال مرتبطة بتنفيذ قوانين كانت مؤقتة في إطار الاتفاقية، حيث وجد المسؤول السياسي الجزائري على عكس الفرنسي نفسيا وسياسيا أنه لا يمكن التعامل مع نفس طبيعة الشريك المسير للشركات الفرنسية القائمة على الربح، في حين أن الجزائري هو في حالة معالجة شؤون دولته. ففي قراءة اتفاقية ايفيان حول التعاون في استغلال النفط الجزائري نلاحظ أن الجزائر المستقلة أكدت وحدة الحقوق المرتبطة بالمناجم والنقل بتطبيق القانون الصحراوي، كذلك حق امتلاك العقود المشتركة وبيع انتاجها بشكل حر، كما ساهم القانون بجعل استغلال المحروقات الجزائرية شأنا فرنسيا– جزائريا بتهميش الشركات الأجنبية وكذلك الاعتماد على عملة الفرنك الفرنسي. ما يعني أنها لم تملك سلطة حقيقية لمراقبة تسييرها أمام التنظيم الصحراوي الذي ينظمه مجلس مشترك، والتعامل يقوم على المشاركة المالية المتساوية للطرفين في ميزانية التنظيم، وهنا برز الضعف الجزائري الذي لا تمثل قدراته إلا 12 % من الجباية النفطية[2]، حتى استبداله بتنظيم التعاون الصناعي.[3]

4) تأسيس شركة سوناطراك 1963: تأسس هذا التنظيم النفطي الجديد نتيجة إفرازات مسألة "ترابال TRAPAL"(نقل النفط في الجزائر)*، حيث استطاعت الجزائر إيجاد وسيلة ضغط فعالة للانطلاق في المغامرة النفطية بإقعاد الشركات الفرنسية على طاولة إعادة المفاوضات حول النفط سنة 1964 في الوقت الذي ساهمت صراعات السلطة في إنتاج انقلاب 19 جوان 1965، وفي هذه الفترة بدأ دخول سوناطراك إلى الساحة الوطنية والعالمية، باستخدام الرئيس "هواري بومدين" عائدات النفط في تجسيد العديد من البرامج التنموية الاقتصادية، حيث استطاعت التوجه نحو الميدان بعد خروج دفعة المهندسين الجزائريين الذين اكتشفوا

---

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit**, P.21

[2] **Les Accords d'Évian Du 18 Mars 1962,** Publié Dans : El Moudjahid Du 19 Mars 1962 Et Le Monde Du 20 Mars 1962, CHAPITRE II, De L'indépendance Et De La Coopération Entre La France Et L'Algérie, **File:// /Accords%20d%27Evian%20%28textes%20complets%29.Htm**

[3] Nicole Grimaud, **Op.cit,** P.1284

* باكتشاف حقل "غاسي طويل" وحوض "بركاوي" فرضت ضرورة إنجاز أنبوب نقل من حوض الحمراء الى أرزيو، تكفلت به شركة SNREPAL لكسر الضغط عن انبوب بجاية، ذلك من خلال فرعها **"**ترابال**"** وهو ما قبل بالرفض حسب اتفاقيات ايفيان، الا أن الحكومة الجزائرية قد فرضت ضغوطها من خلال تصريح الرئيس بن بلة بقرار انجاز أنبوب نقل جديد ينقل انتاج الجزائر.

أن عالم النفط عالم أمريكي متبنين لسياسة جذب الشركات الأمريكية للتخلص من العلاقة التقليدية الفرنسية الجزائرية، كما برز دور مديرية الطاقة والوقود من خلال "عثمان خواني" و"أبو بكر ملوك"* ببنائهما لمنظومة معلومات حول القطاع لجعل المديرية المقرر الوحيد، حيث وجها إلى التنظيم الصحراوي تقديم تقرير سنوي وهو ما رفضه الطرف الفرنسي ما دفع المهندسين الجزائريين إلى كسر التنظيمات السابقة.

5) الاتفاقية الجزائرية الفرنسية حول استغلال النفط والغاز الجزائريين (المشاركة التعاونية): وقعت في 29 جويلية 1965 وهي التي أعاقت الصناعة النفطية الجزائرية، حيث برزت مواصلة فرنسا معاملة الصحراء كإقليم تابع لها من خلال منع الشركات الأجنبية من البحث النفطي في الصحراء، وقامت بتقسيم نتائج الأعمال بين اقتصاد الدولتين[1]، كما نلاحظ صعود مصطلح الجزائر محل مصطلح الصحراء المستعمل منذ 1962، وبرزت النتائج في تأسيس المشاركة التعاونية (ASCOOP) الموجهة إلى الاستغلال والبحث المشترك للمحروقات في الجزائر بين سوناطراك و سوبيفال SOPEFAL *التي تأسست عام 1966 كفرع من طرف مجموعة الدولة إيراب.

انطلاقا مما سبق يتبين أن هنالك تصادم في إعادة تنظيم المصالح النفطية للطرفين الفرنسي والجزائري، وهو التصادم الذي فسر "جيرارد فيراتيل Gérard Viratelle " أسبابه في كتابه "الجزائر جزائرية" بسبب اختلاف العقليات والاستبداد النفسي التي عمقت تنوع المصالح، فمطالب المسيرين الجزائريين التي جمعها الكتاب الأبيض الفرنسي عام 1971 والتي تداولتها الصحافة الجزائرية في تلك الفترة قد صنفت إلى ثلاث مواضيع هي لاعقلانية استغلال الشركات النفطية الفرنسية لحقول النفط، حيث صرح الجانب الفرنسي أن الضعف التقني الجزائري ومعالجته لا يمثل مصلحة فرنسية، والمشاركة التعاونية لم تحظ باكتشافات مهمة لضعف مجهود البحث، وفي الأخير لم تمثل منظمة التعاون الصناعي أداة لتطوير الجزائر مقارنة بما تستفيد الشركات الفرنسية[2].

ثانيا: فترة السبعينيات: تميزت الفترة ما بين 1974-1978 لتاريخ النفط الجزائري بالمطالبة بنظام دولي جديد بقيادة دول الأوبيك، وهو الأمر الذي ردت أمريكا عليه عام 1974 من خلال الرئيس "ريشارد نيكسون" للدفاع عن مصالح شركاتها النفطية بتأسيسها لجبهة الدول الصناعية وتهديدها بوقف تمويل المنتجات الغذائية لدول الأوبيك، إلا أن الضغط الممارس لم يحقق أثره نتيجة معارضة بعض الدول خاصة فرنسا من

* **عثمان خواني** المتحصل على شهادة مهندس في المعهد الفرنسي للنفط، **وأبو بكر ملوك** من جامعة بوخارست

[1] مركز الاعلام البترولي، **مذكرة حول تطور العلاقات بين الجزائر والشركات البترولية الفرنسية: من الامتيازات الى التأميم**، (الجزائر، ماي 1971)، ص22

* Société Pétrolière Française En Algérie(الشركة النفطية الفرنسية في الجزائر)

[2] Nicole Grimaud, **Op.cit**, P.1285

خلال تصريح وزير الشؤون الخارجية "ميشال جوبرت Michel Jobert " بإعداد محاضرة عالمية حول الطاقة تحت تنظيم الأمم المتحدة ورئاسة أمينها العام "كورت Kurt Waldheim التي لقيت رفضا أمريكيا بتصريح "كيسنجر" بأنه إذا لم تسير الولايات المتحدة الوضع فلن يسيره أحد غيرها، حيث استعملت دبلوماسية إقناع ممثلي دول العالم الثالث بدفاعها عن مصالحهم أمام سياسة الدول النفطية، وهو ما ردت عليه دول الأوبيك من خلال تأسيس بنك الدول المنتجة الذي منح لهذه الدول قروض على المدى البعيد بفوائد ضعيفة، إضافة إلى طرحها ضرورة استقرار أسعار النفط الخام بشرط تخفيض الشركات النفطية لاستغلالها[1]. ولقد ساهم الرئيس "بومدين" بتخفيض التحرك الأمريكي نحو التدخل العسكري من خلال نشاط أداة دول عدم الانحياز وعرضه عام 1974 تنظيم دورة في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "المواد الأولية والتنمية" بطرحه للمشكلة الحقيقية بقوله بأن[2]:

"النفط ليس سوى أحد الموارد الطبيعية المتعددة للعالم الثالث (مادة غنية) والكفاح ضد استغلال هذه الموارد لا يخص النفط فقط وإنما جميع الموارد الأولية"

وكان هدف النشاط الدبلوماسي الجزائري هو إيقاظ الوعي ومعادة التحرك الأمريكي الذي برز في خطاب بومدين في 9 أفريل 1974 حول وضع نظام اقتصادي عالمي جديد متوازن وتقديم المساعدات المالية للدول الفقيرة[3]، كما جمع بومدين كل دول الجنوب في فيفري عام 1975 بدكار العاصمة السنغالية لـ "مجموعة 77 " والتي نادت بحقها بالتحكم في مواردها الطبيعية ورفضها المشاركة في محاضرة باريس في حالة استغناء مناقشة أسعار المواد الأولية الأخرى غير النفط التي تمثل عائدات مهمة لدولها، كما نظمت الجزائر قمة الأوبيك في 1975 التي اتفقت على الضغط على "قمة باريس"* بتأسيس نظام مالي دولي متوازن، خفض أسعار النفط مقابل خفض أسعار السلع المصنعة.

ثالثا: فترة الثمانينيات والتسعينيات: تميزت باختفاء متغير القوة الثالثة (العالم الثالث) بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1989 وصعود الزعامة الأحادية الأمريكية هذا دوليا، أما وطنيا فتميز الواقع السياسي بعد وفاة "بومدين" عام 1978 بصعود فواعل سياسية عديدة للتنافس على السلطة والتي حملت طابع التنافس على السيطرة على القطاع النفطي، خاصة وزير الشؤون الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة" المدافع عن تجسيد نظام اقتصادي حر ومنسق الأفلان "محمد صالح يحياوي" الذي استطاع التحكم بمنظمات الضغط خاصة

---

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit**, P 230.

[2] صالح الوسلاتي، فتحي جوادي، **بومدين: ثائر يبني دولة: الجزء 1-2**، فيلم وثائقي، (قطر: قناة الجزيرة الوثائقية، هورايزونس للإنتاج الاعلامي، 2013).

[3] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit**, P. 233

* عقدت في ديسمبر 1975 " تحت شعار "محاضرة جنوب-شمال" بين الوزراء، وكملت بين الخبراء خلال 1976 و1977 وهي الاجتماع الذي وصل إلى تأسيس أربع لجان تناقش مواضيع الطاقة، المواد الاولية، التنمية والمشاكل المالية. ولقد تلت هذه القمة قمة CANCUN بالميكسيك عام 1981.

الاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA والاتحاد الوطني للشباب الجزائريUNJA واللذان قد أسقطا من خلال قرار رئيس الأمن العسكري آنذاك "قاصدي مرباح" خلال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني بصعود العقيد "الشاذلي بن جديد" رئيسا للجمهورية في فيفري عام 1979 بعد أن استطاع تجاوز نفوذ "بوتفليقة" بتأسيسه عام 1980 لمحكمة المحاسبات، كما تم استبدال "يحياوي" على رأس منسق الأفلان بـ "محمد صالح شريف مسعدية"، ثم تم اضعاف سلطة "مرباح" الذي استبدل بـ "نور الدين زرهوني"، كما برزت فواعل مؤثرة أخرى من الجانب العسكري والأمني تشمل كل من الجنرال "لعربي بلخير" والعميد "محمد مدين" الملقب بـ توفيق[1].

ولقد ساهم الطابع التنافسي على السلطة في فترة 1981 –1991 في التأثير على القطاع النفطي خاصة بإبعاد "أحمد غزالي" من سوناطراك الذي خلفه "بلقاسم نبي"، وفي بروز وزارتي التخطيط (عبد الحميد براهيمي) والطاقة والصناعات البتروكيماوية (بلقاسم نبي)، حيث طرح الأول إعادة بناء الشركات أيا كان حجمها أو قطاع نشاطها أو خاصيتها الاستراتيجية*، كما تم تدمير تراكم خبرة شركة سوناطراك ما سبب في هجرة إطاراتها.[2] كما برز أثر البعد السياسي في قضية عقد بيع الغاز لشركة ألباسو El Paso الأمريكية وفي عودة الشركات النفطية إلى الاستثمار في الجزائر بعد تعديل قانون المحروقات عام 1986، وفي بروز الفساد والشركات المسماة استيراد–استيراد والاتجاه نحو الربح السريع، وضعف نشاط الأوبيك*. كما أثر الصراع السياسي العسكري على السلطة أمام أحداث أكتوبر 1988 وصعود العنف الإسلامي في التسعينيات أمام تدهور أسعار النفط في اتجاه دولة بمؤهلات نفطية نحو جلب ضغط صندوق النقد الدولي الذي فرض تأثيره على التحرك الاقتصادي والسياسي للدولة، وهي السياسة التي أوصلت إلى التعديل الثالث لقانون المحروقات في 1991، الذي أثر سلبا على السياسة النفطية، وبوصول "اليامين زروال" للحكم في 1994 حاول تجاوز الأزمة بتفاوضه مع زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومشروع المصالحة لسنة 1995 ومشروع "سانت إيجيديوSant Egidio*، حيث تميز واقع الصراع والتنافس على الحكم والنفط في كواليس التاريخ الجزائري بالنزعة الميكيافيلية.

---

[1]Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit.,** Pp. 250-253.

* بلغت 480 شركة عام 1983 بعد أن كانت لا تتعدى 150 حيث تأثرت بغياب تقاليد التنظيم والتسيير لضعف الاطارات، كما تأثرت المنتوجات الصناعية الأولى المصنوعة في الجزائر أمام المنتوجات الاجنبية، وتأسس لأول مرة اقتصادBAZAR تسويق المنتوجات الاجنبية ولم يهتم القطاع الخاص بإحياء الشركات الوطنية المدمرة وهو ما أدى إلى تضييع آلاف مناصب الشغل، وارتفاع البطالة والفقر واختفاء الطبقة الوسطى.

[2] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit.**, P256

* بعد أثار انخفاض أسعار النفط عام 1986، اتجهت الأوبيك لأول مرة في ماي 1988 إلى محاضرة مع منتجين أخرين خارج الكارتل (انغولا، الصين، كولومبيا، مصر، عمان، ماليزيا والمكسيك) للبحث عن حل للازمة، والتي اتفقت في فيفري 1989 اضافة الى شمال اليمن والاتحاد السوفييتي سابقا على تخفيض صادراتهم النفطية بـ 5% ما كشف ضعف الاوبيك في السوق النفطي

*هي المصالحة التي برزت خلال الاجتماع في روما العاصمة الإيطالية في نوفمبر 1994 ثم في جانفي 1995 بين العديد من الأحزاب السياسية أهمها FLN-FFS-FIS-PT ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان بإشراف المجتمع الكاثوليكي الإيطالي بسانت إيجيديو.

والملاحظ في هذه الفترة أن وضع شركة سوناطراك كان تحت تحكم "دائرة الاستعلام والأمن DRS" وتحت الوصاية الإدارية لوزارة الطاقة التي فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، فبعد أن تولى إدارتها "عبد الحق بوحفص" تحت ثقة " العربي بلخير" ما بين 1989 إلى 1995 حيث لم تستطع الأوساط السياسية حتى وزير الطاقة بلعيد عبد السلام التأثير على سيطرة الوسط العسكري. حاول "اليامين زروال" استعادة التحكم بالشركة بالاستعانة بوزير الطاقة الحالي "يوسف يوسفي" بتعيينه وزيرا للطاقة عام 1997، حيث استطاع استبدال "بوحفص" حتى وصول بوتفليقة الذي أعاده إلى رئاستها في فيفري 2001[1].

رابعا: فترة الألفيتين الأولى والثانية من القرن الواحد والعشرين: تميز التاريخ السياسي والنفطي للجزائر في هذه الفترة بدخول الجزائر في المجموعة الأمريكية بوصول "بوتفليقة" للحكم في 15 أفريل 1999، ما شكل صداما أخر بين التوجه الفرنسي والأمريكي. لكن العارض الذي واجه حكمه هو كيفية مواجهة سلطة مصالح الأمن العسكرية التي تتحكم بالبلد بشكل مباشر أو غير مباشر، أين جعل أولويته في بلوغ تحكمه بالقطاع النفطي وقدراته المالية، حيث عين في منصبين حساسين مباشرة في عهدته الأولى كل من "عبد اللطيف بن أشنهو" كوزير للمالية و"شكيب خليل" وزيرا للطاقة حيث استطاع في فيفري 2001 إبعاد "بوحفص" من عارضة الشركة ما يفسر صراع التحكم على القطاع النفطي الجزائري، ولقد عين "شكيب خليل"* كوزير للطاقة والمناجم في جانفي 2000 بعد أن احتك بالمجال النفطي والمالي في أمريكا وتعرفه على رجال نفط أمريكيين أثروا على السياسة النفطية الجزائرية خلال عام 2000 أهمهم : "سبنسر ابراهام Spencer Abraham " وهو سكرتير الدولة على الطاقة (2001–2005) في حكومة جورج بوش، الذي ساند شكيب على إعداد قانون جديد حول المحروقات بعد عقد دعم تقني مع البنك الدولي واتفاق من بوتفليقة، و"ويليام ريشاردسون William Richardson" الذي تقلد المنصب نفسه خلال إدارة بيل كلينتون (1998–2001)، ولقد وضع شكيب ما بين 2001 و 2008 من طرفهما كمرشح مؤقت في منصب مدير عام للشركة الوطنية العراقية للنفط بعد الاجتياح الأمريكي على العراق عام 2003[2]. ولقد عرفت فترة حكم الرئيس بوتفليقة في عهداته الأربعة بروز التنافس الفرنسي الأمريكي على السوق النفطية الجزائرية، كما شهد القطاع النفطي

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit**, Pp. 301.303

* حصل شكيب على منحة دراسة في الولايات المتحدة أكمل فيها دراسته عام 1959 في جامعة Ohio State University ثم حصوله على دكتوراه حول الهندسة النفطية عام 1968 بجامعة تكساس، وبعدها اشتغل في شركة Mccord كمستشار نفطي في دلاس(تكساس)، التحق بشركة سوناطراك عام 1973، وكلف بمنصبين مهمين هما نائب رئيس خلفا لحسين مالطي ورئيس قسم حقول مديرية الانتاج والرئيس المدير العام للشركة المختلطة الجزائرية الامريكية Alcore التي تأسست عام 1969 بالشراكة مع سوناطراك (51%) Core Laboratories الدلاسية (49%) ثم انتقل كمستشار لرئاسة الجمهورية عام 1976 ثم اتجه خلال الثمانينات الى الولايات المتحدة ليوظف من طرف البنك الدولي بواشنطن كمكلف بالدراسات ثم رئيسا لقسم الطاقوي لأمريكا اللاتينية عام 1990 ما ساهم في نسج علاقات خبرة هناك.

[2] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit,** P .310

تعديل قانون المحروقات عام 2013 بإطلاق مناقصة استغلال الغاز الصخري للشركات الأجنبية التي أكدت هذا التنافس خاصة شركة توتال وهو الذي قوبل بمظاهرات الجنوب ضد استغلاله.

المطلب الثاني: أهمية سوق النفط الجزائري في جيوسياسة فرنسا (الدولة) وتوتال (الشركة)

لقد أرخت علاقة النفط بالسياسة الدولية بتاريخ اكتشاف النفط والتنقيب عنه من قبل الشركات النفطية متعددة الجنسيات، وكان الفرنسي "جورج كليمنصو Clemenceau" قد أعلن في أثناء الحرب العالمية الأولى لحليفه الأمريكي "ويلسون" بأن النفط أصبح أهم من الدم في معارك الغد[1]، لتبرز جيوسياسة النفط في العديد من النزاعات على الأقاليم الغنية بهذه المادة خاصة عندما نرى بلدانا صغيرة –مصطنعة– ليس لها قوة سياسية أو عسكرية لكنها تمتلك احتياطيا كبيرا من النفط، حيث أصبحت كيفية الحصول على النفط هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي* كما أشرنا سابقا وعلى رأسهم فرنسا.

يفسر ارتباط باريس بالنفط الجزائري في فترة الاستعمار بإعادة رسم سياسة طاقوية مستقلة بعد أن كانت تدفع صادراتها من الزيت بالعملة الصلبة وتهديد ميزان مدفوعاتها والتي نفذتها مجموعة الدولة (إلف– إيراب Elf–Erap" بضمان إمداده وبأسعار معقولة، لكن مع حتمية استقلال الجزائر توجهت السياسة الفرنسية إلى إطار تفاوض وتعاون بين دولة ودولة لضمان استغلالها خاصة أمام تخوفها من الفلسفة النفطية الجزائرية وتوجهها الاشتراكي وصورتها كزعيمة للعالم الثالث، ولسياستها الخارجية الإفريقية والمغاربية[2].

لقد استطاعت فرنسا قراءة الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر بشكل جيد، وبالتالي الحفاظ على الوضع الراهن المتمثل في ضمان إمدادات النفط الجزائري لأهميته على الصعيد العسكري الذي تسعى فرنسا للحفاظ على مكانتها الدولية باعتباره محرك سلاح البحر والجو والبر، خاصة أهمية الوقود النفاث (الكيروسين) لسلاح الجو في المعارك، وكذا الوقوف أمام تحركات بعض الدول الافريقية التي تسعى أن تؤثر في الدور الفرنسي في مستعمراتها كـ: ليبيا والجزائر نفسها، أما الشركات النفطية فقد اختلفت عن قراءات الحكومة الفرنسية بالرغم من اعتبارها أداة لها قبل الاندماج، فهي ترى أن الحقول النفطية تمثل إنجازا خاصا بها وليس هبة طبيعية، حيث لم تعتبر نفسها تستغل حقول دولة أجنبية ما ولد مرحلة التأميم[3]، وهو ما جعل "توتال"

---

[1] Hocine Malti, **Le Maghreb Face Aux Nouveaux Enjeux Mondiaux : La Sonatrach, Un État Dans L'état?**, (Belgique : IFRI, Juillet 2013), P.08.

* استطاعت الولايات المتحدة وضع يدها على ثروات نفط الشرق الأوسط باتفاقية "كينسي Quincy " بين الرئيس الأمريكي روزفلت سنة 1945 وملك السعودية ابن سعود لمدة 60 سنة والتي استطاع جورج بوش امدادها سنة 2005 لنفس المدة بمعنى حتى 2065 وهي مقايضة النفط وصمود نظام المملكة السعودية.

[2] صالح الوسلاتي، فتحي جوادي، **مرجع سابق**.

[3] Nicole Grimaud, **Op.cit,** P.1281

تتجه في السبعينيات إلى تأسيس مديرية للعلاقات الخارجية التي أتبعت بتأسيس مديرية مكلفة بالاستراتيجية ومديرية دراسة المخاطر والضمان في المجموعة لفهم البيئة السياسية والاقتصادية للشركة.

أما اليوم فقد خرج "الاتحاد العام الفرنسي للصناعات النفطية" إلى وضع تصور يتمثل في ضرورة استغلال كل الطاقات لإشباع الطلب الاقتصادي الفرنسي المتزايد، ولقد وجه ملاحظات إلى السلطات العمومية وإلى الشركات المستقلة تشمل ضمان أمن إمداد النفط إلى السوق الفرنسية وكذا تأمين البعد اللوجيستي للنفط باعتبار أن معظم الاستهلاك الفرنسي للنفط يأتي عبر النقل البحري إلى نقاط التوزيع[1]، والتوجه نحو تفعيل نشاط الطاقات البديلة وتحقيق تنمية إيكولوجية في إطار أوروبي ودعم الاقتصاد المرتبط بالصناعة الكيميائية والبتروكيماوية وخلق مناصب الشغل في سياق تنافس دولي وشركاتي على سوق النفط الجزائري خاصة الصين، الولايات المتحدة، كندا والبرازيل وشركاتها.

وفي ظل الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها فرنسا وشركاتها اليوم والمنافسة القوية في أوروبا، تزداد أهمية النفط الجزائري لطبيعة السوق الفرنسية الاستهلاكية، التي بلغ استهلاكها سنة 2013 ما يعادل 1.68 مليون برميل في اليوم، حيث يعتبر القطاع السكني أكثر القطاعات استهلاكا بما يقدر بـ 43 % ثم النقل 32% والصناعة بـ 22% والفلاحة بـ 3%. والملاحظ في تحليل الفترة 1973 -2013 أن التنوع الطاقوي الفرنسي قد شهد اعتمادا متزايدا على النفط الذي تستهلك منه 44 %، رغم الاعتماد على الغاز والكهرباء التي هي في أغلبها نووية[2]. (أنظر الشكل أسفله)

الشكل رقم 02: دائرة بيانية توضح الاستهلاك النهائي للطاقة بفرنسا

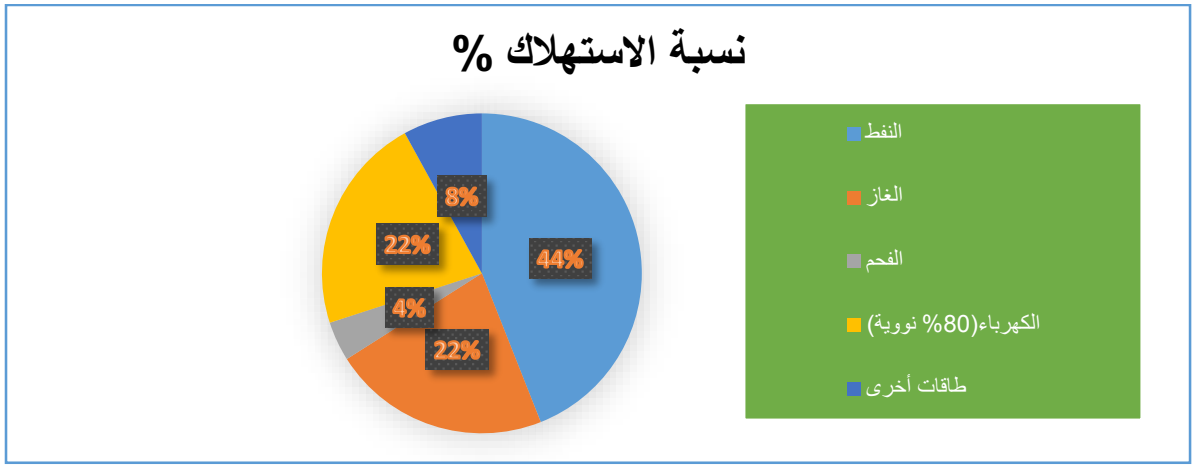

Source : CPDP 2013.

[1] Jean-Louis Schilansky, **L'industrie Pétrolière En France : Contribution Au Débat Sur L'énergie,** (Paris : UPIF), P09.

[2] Jean-Claude Seys, Pierre Papon, **L'avenir De La Politique Energétique Française,** (France : L'institut Diderot, 2013), P10

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لشركة توتال وعلاقتها بسوق النفط الجزائري

ترتبط السياسات الطاقوية للدول والشركات الطاقوية في عمومها بسياق تطور ميكانيزمات السوق النفطية العالمية لاعتمادها على هذه المادة الحيوية، التي تهدف إلى تخفيض مبررات واحتمالات التدخل المباشر في شؤون الدول، كما تعمل على التأثير على هذه السوق لتسيير متغيراتها لصالحها، فدور الدولة/الشركة اليوم يبرز في حدود السوق وذلك من خلال نموذجين هما: **الأول** مرتبط بالسوق من خلال وسائل العمل المباشرة للدولة وتدخلها في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية، فرد الفعل هنا ينطلق من محددي الطلب والعرض، فالدول لها التأثير في تكوين الأسعار الدولية من خلال الاشارات التي ترسلها السياسات الطاقوية، وكذلك النشاط الجيد للأسواق قائم على الأساس المؤسساتي من خلال ظاهرة إعادة هيكلة المؤسسات ودور الميكانيزمات القضائية ولبرالية الأسواق الداخلية ما يؤدي إلى توسيع الطلب. أما الثاني فيشير إلى الاستقلالية التامة للصناعة النفطية، فالعلاقة بين الدول المستهلكة الكبرى وشركاتها النفطية قد تطورت كثيرا خاصة بعد خوصصتها وعولمة رأسمالها ما جعلها أكثر استقلالا بالدول الأم. كما تتأثر هذه السياسات اليوم بالعديد من النقاط كصعود ضغوطات ضرورة دخول ثورة صناعية جديدة تكون إيكولوجية نتيجة الأثار السلبية للثورة الصناعية الأولى على البيئة، كما وضعت الطاقة النووية محل نقاش نتيجة آثار حادثة فوكوشيما باليابان لعام 2012 والأثار البيئية الخطيرة لصعود استغلال الغاز الصخري[1]وصعود دول اقتصادية مستهلكة للطاقة، وهي التحديات التي مثلت أولويات توجه السياسة الطاقوية لشركة توتال.

ينطلق تحليل السياسة الطاقوية لتوتال من تساؤل رئيسي حول إذا ما كانت فرنسا تعاني من تبعية طاقوية، فلو ننظر في علاقة الطاقة والدولة في فرنسا نجد بأنها علاقة قرن، فلقد تدخلت فرنسا لوضع السياسة الطاقوية منذ الحرب العالمية الأولى لتوجهها نحو التصنيع الحربي والمدني في فترة كانت تابعة لإمدادات الشرق الأوسط التي تسيرها الدولة العثمانية حليفة ألمانيا، وفي ظل التنافس الغربي على الحصول على تركة الشركة النفطية التركية بسقوط الدولة العثمانية، وبالفعل تحصلت فرنسا على ربع رأسمالها الذي نزع من ألمانيا سنة 1920 من خلال اتفاقية "سان ريمو San Remo "بتحولها إلى الشركة النفطية العراقية. وخلال الحربين العالميتين مثلت الطاقة رهانا لتحديث البلد حيث عبر عن ذلك التكنوقراطي "مورسيه Mercier "رئيس الشركة الفرنسية للنفط آنذاك بضعف الاقتصاد الفرنسي مقارنة بمنافسيه، وهو ما أدى الى تأسيس شركة كهرباء فرنسا EDF، وفي الحرب العالمية الثانية أخذت الفيزياء النووية بالبروز كمصدر للطاقة وللأغراض العسكرية ما أضاف فصلا جديدا للطاقة في العالم المعاصر، لتؤسس فرنسا مفتشية الطاقة الذرية[2]، أما في فترة السبعينيات والثمانينيات إلى يومنا هذا فقد تحولت طبيعة انتاج واستهلاك الطاقة في فرنسا من خلال بروز انتاج الكهرباء النووية، وازدياد استعمال النفط مع اطلاق مشاريع الطاقات الجديدة.

[1] Jean-Claude Seys, Pierre Papon**, Op.cit**, P05.
[2] **Ibid,** P.09.

إذن هي ثورة طاقوية جديدة في فترة القرن العشرين لكن لا تزال تعاني من تبعية لإمدادات النفط الأجنبي، وهو ما يجعلنا نعتمد على مستويين تحليليين هما:

أولا: طبيعة الطاقة: وصلت النتائج الطاقوية لفرنسا سنة 2011 التي نشرتها وزارة الصناعة إلى أن استهلاك الطاقة في فرنسا يبرز في استهلاكها 58 % من الطاقات الأحفورية (33.6% بالنسبة للنفط، 14.6 %للغاز و4.8 %للفحم) و 42 % للطاقة الكهربائية و4.6 % للطاقات المتجددة، ومعلوم أن فرنسا تستورد المحروقات من الخارج وتصدر الكهرباء(80 % من أصل نووي) ما جعلها اليوم تعاني من تبعية طاقوية تقدر بـ 50% مقارنة بـ 25% لفترة السبعينيات، كما يشكل الرهان البيئي اليوم تحديا للسياسة الطاقوية لشركة توتال خاصة بعد "قمة كوبنهاغن" للأمم المتحدة حول البيئة (2009) التي فرضت ضرورة تخفيض استخدام الطاقات الملوثة، كما توجهت انتقادات الإيكولوجيين للمفاعلات النووية الفرنسية نتيجة التخوف من سيناريو انفجار مفاعل فوكوشيما[1]، أضف أن التوجه نحو الطاقة النووية مستقبلا سينقل الرهان إلى مادة اليورانيوم وهو الذي سيهدد السلام العالمي بصعود جيوسياسة اليورانيوم، لذا يمثل النفط مادة التنافس الجيوسياسي المهمة التي تتأثر بعدم استقرار مناطق انتاجها وأساس السياسة الطاقوية لتوتال[2].

ثانيا: أماكن الامداد الطاقوي: تتميز الواردات النفطية لتوتال بتنوع المناطق الجغرافية كما أشرنا إليه في الفصل الأول، فذلك يجنبها الأثار السياسية، وهي الامدادات التي تتأثر مع استخدامها كأداة للضغط الدبلوماسي (روسيا) أو صعوبة التنبؤ باستقرار مناطق الإنتاج (الجزائر التي تطالب بالانفتاح السياسي، تصحيح السياسة الاقتصادية الحكومية، وتحركات اجتماعية وسياسية مضادة لاستغلال الغاز الصخري).كما أن السياسة الطاقوية لتوتال التي تقوم على التنويع الجغرافي، فذلك يعني أن وارداتها مرتبطة برهانات تأمين طرق الامداد، وهي التي ترتبط بالدولة من خلال علاقتها بالدفاع الوطني التي تستعمل سياسة نشر القوات الفرنسية لتأمين امداداتها خارج فرنسا في إطار حماية المصالح الاستراتيجية الفرنسية. بمعنى هنالك اعتماد متبادل بين الطاقة والدفاع، فيجب هنا الإشارة إلى أن أحد العوامل التي يرتبط بها استقرار أسعار الخام هي بدون شك تأمين طرق الامداد النفطي، لذا فالدفاع يؤثر في تحديد السياسة الطاقوية للشركة توتال كما يؤثر على السياسة الخارجية ككل، ومن هنا برز مفهوم الأمن الطاقوي (أمن الامدادات) في دور سياسات الدفاع الوطني الفرنسي من خلال ثلاث أهداف شاملة هي:

(1) تحقيق الاستقرار في أماكن تمركز المصالح الطاقوية الفرنسية والتمكن من حركات المضاربة وأثار المنافسة الدولية: فرهان "توتال" هو الاستعداد لأثار الأزمات ذات الطابع الجيوسياسي والجيواقتصادي، حيث يقوم تصورها الجيوسياسي على الحصول على كل الأرقام المفتاحية لسوق النفط العالمي، القراءة الجيدة

[1] Jean-Louis Schilansky, **Op.cit,** P.15.

[2] Betsy Annen, Marion Badot, Nadine Livrozet, **Géopolitique De L'énergie : Risques Et Enjeux Pour La Défense**, (France : CHEM-CEREMS, Ministère De La Défense, 1 Juillet 2006), P.61.

للرهانات السياسية والتجارية على الاحتياطات النفطية العالمية، فهم علاقات القوة بين الفواعل المختلفة في سوق النفط، تحليل ومقارنة استراتيجيات تأمين الاحتياطات في مجال الطاقة بالإضافة إلى تنبؤ البنية التنافسية للسوق العالمية في المجال النفطي.

(2) تأمين أهم طرق الطاقة ودعم أمن الامدادات بسياسة التعاون المدعمة مع الدول المنتجة وسياسة تخطيط اقتصادي تحفظ النشاط الصناعي الوطني، وتبرز في:

أ)تأمين الهياكل البحرية للطاقة خاصة منذ تصريح المخابرات الأمريكية في 2003 أن تنظيم القاعدة يمتلك أسطول بحري من 15 سفينة في أعالي البحار التي تعتبر القرصنة محور استراتيجي للقوة الإرهابية، فتدخل الغواصين مثلا لوضع متفجرات على السفن النفطية أصبحت أداة في يد الجماعات المعادية للإمبريالية النفطية، ووصول قنبلة نووية لهذه الجماعات أصبح أحد الرهانات التي تقوم عليها مقاييس تأمين سلسلة الإمداد[1]، وهي السياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بدعم من الشركات النفطية برفعها لمصطلح الأمان في اتفاقية "سولاس Solas " للنقل البحري.

ب)تأمين الهياكل والمنشئات النفطية الأرضية التي أصبحت مستهدفة لما لها من أثار خطيرة على الاقتصادات الصناعية، خاصة حقول الإنتاج وطرق توزيع النفط، حقول التخزين النفطي وأنابيب نقل المحروقات وكل العناصر المرتبطة بالسلسلة اللوجستية للإمداد الطاقوي، لذا اعتمدت مجموعة من الاستراتيجيات أهمها: تفكيك هذه النشاطات وتوجيهها نحو المناطق المغمورة خاصة في افريقيا، تقوية تقنية هياكل النقل خاصة في حالة هياكل النقل البري وكذلك أنابيب النقل* دون الاغفال عن اتجاه العديد من الشركات النفطية إلى ما يعرف بشركات الأمن الخاصة.[2]

3) تنويع احتياط الإمداد: وهي التي تعتمد على ثلاث طرق ترتبط الأولى بالبعد الجغرافي بالبحث عن شركاء جدد (ليبيا وقطر) وإيجاد توازن بين عقد بعيد المدى وإمدادات "سبوت" وأخيرا ترتكز على بعد تقني من خلال تطوير الغاز الطبيعي المميع.[3]

فرهان توتال اليوم يتجسد في إطار فرنسي أوروبي بقراءة جيوسياسية لا تستبعد التدخل العسكري لحماية المصالح الاستراتيجية الفرنسية، كما يلعب اليوم التعدد الطاقوي دورا مهما في السياسة الطاقوية لأروبا ككل التي تسعى إلى تنظيم أهدافها اقتصاديا وتقنيا، وهي التي أصبحت رهان النقاش حول الطاقة.

---

[1] Betsy Annen, **Op.cit,** Pp.63-64.

* يمكن الاستدلال باختراع (Tunnel Bomb Killer) من طرف الشركة الفرنسية SEMA وهي عبارة عن أنابيب نقل النفط مصنوعة بمادة جد صلبة وتتكون من ثمان طبقات من الحديد.

[2] Betsy Annen, **Op.cit,** P.65.

[3] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Op.Cit,** P89.

المبحث الثاني: السياقات الجيوسياسية والمضامين الواقعية لاستغلال "توتال" لسوق النفط الجزائري

أثرت ديناميكية الرأسمالية غير المحدودة بإطار وطني نتيجة توسعها العالمي اللامحدود على سياسات الدول رغم بروز فكرة الاشتراكية السوفييتية التي فرضت تطبيق أفكار الاقتصادي "جون مايناردكينز" حول تدخل الدولة في الاقتصاد لتصحيح خلل السوق، إلا أنها انهارت وتراجعت لحساب دور الشركات المتعددة الجنسيات بظهور الليبرالية الجديدة التي صاغتها أفكار الاقتصادي" فردريك فون هايك" الذي ناد بالعودة إلى قوانين السوق وحرية رأس المال، وما تحمله اليوم من تهديدات على الدول النامية من خلال سياسات الاحتكار والاستغلال. ويبرز تهديد شركة "توتال" هنا من فرضية التأثير على مشروع السيادة الوطنية للجزائر من خلال الأليات التقليدية وبالعودة إلى تأثير صعود ما يعرف بالدولة المعولمة، فالدولة الوطنية أصبحت تتأثر اليوم بالشركات لتفاعل اقتصادها بالخارج أي مع الأسواق، أين ساهمت العولمة بتعجيزها على مواجهة السوق العالمية. فعولمة رأس المال الاقتصادي لا يمكن أن تكون ظاهرة منعزلة عن تحول علاقات الطبقة داخل الدولة الذي تدركه الشركات بطلبها تعديل بنى نظام الدول الوطنية، فتمتعها برأسمال عبر وطني ساهم في تحويل وظيفة الدولة الوطنية السيادية من صياغة السياسات الوطنية إلى إدارة السياسات المصاغة من الشركات. وتتأثر الجزائر كباقي الدول من هذه الإفرازات خاصة أمام صعوبة حل فرضية مفارقة بلد غني لا يستطيع ضمان أمنه الغذائي، بمعنى أن البلد لا ينتج ما يستهلكه، فالإحصائيات التي تقول بأن الجزائر تتمتع بـ 173 طن من الذهب و200 مليار دولار من الاحتياطات المركزة بنسبة 82% في خزائن أمريكية وأوروبية التي تجلب 4 مليار دولار للسنة للبلد[1]، لكن في المقابل نجد تنمية ضعيفة ما طرح البحث في متغير تداعيات نشاط شركة "توتال" على سوق النفط الجزائري كاستغلال في إطار شراكة، ومدى ارتباط ذلك بنفوذها السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: نظام استغلال النفط الجزائري: من سوق استعمارية فسوق اشتراكية إلى سوق لبرالية

ارتبطت الثروة النفطية في الدول المنتجة بسياسات استغلال تتحكم بها الدول الصناعية والشركات النفطية، وهي الأنظمة التي بحثت فيها الباحثة الجزائرية "أمينة مخلفي" في مذكرة دكتوراه بعنوان "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على صادرات الدول"، ولقد عرفت نظام الاستغلال بأنه جميع الهيئات والأجهزة التي تسعى إلى استغلال موارد المحروقات من خلال سن قوانين وتشريعات تعمل على تنظيم مختلف الهيئات التي تختص في استغلال المحروقات. وترتبط أنظمة الاستغلال بطول السلسلة النفطية حيث يبدأ بمصادر المادة الخام، والمدخلات التي تشير إلى الهيئات التي تقوم باستغلال هذه المصادر والتي تجمعها عقود نفطية، ثم معالجتها من خلال عمليات ووظائف أنشطة استغلال الطاقة، التي تخرج على شكل مخرجات تكون عينية تتمثل في المادة النفطية ككل أو نقدية المتمثلة في النفقات التي تستخدم في تمويل عملية التنمية، لتأتي في الأخير مرحلة التغذية الرجعية لمراقبة المخرجات وتصحيح الاختلال. ويترجم هذا النظام في شكل

[1]Henri Sulzer, **Op.cit.**

عقود واتفاقيات نفطية بين الدولة المنتجة للنفط (شركاتها الوطنية) وبين الشركات النفطية الكبرى المالكة للتكنولوجيا، حيث برزت العديد من أشكال عقود الاستغلال التي كما ميزها طابع الرضا ميزها كذلك طابع القوة والاستغلال، وهي التي وضحها الباحث "مصطفى مكيدش" في كتابه "قطاع المحروقات الجزائري"، وهي عقود الامتياز التقليدية القديمة والمعدلة، عقود المشاركة المتمثلة في عقود تقسيم الإنتاج، عقود الخدمة، المشاركة بالاشتراك والمشاركة التجارية من خلال عمل القانون التجاري وعقود الخدمات.[1]

انطلاقا من تحليل تطور قطاع النفط الجزائري منذ الخمسينيات إلى يومنا هذا وفي ظل المتغيرات الجيوسياسة والجيواقتصادية الدولية التي تسعى وراء هذه المادة التي تمثل للجزائر بعدا سياديا وأساس سياستها الطاقوية الموجهة لتحقيق التنمية الوطنية، كان اتجاه السياسة النفطية الجزائرية نحو ابرام عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية في إطار القوانين الجزائرية المنظمة للمحروقات منذ القانون الأول لعام 1971 والذي عرف خمسة تعديلات رئيسية في سنوات (1986، 1991، 2005، 2006، 2013)، ولكن نتيجة للطبيعة المعقدة للصناعة النفطية التي تتطلب استثمارات وتكنولوجية مقارنة بمحدودية المستوى الفني الجزائري تعرضت لاستغلال من الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية والأمريكية كما أشرنا إليها سابقا انطلاقا من القانون النفطي الصحراوي الذي برز فيه نهب الشركات الفرنسية لثروات البلاد في إطار "نظام الامتياز التقليدي"، أين صرح "حسين مالطي" قائلا:

> **"حدد القانون النفطي الصحراوي أن أي شركة لا يمكن لها الحصول على الرخصة أش permis H لمدة خمس سنوات تجدد لمرتين للبحث إلا بمشاركتها في تنفيذ برنامج استثمارات، وفي حالة اكتشاف فصاحب الرخصة له أحقية عقد استغلال مجهز باتفاقية ومدة عقد يبلغ 50 سنة، أما الشركات الأجنبية فلا يمكن لها الاستثمار في الصحراء إلا في إطار مشترك مع الشركات الفرنسية التي تحظى بالمراقبة القانونية".**[2]

كما اشتركت شركات أجنبية أخرى مع المستثمرين الفرنسيين بتأسيس شركات فرنسية مستغلة. ولقد ساهم استقلال الجزائر في تغيير هذا الوضع ولكن بطريقة بطيئة جدا نتيجة "اتفاقيات ايفيان"1962 باعتبار أن الشركات الفرنسية قد سيطرت على انتاج 71.99% والشركات الأجنبية الأخرى 17.86% والباقي القليل للجزائر.[3] لكن مع تأسيس شركة سوناطراك برزت تعديلات على نظام استغلال النفط التقليدي التي تطورت أهدافها بمحاولة تواجدها في كامل السلسلة النفطية التي وصلت إلى اتفاقية التعاون الجزائري الفرنسي. والملاحظ في هذه الفترة بروز نوعين من العقود هما: المواصلة بعمل "نظام العقود التقليدية" و"العقود المعدلة" التي لعبت الشركات الفرنسية دورا كبيرا في استغلال النفط الجزائري باعتبار أن منح الامتيازات القانونية

[1] Mustapha Mekidèche, **Le Secteur Des Hydrocarbures En Algérie 1988-2008,** (Alger : FES, 2008), P.10
[2] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit,** Pp.27.28
[3] أمينة مخيلفي، **مرجع سابق**، ص294

للاستغلال مرتبطة بالسلطة الفرنسية. أما عقود ما بعد الاستقلال فتسمى "عقود المشاركة" التي لم تلغ عقود الامتياز التقليدية والتي برزت أساسا في عقدين هما: عقد مشاركة جزائري فرنسي(1965) وعقد مشاركة جزائري أمريكي(1968)، بمعنى بين سوناطراك وهذه الشركات. كما دعمت الشركة الوطنية آنذاك بفرع شركة سونلغاز عام 1967 لمواجهة نفوذ الشركات الفرنسية، حيث رفعت نسبة تقسيم عقود الاستغلال من 50-50% إلى 53% سنة 1965 والتي وصلت إلى 55 % عام 1969[1]كمحاولة لتكسير نظام الحماية الفرنسي على قطاع المحروقات بتواجد شركاتها النفطية، إلا أن ضعف دورها الفني باستثناء وجودها في مرحلة النقل لم يتجاوز احتكار الشركة الفرنسية للنفط للمنبع والمصب.

أما مرحلة التأميم فقد برز ما يسمى بنظام استغلال النفط الخاص بالشراكة، فقد تميز بمواصلة العمل بعقود المشاركة وصعود قاعدة الشراكة المعروفة إلى يومنا هذا والمتمثلة في 51 %لسوناطراك و49% للشركة الأجنبية، وبروز "عقود الخدمات" التي شملت نوعين هي: "عقود الخدمات بالأخطار" بمعنى أن خدمة الشركة الأجنبية لا تعوض تكاليف استكشافها إلا بنتيجة ايجابية، وعقود المساعدة التقنية التي تقدم خدمات بالمقابل الذي اتفق عليه.[2] وكانت نتائج الاستغلال الفرنسي لهذه الفترة هو تراجعها لصعود احتكار الجزائر تقريبا لكامل الصناعة النفطية الجزائرية في فترة بومدين نتيجة سياسة التأميم، لكن في بداية الثمانينيات اتجهت الجزائر إلى تعديل قانون المحروقات رقم 22/71 في عام 1986 بالقرار رقم 14/86 الذي حدد الاطار القانوني للصناعة النفطية ووضعية الشركاء الأجانب وذلك وفق تغييرين، الأول مرتبط بتعديل دور المتعامل، بمعنى أن الشركات الراغبة في المشاركة باستغلال النفط حسب قاعدة 49/51 لها إمكانية أن تصبح متعاملا على الحقول التي ستكتشفها، وهو ما أثر على الانتاج الجزائري نتيجة القوة التكنولوجية والمالية لهذه الشركات، أما الثاني فمرتبط بالعامل القانوني لشراكة سوناطراك مع الشركات النفطية الأجنبية، أو القانون المنظم لتقسيم الإنتاج، وهو ما يضمن تعويض للاستثمارات ونفقات الاستغلال المنجزة خلال مرحلة الانتاج في حالة الاكتشاف، تقدم نفطا لهذه الشركات لتغطية هذه النفقات ويسمى "نفط التكلفة Cost Oil"، كما تستفيد من ضمانات تعويضية للرساميل المعبئة والأخطار خلال الاستكشاف والتي تسمى "نفط الربح Profit Oil، وكذلك قدمت المادة تحديد اختلاف بين منطقتين من مناطق النشاطات النفطية المحددة جغرافيا بـ(أ) و **(ب)** حيث تكون الثانية أقل أهمية من الأولى حيث تكون نسبة الضرائب المنظمة لها أقل من الأولى.[3] وهي القرارات التي تفسر شدة الأزمة على الاقتصاد الجزائري والتساهل مع الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية.

[1] Nicole Grimaud, **Op.cit**, P 1283

[2] أمينة مخلفي، **مرجع سابق**، ص ص300-301.

[3] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit**, P 288

كما عدل هذا النظام الاستغلالي سنة 1991 بالقانون 21/91 نتيجة ضعف النتائج الميدانية للقطاع، للتحالفات الاستراتيجية للشركات النفطية العالمية التي شهدتها الفترة ضد الدول المنتجة، كما برز مواصلة الضعف الوطني لتسيير جميع نشاطات الصناعة النفطية أمام العدد القليل للشركات المختلطة، وعدم استفادته من نقل التكنولوجيا، ولقد كانت أسس الشراكة الأجنبية في الأول تقوم على التعاقد مع الدولة الجزائرية ثم التفاوض مع الشركة سوناطراك الذي توقع عقد الاستغلال(تقسيم الإنتاج أو عقد خدمة) ثم منح الرخصة المنجمية للاستغلال دون تملك الأرض وخضوع حالات التنازع المحتملة للقضاء الجزائري، أما الثاني فلم يفرض لجوء الشريك الأجنبي إلى إبرام بروتوكول اتفاق مع الدولة بعد الاتفاق مع سوناطراك، مع أنه يشترط الموافقة من طرف مجلس الوزراء، كما تراعى تكاليف ومخاطر الاستكشافات الأجنبية، كما يمكن اخضاع منازعات عقود الاشتراك للتحكيم الدولي. بمعنى أن نتائج هذه الفترة هو ظهور عقود تقاسم الإنتاج مع الابقاء على نسبة الشراكة 49/51 واحتكار سوناطراك لمرحلة المصب.

أما فترة الاستغلال الأخيرة الممتدة من 2005 إلى 2014 فقد تميزت بتعديلين لقانون المحروقات، أين تأثرت بالعولمة الاقتصادية التي ضغطت على تحرير مختلف القطاعات الاقتصادية للدول بما فيها القطاع النفطي، حيث برزت الضغوطات على الجزائر بتعديل 07/05 لسنة 2005 الذي قوبل بالرفض والتخوف من عودة الامتيازات القديمة، كون أن أخطر ما جاء فيه هو إمكانية منح الشريك الأجنبي أكبر حصة استغلال في جميع مراحل الصناعة النفطية الجزائرية قد تفوق 70% بعد طرح مناقصة المنافسة التي تنظمها وكالة ضبط المحروقات(ألنفط)[1]. أما تنفيذ الشريك لمراحل الاستغلال فقد يصل عقد الاستغلال إلى 32 سنة، كما تخضع مرحلة ابرام العقود الخاصة بالنقل لدراسة سلطة ضبط المحروقات التي يوافق عليها وزير الطاقة والمناجم، إلا أن التعديل قد تم الغائه بتعديل جديد هو الأمر 11/06، ليشهد القطاع النفطي الجزائري تعديلا أخر لسنة 2013[2] تحت القرار رقم 01/13 الذي ظهر وكأنه تعرض لضغوطات الشركات الأجنبية بما فيها توتال، الذي يقوم بترخيص استغلال الغاز الصخري في الجزائر، وهو ما رفضته العديد من المنظمات الايكولوجية في أوروبا وكندا والولايات المتحدة في أراضيها نتيجة أثاره الخطيرة على البيئة ومخزون المياه الجوفية التي برزت في مظاهرات شعبية، وهو ما سنعالجه في المطلب الآتي.

إضافة إلى تحليلنا لأنظمة استغلال النفط الجزائري خاصة سلسلة الصناعة النفطية تبرز ضرورة تحليل تشريحي لسوق النفط الذي يساهم في هذا الاستغلال، أين يبرز عمل كل المؤثرين في سوق النفط وفق

[1] **La Loi N° 05-07 Du 28 Avril 2005 Relative Aux Hydrocarbures**, Publiée Au Journal Officiel N° 50 d'Avril 2005.

[2] **La Loi N° 13-01 Du 20 Février 2013 Relative Aux Hydrocarbures**, Publiée Au Journal Officiel N° 11 Du 24 Février 2013.

سياق عام لمجموعة من عوامل أهمها نظام تحديد الأسعار، الطلب والعرض، وكذلك تطور الأسعار التي تساهم في استغلال النفط الجزائري، وهي كالآتي:[1] **(راجع الملحق رقم 01)**

1) نظام تحديد الأسعار: تلعب الأسواق المالية دورا في تفسير تطور الأسعار، ولقد حددها مدير معهد البحث حول الطاقة بأكسفورد "روبيرت مابرو" بتطور الأسعار على المدى البعيد والمتوسط والمرتبطة بالفواعل التقليدية، والتي تتأثر بالمتعاملين في الأسواق المالية خاصة نايمكس NYMEX وبورصة المبادلات النفطية الدولية IPE،* وهو ما جعله يقول بأن منظمة الأوبيك تحدد السعر قبل الفاصلة أما المتعاملون فبعد الفاصلة. ولقد طرح الباحث الجزائري "خليف عمور" هنا فرضيتين هما:

(أ) عدم خروج تسيير السوق النفطي وتعديل نظام تحديد سعره عن تحكم المتعاملين الغربيين: فدور متعاملي السوق والأسعار المرجعية يبرز على مستوى الأسواق المالية أين لا يوجد أي سعر مرجعي عالمي. فتحديد السعر العالمي اليوم مرتبط بثلاث أسعار مرجعية هي: (أ) الكوتا كمرجع لتحديد أسعار الأنواع المختلفة للخام (خصوصية المادة، ثمن النقل)، (ب) الفرق القوي بين مستوى الأسواق الثلاث للنفط –الأوراق وهي دبي، البرنت ونفط تكساس(WTI). * وقد تبتعد توقعات المتعاملين عن الحقائق الفزيائية بصعود مؤسستين مهمتين هما سوق سبوت وسوق على المدى.

(ب) تعدد الفواعل المؤثرة في سوق النفط الدولي فرض تصادما جيوسياسيا لإعادة تأسيس الهيمنة المهددة على أسعار النفط والواقع التجاري للنفط.[2] فعدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة يؤثر في استقرار أسعار النفط، والتي ترتبط أساسا بتواجد هذه المادة، حيث نجد نزاعات من أجل الريع أو الدخل النفطي يطبعها صراع من أجل التحكم في السلطة من خلال التحكم بمداخيل النفط.[3]

2) عامل تطور الأسعار: أولا هنالك دورة قاعدية تفسر موسمية الاستهلاك والتي تسمح للأصحاب الآبار التنبؤ بالطلب، فهناك تداول إنتاج الزيت النفطي للفترة الشتائية والوقود للفترة الصيفية، لكن هنالك عوامل مؤقتة أخرى صعبة التوقع كالاضطرابات المناخية في مناطق الاستهلاك مثلا، كما أن مستوى التخزين التجاري ومستويات الانتاج القائمة تؤثر على تكوين الأسعار على المدى المتوسط. أما على المدى البعيد

---

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko,**Op.Cit**, Pp.47-48.

* New York Mercantile Exchange (**NYMEX**) أو بورصة نيويورك للمبادلات التجارية، هي بورصة مالية أمريكية متخصصة في الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي، والكهرباء) والمعادن (الذهب، الفضة، البلاتين...) ، والتي تم شرائها من بورصة Chicago Mercantile Exchange في 2008. أما سوق المبادلات النفطية الدوليةInternational Petroleum Exchange (IPE) فهي سوق لندن على المدى، وهي أهم سوق صرف عقود على المدى في أوروبا التي تأسست في 1980 من فواعل نفطيين دوليين ومؤسسات مالية، وتتخصص السوق بمشتقات المنتوجات الطاقوية.

* **West Texas Intermediate** (WTI) يسمى كذلك Texas Light Sweet وهو نوع من النفط الخام يستخدم كمرجع في تحديد أسعار الخام وكمادة أولية لعقود Hالنفط على المدى في بورصة المواد الأولية نايمكس **NYMEX**

[2] Amor Khelif**, Op.cit,** P.49.

[3] **Ibid,** Pp.55-56.

فتحدد انطلاقا الطلب العالمي المرتبط بنمو الدول الصاعدة المستهلكة للمادة، سياسات القوى المستهلكة كالولايات المتحدة التي توجه إشارات للسوق قد تتحكم بالأسعار بتطوير قدراتها الانتاجية محليا.

3) المحددات الرئيسية للعرض: وأهمها عامل تطور الانتاج المرتبط على المدى المتوسط بقرارات الدول المنتجة وقدراتها على تنفيذها، وهو رهان مرتبط بدور الأوبيك وعلاقته بالمنتجين خارجها من خلال القرارات حول الاستثمارات والاستكشاف، كما تدخل حسابات السياقات السياسية.[1]

المطلب الثاني: النفوذ السياسي لتوتال وأثره على النظام السياسي الجزائري

برز نفوذ توتال السياسي في إطار ما يعرف بدبلوماسية العائلة البارزة في تحرك السياسة الخارجية الفرنسية في مستعمراتها السابقة البارزة في دعم الأنظمة الدكتاتورية، وكانت أولى الاتهامات لشركة توتال من طرف "أرنود لابروس" الذي أشار إلى دعمها النظام العسكري في ماينمار سنة 2000 وسكوتها عن الأشغال الشاقة الممارسة من طرف النظام، وتمويلها ميزانية ماينمار بما يقدر بـ 7% خلال 2004، وبتبييض الأموال من خلال شركة ماينمار للنفط والغازMOGE ، ولقد رأى الصحفي الفرنسي "فرانسيس كريستوف" بأن امتصاص توتال لإلف هو بهدف محو الصورة السيئة للشركتين في إفريقيا وآسيا[2].

ويرتبط هذا النفوذ الفرنسي في إطار التنافس الدولي مع الولايات والصين... حول الأسواق الافريقية كما أشرنا سابقا، حيث يمثل الفساد والدكتاتورية في الجنوب مساعدا لنشاط مصالح الشركات الفرنسية التي كانت لها أثار سلبية على التنمية السياسية، فهذه الشركات التي ساهمت بتشجيع الفساد وتحويل الأموال المرتبطة بالشركات الفرنسية التي تلازم نشاطاتها تسمح بتمويل الأنظمة المتسلطة والدكتاتورية وتقوية سلطتها، بمعنى أن الشركات الفرنسية والسلطة العمومية تتحالفان من أجل تمويل هذه الأنظمة وفرض بيئة لا استقرار في هذه المناطق لتسهيل استغلالها رغم أنه عامل يؤثر في نشاطها، ويدعم ذلك تصرح "أحمدو ولد عبد الله" وهو موظف سامي سابق في هيئة الأمم المتحدة بقوله[3]:

> **"تخيلوا ماذا سيحدث إذا كان هنالك سلام في مناطق التنافس النفطي في إفريقيا، ذلك يعني تخفيض ميزانية الدفاع، معظم الحكومات الافريقية لا تريد لهذه الميزانية أن تنخفض، فالسلم يعني ضغوطات شعبية متزايدة لانتخابات حرة ونزيهة، فالعديد من الأشخاص لا يريدون ذلك، بمعنى هنالك حالة من المصالح المتعددة التي تشجع اللاإستقرار لتبرير صمود الأنظمة وتبرير استعمال الصناديق العمومية لشراء الأسلحة ونفقات الاستخبارات، (...) ولن أستثني أي نظام سياسي إفريقي."**

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit**, P.48.
[2] L'Association SURVIE, **Diplomatie, Business Et Dictatures, Op.cit,** P.21.
[3] Roberto Coen Et Eric Nadler, Produit Par Serge Guez, **La Guerre De L'ombre Au Sahara,** Film Documentaire, (France : Transformer Films Et Arte France, Distribution Internationale, 2014).

انطلاقا من الجملة الأخيرة من التصريح فإن النظام السياسي الجزائري لم يفلت من الاتهام، وهو ما ساهم في طرح فرضية تأثره بالنفوذ السياسي للشركات النفطية الفرنسية، ويعود ذلك إلى الفترة الاستعمارية نتيجة الارتباطات التي قيدتها اتفاقية ايفيان، ولقد برز هذا النفوذ جليا في قضية "ألباسو" في الثمانينيات التي أدت إلى تأسيس لجنة التحقيق البرلمانية في القضية بأمر من الرئيس "بن جديد" حيث تم إلغاء عقد ألباسو عن شراء الغاز الجزائري وانسحاب الشركات الأمريكية بوصول "ريغان" للحكم، ولقد طرح افتراض الابتزاز الجزائري في القضية التي وكلت لـ "بلقاسم نبي" حول تحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران في 20 جانفي 1981 وهو ما أثر على زبائن الجزائر كألمانيا التي اتجهت نحو الغاز الروسي لرفضها ارتفاع السعر،[1] وقد قال "حسين مالطي" في هذا الصدد:

> **" استطاع النفوذ السياسي والنفطي الفرنسي الضغط على السلطة الجزائرية و الدور الأمريكي من خلال السياسة السلبية التي تبناها "نبي" على مستوى تخفيض إنتاج المحروقات وإيقافه لبرنامج الاستغلال الشامل للحقول الجزائرية، وأجاب "نبي" بأنه لابد من ترك هذه الاحتياطات للأجيال القادمة، في الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار النفط أربع مرات، أين وصلت إلى 42 دولارا نتيجة الحرب العراقية الايرانية، ولم تستفد الدولة الجزائرية من ذلك المتغير بتجسيد مشاريع تنموية باستثناء ملئ السوق الداخلية بالسلع الأجنبية بدل الاستثمار في انتاجها داخليا".[2]**

كما برز دور السلطة العسكرية والسياسية التي مثلها كل من الجنرال "العربي بلخير" و"محمد شريف مسعدية" في هذه الفترة بأهداف تداخلت والمصالح الفرنسية، خاصة ما يعرف بعقد القرن المتمثل في بيع رادار فرنسي للجزائر مقابل عقد بيع الغاز من سوناطراك لشركة غاز فرنساGDF، وتقوية السلطة العسكرية بدخول قطاع المحروقات.[3] ولقد سعى الأول باعتباره أمين عام للرئاسة بإضعاف مهام المجلس الوطني للطاقة* باعتبار أنه لم يجتمع على الميدان بعد تأسيسه على الورق، كما تم في عام 1982 توقيع عقد تجاري جزائري فرنسي حول بيع الغاز الجزائري بقيمة تعدى فيها بيع سعر المتر المكعب 27% عن السعر العادي للسوق، وهو ما سمي بالسعر السياسي كأحد مخرجات زيارة الرئيس الفرنسي "ميتراند" للجزائر آنذاك، حيث تصور الرأي العام الجزائري من فرنسا حليفة تريد مساعدة الجزائر بعد إلغاء الاتفاقية الجزائرية الأمريكية[4]، إلا أن الهدف السياسي لتوتال هو ربطه بسعر برميل النفط الذي كان يتبع آنذاك منحنى الهبوط، فبعد انهيار الأسعار عام 1986 إلى 10 دولار أوصلت سياسة السعر السياسي لـ "ميتراند" الغاز الجزائري إلى أدنى

---

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit,** P.258

[2] **Ibid,** P .265.

[3] **Ibidem,** P.272

* تأسس عام 1981 بعد اجتماع اللجنة المركزية تحت سلطة الجمهورية المتكون من عدة وزراء، وكان هدفه هو تحديد السياسة الوطنية حول الطاقة بمعنى أن السياسة الطاقوية تنظم بتأثير فواعل سياسية عدة وليس فقط وزارة الطاقة، وشفافية في التسيير.

[4] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, **Op.cit,** P .278

مستوياته، ما أدى إلى الاستنجاد بالشركات النفطية الأجنبية بمراجعة قانون المحروقات في 1986 و 1991 كما أشرنا سابقا. كما ارتبط نفوذ توتال السياسي في الجزائر اليوم باستفادتها من قانون المحروقات الجديد لسنة 2013 الذي فتح المجال لاستغلال الغاز الصخري من طرف الشركات الأجنبية[1] بحصولها على رخصة استغلال هذا الغاز الذي أطلقته حكومة الرئيس "بوتفليقة" في ماي 2014 لاستغلاله مع شركاء أجانب منهم شركة "توتال" وذلك في سبع أحواض رئيسية هي تندوف، رغان، تيميمون، أحنيت، مويدير، غدامس، بركين واليزي **(أنظر الخريطة أسفله).**

الخريطة رقم 06: أهم حقول تواجد الغاز الصخري في الجزائر

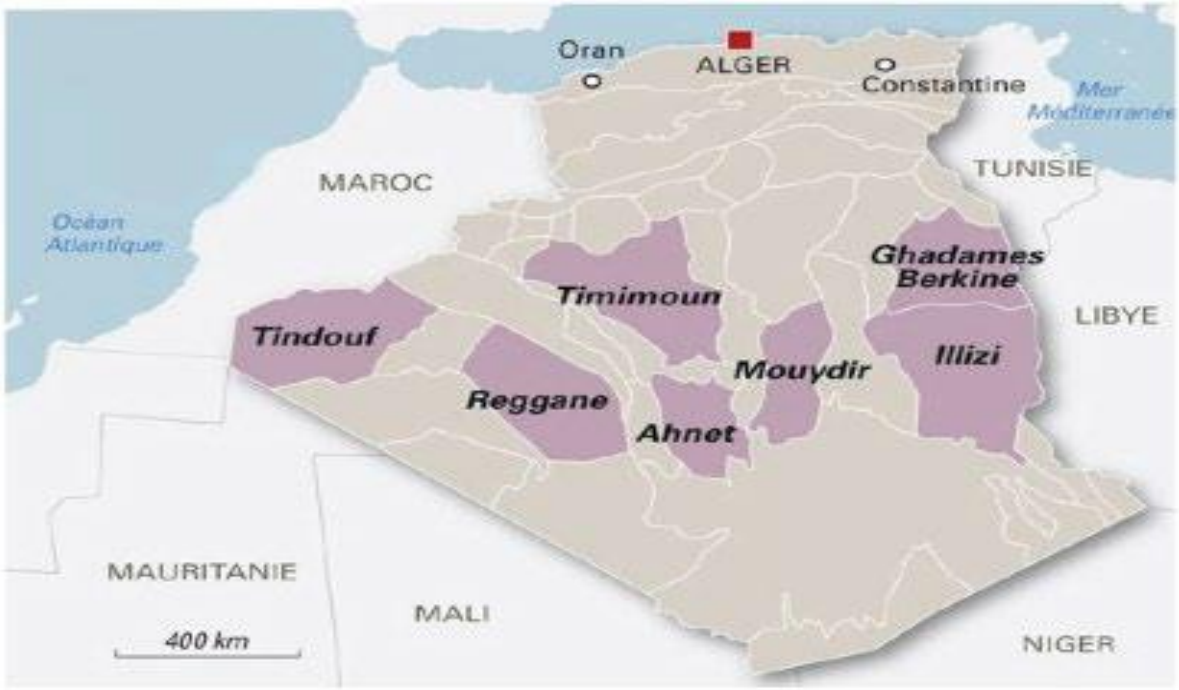

Source : http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/gdS-algerie.pdf

ولقد طرحت سوناطراك استغلال الغاز الصخري في أفق عام 2020، إلا أن زيارة وزير الطاقة والمناجم "يوسف يوسفي" في 27 ديسمبر 2014 لحوض أحنيت بينت بدأ أشغال الحفر من طرف ثلاث شركات أجنبية استفادت من عقود استغلاله منها شركة هاليبورتون والشركتين الفرنسيتين شلومبرجر Schlumberger وتوتال[2]. وهو ما أدى إلى بروز مظاهرات سلمية في عين صالح مناهضة لاستغلاله أطرها إطارات في سوناطراك تحت ما يسمى "حركة مواطني عين صالح ضد استغلال الغاز الصخري"، أين

[1] La Rédaction D'E&R Algérie**, Pourquoi Le Pétrole Ne Profite Pas Au Peuple Algérien,** 3 Novembre 2013, **URL.HTTP// :Www. Rédaction D'E&R.Com. Consulté Le 15 Avril 2015, A 00h07.**

[2] Sophie Chapelle Et Olivier Petit Jean, **Total Et Le Gaz De Schiste Algérien**, (France : Observatoire Des Multinationales Et Basta, Mars 2015), P05.

طرح عضو الحركة "عبد القادر بوحفص" مخاوفه حول قدرة هذه الشركات على معالجة النفايات وخزن المنتوجات الكيميائية الخطيرة، كما صرح وزير الاقتصاد والمالية السابق (1989-1991) بأن:

"الجنوب هو المنطقة التي لا تعرف تنفيذ الحكومة لوعودها، وهي التي يعتبرها سكان الجنوب اليوم بدون مصداقية، ولا يمكن المناقشة معها ولكن يجب اقتلاع الأشياء بالقوة.[1]

كما نجد حركات أخرى تنشط في فرنسا أهمها حركة "عمل المواطنين من أجل الجزائر ACA" التي عبرت عن وجود نفوذ توتال الجلي من خلال تصريح رئيس الحركة "فاتح تيتوش" قائلا:

"عندما صرح المسيرون الفرنسيون عدم استغلال الغاز الصخري في فرنسا ويقولون في الوقت نفسه بأن الاستغلال يكون في الجزائر، هذا يجعلنا أمام مشكل الشفافية والديمقراطية والسيادة الوطنية بحق". *

يعود نفوذ "توتال" في هذه القضية بعد طرحها في 22 ديسمبر 2009 في موقعها الالكتروني حصولها على رخصة استغلال 49% في حوض أحنيت (17358 كم^2) مع شريكتها PARTEX، لكن مع تصاعد احتجاجات حركة عين صالح تم تحويل اكتسابها لرخصة الاستغلال في موقعها الالكتروني لـ 06 جوان 2014[2] وتم حذف كل المعلومات من موقع الشركة الذي فسرته بعوائق جمركية وتجارية حول استغلال الحقل[3]. ولقد صرح الرئيس المدير العام لسوناطراك " محمد زرقين" في فيفري 2015 حول التعاون بين سوناطراك وتوتال حول استغلال الغاز الصخري بالقول بأن توتال لم تشترك في استكشاف الغاز الصخري بالجزائر، بل شركاء الجزائر هم أناداركو، إيني، شال، بريتيش بتروليوم وطاليسمان الكندية.[4]وهو ما يفسر تضارب التصريحات الرسمية ويؤكد افتراض وجود النفوذ*.

من هنا يمكن القول بأن قطاع المحروقات الجزائري يتأثر بالفساد واستغلاله من طرف الشركات الأجنبية، ولقد انتقدت في هذا الصدد منظمة فرنسية تسمى "بقاء Survie"، وهي منظمة غير حكومية،

---

[1] Sophie Chapelle Et Olivier Petit Jean, **Op.cit,** P.07.

* كتبت كل من جريدتي"Le Magazine" و"Le Point " عن تصريحات وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "فابيوس" نهاية 2012 أنه قد قدم معلومات لبعض الصحفيين حول استغلال فرنسا للغاز الصخري في الجزائر.

[2]**Total**,Http://Www.Total.Com/Fr/Medias/Actualite/Communiques/20091222-Algerieconsortium-Mene-Par-Total-Acquiert-Participation-49-Pourcent- Permis-Ahnet? Ffbw=Kludge1%Ff

[3] Sophie Chapelle Et Olivier Petit Jean, **Op.cit,** P.15

[4]Http://Www.Aps.Dz/En/Economy/3540-Shale-Gas-Sonatrach-To-Start-Production-By-2020

* هنالك كذلك نشاط للعديد من شركات الخدمات النفطية الفرنسية في الجزائر كشركة Vallourec التي تتواجد في الحقول النفطية الجزائرية، كذلك شركة غاز فرنسا سويز GDF Suez في ميدان الغاز التقليدي في حقل "توات"(56 %) وحقل اليزي بـ 9.8% والتي درست إمكانية استغلال الغاز الصخري منذ 2014 ، كما تبرز شركة كهرباء فرنسا EDF في قطاع المحروقات الجزائري من خلال فرعها "إيديسونEdisson" التي تتمتع برخصة استغلال في رغان، وهي الاستثمارات التي تحصلت عليها الشركات في 2012 في إطار الشراكة التي وقعها الرئيس "بوتفليقة" ووزير الشؤون الخارجية الفرنسي "فابيوس".

مسؤولية السياسة الفرنسية التي من المفروض أن تكف عن دعمها للدكتاتوريين الأفارقة، حيث رأت أنه على فرنسا أن تكون محركا لتغيير القانون الدولي وترقية نظام دولي عادل يحترم حقوق الشعوب ويتحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية من طرف الشركات الفرنسية وفروعها في إفريقيا ككل. كما أن التقرير الذي قدمته المنظمة غير الحكومية"Revenue Watch "صنفت فيه الجزائر في المرتبة الـ 45 من أصل 58 دولة لمستوى الشفافية في ما يخص المداخل النفطية، وهي التي برزت في فضائح الفساد أهمها "سايبام" و"إيني" التي تعود إلى عام 2000 التي اتهم فيها "شكيب خليل" و"فريد بجاوي" بالفساد[1]، فعندما يبرز الفساد في أعلى هرم دولة فتلك إجابة واضحة لضعف النظام السياسي في الدولة ما يجعله أسهل للافتراس من الأطماع الخارجية، فواقع النفوذ الأجنبي اليوم أصبح خطرا على الثروة النفطية الجزائرية خاصة أمام تراجع أسعار النفط وتراجع انتاجه وضغط المجتمع المدني عن اتجاه الحكومة للغاز الصخري كمقايضة غير مبررة لممثلي الشعب مع الشركات الأجنبية التي حاول الوزير الأول "عبد المالك سلال" توضيحها بتصريح يخلو من تصور استراتيجي، وذلك أمام أعضاء البرلمان الجزائري في جوان 2014 قائلا:

"إذا بقيت الاحتياطات على حالها اليوم حتى 2030، فلن نغطي سوى احتياجاتنا الوطنية ولن يبقى لنا إلا القليل للتصدير".

المطلب الثالث: صعود التبعية الجديدة نتيجة لآثار هيمنة "توتال" على الاقتصاد الجزائري

عرف القرن العشرين بإدارة مشاريع لحاق اقتصادي في العالم النامي، ويمثل القرن الحالي تكملة لصراع القوى المسيطرة في رأسمالية عالمية وقوى الشعوب الرافضة لديكتاتورية الاحتكارات والدول والأنظمة التي تدعمها، حيث أصبح مشروع البناء الوطني الذي طرحه "أمين" في ظل عدم تجاوز تأخره يعاني هيمنة جديدة تلقب بالتبعية الجديدة التي برزت في اقتصاد هذه الدول، وتعاني الجزائر اليوم من هذه الآثار نتيجة العلاقة الرأسمالية المجحفة التي تدافع عن تقسيم العمل الدولي والتي تبنتها التجارة الخارجية للشركات الفرنسية ولا تزال كما شرحها "فكتور ساغر Victor Sègre"، حيث نلاحظ إضافة إلى عقود استغلال الثروات النفطية الجزائرية من طرف الشركات الفرنسية التي شرحناها سابقا هيمنة أخرى تتميز بعودة عقود حصة الأسد، عدم شفافية الكميات الحقيقية المنتجة أمام الأسعار الحقيقية المدفوعة، التبخر المالي...، فلقد أكد تقرير المجلس الفرنسي للمستثمرين في إفريقيا السوداء بأن العلاقة الاستغلالية بين الشريك الفرنسي وإفريقيا ستزداد يوما بعد يوم وهو ما تعبر عنه مقولة التقرير[2]:

"أحبك أكثر من الأمس، وحبي هذا سيكون أقل من حبي لك في المستقبل..."

كما تبرز الهيمنة الاقتصادية بالارتباطات المالية (الأورو) بمنع الجزائر التحرك بحرية خارجها، فبعد تأثرها بمعاملات الفرنك في الفترة الاستعمارية، أصبحت سلطة البنك الفرنسي والحكومة الفرنسية تجبر الجزائر

[1] Sophie Chapelle Et Olivier Petit Jean, **Op.cit,** P.17.

[2] L'Association SURVIE, **Diplomatie, Business Et Dictatures, Op.cit,** P.21.

على الاستيراد بأسعار أعلى في الأسواق الدولية، ما يسمح بتهريب المواد الأولية والفوائد المحققة من طرف الشركات الفرنسية، كما تدمر القوة الإنتاجية الجزائرية غير المستغلة (جيش البطالين) بمنع شركة توتال التي تتمتع بمزايا تنافسية قوية ببروز شركات صغيرة للاستثمار في القطاع الطاقوي، أما رساميلهم فتعبئ لحساب الشركات والقوى الأجنبية المستثمرة في الجزائر، وهو ما يفسر ليس غياب التنمية فقط ولكن تراجع اقتصاد الجزائر. وهو ما أسماه "فرانسوا فرسشاف Verschave" بـ فرنسا–افريقيا.

أما اليوم ففي ظل التنافس الدولي على الجزائر التي تشهد هجوما اقتصاديا للحصول على روابط امتياز مع النظام الجزائري، تشارك شركة توتال فيما يعرف باتفاقية الاستعمار الجديد الذي لا يخدم لا الاستقلال الاقتصادي للجزائر ولا تحسين شروط معيشة الجزائري، وهو الذي يبرز في الطبيعة الاقتصادية الاحتكارية لتوتال في استثماراتها خارج الدول المتقدمة لمنع تحويل التكنولوجيا، فمن خلال 46400 متعاون في شركة توتال بإفريقيا عموما نجد منهم فقط 8.3% على المستوى الافريقي مع غياب جزائري (عد للخريطة رقم 04). كما أن توتال التي تقوم باستغلال الموارد النفطية وتبحث في الاستثمار في قطاعات خارج النفط تضعف قوة سوناطراك وتمنع صعود شركات وطنية أخرى بسعيها إلى إشباع حاجيات الشمال (استهلاك سلعي، تشغيل الأداة الانتاجية، توفير فرص عمل...) دون الجنوب، كذلك فوائد الشركة تتجه إلى بنوك الشمال، أما المشكل الخطير على مشاريع الجزائر التنموية فهو الشفافية خاصة في استغلال الموارد الطبيعية، فتحويل الشركات لأموال ضخمة من طرف المسيرين نحو السلطة التي لا توزعها على السكان في إطار تنفيذ السياسات العمومية (الخدمات الاجتماعية، الصحية، التعليم، دعم المنتجين) هو الذي يفسر مفارقة الثروة الطبيعية والفقر في الجزائر بتدمير خيراتها العمومية، ولقد أرجع "حسين مالطي" آثار هذه الهيمنة إلى فترة الثمانينيات التي سماها بفترة التدمير النظامي للاقتصاد الجزائري الذي أدخل الجزائر مرحلة الاستهلاك دون الانتاج، نتيجة طبيعة المسيرين الجزائريين التي وصفتها أعمال العديد من الملاحظين الاقتصاديين والسياسيين الوطنين منهم والأجانب بالمريضة، وهذا عندما قال[1]:

> **" إن آثار التدمير التي يعيشها القطاع النفطي الجزائري خاصة والقطاعين الاقتصادي والسياسي عامة تعود إلى سياسات "بلقاسم نبي" و"عبد الحميد براهيمي" و "بن جديد"، خاصة بعد تراجع أوضاع أسعار النفط عام 1986 في الوقت الذي قام نظام الشاذلي بتعويد الجزائري على استهلاك السلع الأجنبية، ولقد ولدت هذه السياسة نشاطين جديدين هما نشاط الاستيراد ونشاط الاعلان الجمركي اللذان قد دخلا في تنافس هدام، حيث ساهم رفع المراقبة على الاستيراد إيقاظ نشاط العديد من البارونات التي ربطت الاقتصاد الجزائري خاصة النفطي بالخارج وباستغلال الشركات، وبتضخيم فاتورة الاستيراد أمام تراجع أسعار النفط وارتفاع النفقات وتعويض القروض البنكية الثقيلة وغياب استثمارات منتجة جديدة التي جرت البلاد إلى أحداث أكتوبر 1988 ومأساة التسعينيات".**

[1] Philippe Rubicon, **Des Rives, Histoire Secrète De Pétrole Algérien,** Un Magazine De Berbère Télévision, **Emission TV,** Invité Hocine Malti, (France : BRTV, 2013).

المبحث الثالث: استراتيجية* "توتال" العالمية وأثرها على القطاع النفطي الجزائري في ظل صراع المصالح النفطية العالمية

مع ارتفاع الطلب المتواصل على النفط في الاقتصاد الدولي زاد ذلك من أهميته الاستراتيجية، وهو ما جعل الفواعل المختلفة وعلى رأسها شركة "توتال" تتبنى استراتيجيات لضمان إمداداته بعد التغيير الأول لقواعد اللعب النفطي نتيجة سياسة التأميمات، فقد توجهت "توتال" كباقي الشركات النفطية الكبرى إلى التكيف مع الأنظمة الثورية، وهو ما وضحه مؤرخ الشركة الفرنسية للنفط "إيمانويل كاتا Emmanuel Catta "في كتابه "الشركة الفرنسية للنفط " الذي درس المخاطر الجيوسياسية والمسائل التقنية التي فرضتها مفاوضات النفط على الشركة، جنسية الشركات المتعاملة، حصة الانتاج المقدمة للشركات المستثمرة لرأسمالها، الضريبة، مدة العقود، حق تحويل الفوائد للشركة الأم،[1]وهي النقاط التي تضاعفت من واقع إكراهي من خلال المكاسب التي حققتها الدول المنتجة، أما قواعد اللعب الجديدة فترتبط بمتغير الجيواقتصاد النفطي، فالتوجه الاستراتيجي الجديد لتوتال أمام المتغيرات الدولية الصاعدة برز في العودة للاستثمارات النفطية الضخمة ذات المردودية العالية، تبني استراتيجية النفوذ الجيواقتصادي بميزة الاحتكار التكنولوجي ضد هيمنة الولايات المتحدة وأسواق دول "البريكس" الصاعدة على السوق النفطية العالمية عامة والجزائرية خاصة.

المطلب الأول: استراتيجية ازدواجية الاستثمارات النفطية وغير النفطية لتأمين تسريع النمو وتجاوز صدمات الأسعار

ارتبطت هذه الاستراتيجية أولا بسعي توتال تكييفها مع المخاطر السياسية المرتبطة بمسؤولية الدولة، مع أن الشركة لم تتغافل عن الدفاع عن استثماراتها في أقاليم تواجدها وتنويع منشئاتها وشراكاتها والتكيف مع تطورات القطاع النفطي خاصة الجزائري، فبعد تصفية الاستعمار كانت مكانة استثمارها أكثر انكشافا، لذا لعبت دورا مهما في المجموعة الدولية لتطوير وحماية الاستثمارات الخاصة في الخارج (APPI) بتكوين جسر مع الشركات النفطية الأمريكية بالرغم من ثقافتها التي تفضل الاعتماد على المفاوضات الثنائية[2]، اتفقت على تأسيس جماعات ضغط لوضع قوانين التعويضات في حالات التأميم والتحرك داخل البنك العالمي، ولقد تطورت هذه الاستراتيجية بداية من الثمانينيات، وتقوم على ثلاث أسس موضحة كالآتي:

---

* كلمة يونانية تعني فن القيادة في الحرب على مستوى الدولة، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والسياسية، إلا أن تطور المفهوم قد ارتبط بالقطاعات الأخرى حيث تمثل السياسة حدها الأعلى والتي تغطي جميع فعاليات وتنظيمات ونشاطات بلد ما أما حدها الأدنى فهو التكتيك الذي يعد عملا عسكريا من اختصاص القيادات العسكرية، تهدف في مجملها إلى تقدير الحسابات والمعطيات معتمدة على الواقع الحالي(واقعنا، وواقع الخصم) ساعية لاختيار المنطلقات المستقبلية على ضوء الإمكانات المتوفرة مستكشفة الأساليب التي تزيد من قوتها الذاتية للوصول للأهداف الكلية.

[1] Hervé L'huillier, **Réponses De La Compagnie Française Des Pétroles A La Montée Des Risques Politiques Dans Le Monde Pendant Les Trente Glorieuses,** Avancées Et Limites, (France : Les Cahiers IRICE, N°6, 2010), P82

[2] **Ibid**, P.85

أولا: الاعتماد على نشاطات غير نفطية: اعتمدت هذه السياسة لأول مرة من طرف شركة شيفرون عام 1983 بعد انكشاف احتياطاتها النفطية على المدى البعيد، ويمثل القطاع البارانفطي أهم قطاع من حيث القيمة لكن هذا قبل سياسات التأميم النفطي ما جعل الشركات النفطية تتوجه نحو ما بعد النفط*، ولقد اتجهت توتال في هذا الصدد إلى الاشتراك مع كل من شركتي أريفا وكهرباء سويز لتطوير مشروع نووي في أبو ظبي من أجل بيع مفاعلين نوويين لها والاستفادة من مشاريع في منطقة الخليج من خلال الورشات الصناعية والأشغال المنطلقة فيها خاصة السعودية والامارات اللتين أطلقتا برامج تحديث بتكوين مدن جديدة، خطوط السكك الحديدية السريعة والمترو والترامواي...[1]

ثانيا: دفع عمليات الادماج والامتصاص في القطاع النفطي بإعادة بناءه لاكتساب موارد جديدة وتجاوز خسارة المناطق التقليدية، ولقد حددت هذه السياسة بعاملين هما ارتفاع أثمان استغلال مناطق الإنتاج النفطي الجديدة، واستمرار تراجع أسعار النفط منذ 1981 ما سمح للشركات النفطية برفع احتياطاتها إلى ثمن أقل من خلال نشاطات الاستكشاف وكسب الاحتياطات من خلال العمليات التمويلية. حيث استفادت من هبوط الأسعار وابتلعت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالخسارة المالية. أما إعادة بناء القطاع النفطي فكان يهدف إلى التراجع عن عمليات الاستكشاف والإنتاج بهدف تحقيق الاندماج، تحديث أداة الإنتاج في أجزاء التكرير من خلال استثمارات عالية، والاستغناء عن القطاعات الأقل مردودية أو المعرضة للتنافس من شركات الأسواق الصاعدة. حيث بلغت الاستثمارات العضوية والصافية لشركة توتال ما يعادل 21.3 مليار أورو خلال 2013 مقابل 18.5 مليار أورو لسنة 2012 وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع الاستثمارات في قطاع المنبع، أما استثمارات قطاع التكرير والكيمياء فقد وجهت إلى المنشئات والأمن وإلى مشاريع تطوير المواد الخفيفة وتطوير الفاعلية الطاقوية للمصانع، أما استثمارات قطاع التسويق فارتبطت بالشبكات اللوجستية ومنشئات الانتاج وتخزين مواد التخصص[2]. **(أنظر الجدول أسفله).**

الجدول رقم 08: أهم استثمارات توتال للفترة ما بين 2011 و2013 بالمليون أورو

القطاعات الاستثمارية	2011	2012	2013
صناعة المنبع	20662	19618	22396
التكرير والكيمياء	1910	1944	2039
التسويق والخدمات	1834	1301	1365
استئجار الأراضيHolding	135	80	122
اجمالي الاستثمارات	24541	22943	25922

Source : Total S.A, TOTAL Document de référence 2013, P53

* الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط جعل توتال تعمل في مشروع بناء مفاعل نووي من الجيل الثالث EPR في فرنسا بشراكة مع المجموعة الطاقوية Gdf Suez (تأسست في 22 جويلية 2008 اندماج بين غاز فرنسا Gaz De France وسويزSuez).

[1] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Op.cit**, P.88

[2] Total S.A, **TOTAL : Document De Référence 2013,** P53

من هنا نستنتج أن استراتيجية الشركة النفطية لتوتال لحماية موقعها كقوة إنتاجية قائم بالرجوع الى القطاع النفطي من خلال الاستثمارات وإعادة البناء والتركيز على التدخل في الأجزاء الأكثر مردودية. ويرتبط مستقبل هذه الاستراتيجية بتقييم الشركة لاحتياطاتها المؤكدة من المحروقات، لكن اليوم أصبحت الاكتشافات تتناقص حيث تواجه بذلك الشركة تحدي حقيقي هو رفع احتياطاتها لتطوير نشاطاتها، وهو الذي يؤثر على الفائدة المالية.

المطلب الثاني: النفوذ الجيواقتصادي لشركة النفط "توتال" في سوق النفط العالمي ومهاجمة الهيمنة الأمريكية

برزت معالم الهيمنة على التجارة العالمية وعلى النشاطات النفطية من طرف الشركات النفطية، ولا تزال تسعى لفرض الهيمنة في إطار تنافس جيواقتصادي للاستحواذ على قطاع المواد الأولية في العديد من المناطق في إطار الانتشار وعولمة النشاطات، فبعد أن استفادت من قدرات التخطيط الاستراتيجي أمام بيئة متعددة الفواعل النفطية المتنافسة بدراسات المناخ الاستثماري والتعرف على المخاطر والتهديدات التي يمكن تحويلها إلى فرص، أصبحت هذه الشركات اليوم تقوم بتنويع نشاطها انطلاقا من معطيات ومعلومات حول بيئة العمل وبالتالي اعداد استراتيجيات الأعمال للنشاط النفطي (استراتيجية الإنتاج، التسعير، التوزيع والترويج) لبناء الاستراتيجية العامة للشركة باعتماد النفوذ الجيواقتصادي ومهاجمة الهيمنة الأمريكية :

أولا: النفوذ الجيواقتصادي لتوتال: انطلاقا من تصورات التخطيط الاستراتيجي تعتمد توتال على مجموعة من الاستراتيجيات هي:

أ) استراتيجيات التوسع الخارجي ودخول الأسواق الدولية: وهي التي تقوم على استراتيجيات التموين والتكامل العمودي–القبلي "Amant" التي تنشأ فروع في الدول النفطية النامية لنقل المواد الأولية نحو الصناعة التحويلية التي تتولاها فروع تنشط في الدولة الأم التي تراجعت بعد سياسات التأميم، لكن استطاعت مواجهتها بالاحتكار التكنولوجي، كما نجد استراتيجيات السوق والتكامل العمودي –البعدي "Aval" لتسويق منتجاتها النفطية إلى الدولة الأم من خلال شركات فرعية تعتمد على نقاط البيع (تعاقد مع المستثمرين المحليين) وورشات التركيب التي يتم فيها تحويل جزء من المنتج. كما تعتمد على استراتيجية ترشيد الإنتاج والتكامل الأفقي بعد التخصص العالي للفروع النفطية الإنتاجية في جميع مناطق العالم وبلوغ ميزة التفوق باعتماد الشركة الأم على استراتيجية تنظيم إنتاج سلعة بإنتاجها وتركيبها في أنحاء العالم.[1] إضافة إلى الحضور المالي والتقني في مناطق الإنتاج النفطي المتمثل في الاستراتيجية التقنية والمالية. ولقد برزت في إطار هذه الاستراتيجيات سياستين جديدتين هما:

[1] Pierre Jacquemot**, Op.cit,** P.139.

سياسة تنويع الانتشار الجغرافي: اعتمدتها توتال بتوجهها نحو محروقات شمال إفريقيا خاصة الجزائر وليبيا، فبعد أن استفادت من غياب تشريع نفطي في الاقليم في فترة الخمسينات والستينات اقتربت من السوق النفطية الجزائرية كسوق مستقبلية، حيث تنظر الشركة في بناء شبكة من 200 محطة في الجزائر كما تم توقيع شراكة بينها وبين شركة توتال في انجاز مركب كيماوي بأرزيو، وفي ليبيا من خلال استثماراتها في حقلي NC115، NC 186 بحوض مورزوق وحقل المياه العائمة في الجرف وحقل مبروك في حوض سرت من خلال توقيعها لاتفاقية استغلال مع الشركة النفطية الوطنية الليبية حتى 2032 ، وكما تنشط الشركة أيضا في قطاع انتاج الكهرباء والطاقات المتجددة.[1] وفي أكثر من 130 بلدا كما أشرنا سابقا[2]

سياسة توجيه الاستثمارات النفطية نحو مناطق الإنتاج الجديدة لتجاوز الخسارة الناتجة عن سياسات التأميم في دول الأوبيك، ولقد نشطت هذه السياسة في المناطق الصناعية (الولايات، ألاسكا وبحر الشمال) وهذه المناطق تمثل خاصيتين هما: صعوبة استغلالها تقنيا (حقول أعماق البحر والمناطق القطبية) وبالتالي نفقات باهظة، فعليه فان التوجه الجغرافي الجديد للاستثمارات النفطية نحو شمال أمريكا تفسر أن تأمين مصادر الطاقة والاستقرار السياسي مرتبطة بمناطق الإنتاج النفطي الجديدة، رغم اصطدامها بنفقات استشراف باهظة وتموينها مرتبط برفع أسعار النفط بصفة منتظمة لتمويل نشاطات الاستشراف مستقبلا.

ب) استراتيجيات كشط السوق: وهي التي تشمل استراتيجيتين متضادتين هما: "استراتيجية التركيز" في نشاط واحد (الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية) لعدم قدرتها على التنويع، و"استراتيجية التنويع" حيث تتجه إلى نشاطات أخرى مرتبطة بالمنتج الأصلي أو منتجات أخرى، وشمل التنويع صناعة الفحم والصناعة النووية، وتم التوسع نحو الغاز الصخري والرمل الأسفلتي، وخارج الطاقة بالتوجه إلى قطاعات المعدات الكهربائية، البناء، صناعة الفولاذ ...، لمواجهة ضعف استغلال مادة النفط ومراقبة التطور المستقبلي لسوق الطاقة. فرفع أسعار النفط تسمح بتمويل استغلال المصادر الجديدة من طرف الشركات النفطية التي طورت تكنولوجيات استغلالها خاصة تخصيب اليورانيوم وتمييع الفحم...، حيث تحولت إلى شركات طاقوية تهدف لتأسيس احتكار طاقوي جديد،[3] لكن هذه الاستراتيجية قد تأثرت بمشاكل تقنية وارتفاع أسعار الاستغلال والضغوطات الايكولوجية.

تقوم استراتيجية "توتال" التنويعية منذ 2007 بنشر نموذج نمو مستدام وبرنامج مدعم للاستثمارات ذات المردودية للاحتفاظ بقدرات الوصول والحصول على الطاقة وكذلك حماية البيئة[4]. وبهدف تطوير نشاطات

[1] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence, Op.cit,** P.08.
[2] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Op.cit**, P85-84
[3] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko,**Op.cit**, P. **27**
[4] TOTAL S.A, **Total : Document De Référence 2013, Op.cit,** P.08

استغلال وانتاج المحروقات، وتقوية موقعها العالمي كرائدة في سوق الطاقة عامة، وتقوية مكانتها في قطاع توزيع المنتجات النفطية خاصة في أوروبا وتطوير نشاطاتها البتروكيماوية في إفريقيا وأسيا والشرق الأوسط اعتمدت على تطوير تنافسية عملياتها وتعظيم فوائد التكتل والاندماج من خلال سياسة التأثير والتفوق التكنولوجي، حيث ترتبط الصناعة البارانفطية باعتمادها على التكنولوجيات الجديدة. ويحظى القطاع الفرنسي بالمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة، النرويج، وبريطانيا، حيث حقق رقم أعمال يقارب 11 مليار أورو للسنة، وتمثل 90 % من هذا الرقم خارج الحدود الفرنسية من خلال 350 شركة ناشطة، تحقق عشر شركات رقم أعمال يتعدى 150 مليون أورو في السنة، وتسير هذه الشركات من طرف مجموعة شركات بارابترولية* وباراغازية التي تنسق أسهم الشركات وضمان ترقية التكنولوجيات الفرنسية. وتنشط في قطاعات الاستكشاف والانتاج، الدراسات، نشاطات المناطق المغمورة...[1]

ثانيا: مواجهة مشروع هيمنة الولايات المتحدة والبحث عن دور تنافسي على الساحة الدولية

يشهد الوقت الحاضر هيمنة المشروع الأمريكي وسيطرتها على المسرح العالمي بعد ملئها لفراغ المشروع الأوروبي الذي دمرته الأداة العسكرية في الوقت الذي لم تؤكد الصين نفسها بعد كشريك فاعل في هندسة العالم رغم صعود مؤشرات تدعم ذلك. لكن ليس من الصعب معرفة أهداف ووسائل هذا المشروع الذي يمثل جزءا من خطاب السياسة الخارجية الأمريكية والتي تبرز كاستراتيجية بخمسة أهداف هي: تعطيل واستتباع الشركاء الأخرين في الثلاثية وتقليص قدرة تحركها خارج الإدارة الأمريكية، بسط النفوذ العسكري للحلف الأطلسي وتحويل قطع الفناء السوفييتي المفكك إلى محميات على طريقة أمريكا اللاتينية، السيطرة دون منافس على الشرق الأوسط وموارده النفطية، تفكيك الصين وضمان تبعية الدول الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل) ومنع قيام تكتلات إقليمية يمكنها أن تناقش في المستقبل قضايا العولمة، وفي الأخير تهميش مناطق الجنوب التي لا تشكل أهمية أو مصلحة استراتيجية.[2]ولقد كتب "كيسنجر" في كتابه "الهيمنة الأمريكية وإمحاء المشروع الأوروبي" بأن العولمة ليست إلا الكلمة الأخرى للقول بهيمنة الولايات المتحدة، فالحلف العسكري الذي يتكلم باسم المجموعة الدولية بمبدأ المعيارين محتقرا أداة الأمم المتحدة، جعل العالم اليوم يشهد انتشار موجة ثالثة من التدمير الامبريالي الجديد الذي تمثله قوة الشركات التي تتحكم بتوسع الأسواق ونهب الموارد الطبيعية والاستغلال المضاعف لاحتياط اليد العالمة في الأطراف، والتي أصبغت بخطاب جديد هو مقولة "واجب التدخل" باسم المفاهيم الإنسانية...[3]

* تبرز أهم مجموعات الخدمات النفطية الفرنسية في **Technip** و**Coflexip**و**Ipedex** و**Beicip-Franlab** و**Vinci** والتي ساهم المعهد الفرنسي للنفط في تأسيسها.

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.Cit**, P.125.

[211] سمير أمين، **مرجع سابق**، ص.102

[212] **المرجع نفسه**، ص112.

صحيح أن التطور البنيوي في علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول، وحتى النظام المركب في جيوسياسة النفط بين الفواعل المختلفة منذ السبعينيات قد استبعد تصادم عسكري بينها، لكن تدخلات الدول في إدارة العلاقات النفطية الدولية لا زالت تعبر بعلاقات القوة التي حملت بعدا اقتصاديا أكثر منه عسكريا،[1] فالتحليل الواقعي لا يستبعد هذا التنافس، أين تمثل مناطق الإنتاج النفطي الذي تتواجد الشركات الأمريكية فيها بالنسبة لتوتال تحديا دفعها لتقوية تحالفها ونفوذها مع الأنظمة النفطية كما أشرنا سابقا.[2]لكن في البداية لابد من تحليل السياسات النفطية للشركات الأمريكية لفهم طبيعة هذا التنافس، حيث تبرز استراتيجية المتعامل الأمريكي في مجال النفط في العديد من أليات الضغط وهي:

1) سعر النفط في الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية انطلاقا من التوازن الدولي للدولار: فتداول أسعار النفط تمثل أداة استراتيجية في العلاقات التجارية بين الولايات ومنافسيها الأوربيين واليابانيين والصينيين. فهدف الاستراتيجية الاقتصادي ونموذج تعديل سعر النفط هو تحقيق استقلال عن النفط الأجنبي على المدى المتوسط، وإيجاد دور مسيطر للآلة الإنتاجية الأمريكية مقارنة بمنافسيها. فلقد اتجهت إلى تبني خطة الاستقلال الطاقوي الذي يفرض سعر نفط مرتفع بربط حماية هيمنتها على الاقتصاد العالمي بضرورة الخروج من التبعية للنفط الأجنبي، وكذلك موقفها مع الممولين المؤقتين من الأوبيك لسوقها الداخلية وللتنافسية الاقتصادية والسياسية أمام شركائها ما جعلها ملزمة بقبول شرط رفع السعر الدولي للنفط لمنع تطورهم لتبعيتهم للنفط[3]. ما يسمح بمعادلة السعر الدولي والسعر الداخلي الأمريكي الذين كانا مرتفعان لارتفاع تكاليف استغلاله، وهو السعر الذي أصبح مرجع سوق النفط الدولي. وإضافة للهدف الطاقوي هناك أهداف اقتصادية هي أن ارتفاع أسعار النفط يساهم في تقوية الوزن الاقتصادي الأمريكي مقارنة بحلفائها الذين أصبحوا في تجاوز تأخرهم، فصعود الاقتصاد الأوروبي المرتبط بالنفط الأجنبي بما يعادل 80 % و90 % بالنسبة لليابان وكذلك الصين والهند يشكل تهديدا للزعامة الأمريكية للاقتصاد العالمي ما جعل الولايات أمام واقع رفع الأسعار لكبح خطرها.[4]

2) سياسة إعادة التوازن في العلاقات التجارية مع شركائها: تقوم على تحويل تبعية أوروبا واليابان والصين من نفط الأوبيك إلى تبعيتها إلى المصادر الطاقوية الأخرى كالفحم والنووي والغاز الصخري الذي تملك أولوية في هذا المجال لتفوقها التكنولوجي. ونجاح هذه الاستراتيجية قائم على ديمومة دور الأوبيك في فرض ضرائب باهظة على الشركات لاستغلالها للنفط، وعدم قدرة أوروبا على توحيد سياسة طاقوية وكذلك

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit**, P.71.
[2] Betsy Annen, **Op.cit,** P.67
[3] Amor Khelif**, Op.cit,** P.12.
[4] **Ibid,** P13.

الدور الدائم للشركات النفطية الأمريكية كمتعاملة رئيسية في دول الأوبيك وفي أكبر أسواق الاستهلاك لتراكم الموارد المالية المهمة لتحريك الاستغلال في الأراضي الأمريكية.[1]

3) **سياسة إعادة التصنيع:** وذلك لتحريف الديناميكية الاقتصادية للمتنافسين التي تكيفت مع الأوضاع السابقة حيث أصبحت تحتل المراتب الأولى في العديد من الصناعات، وهو ما فرض مراجعة سياسة الاستقلال الطاقوي وتطوير "نظام صناعي جديد" يقدم للولايات موقع مهيمن في السباق نحو التكنولوجيات. وهو الذي ساهم في إنجاحه "تخفيض أسعار النفط" وجذب الرأسمال الأجنبي وبالتالي تمويل هذه السياسة[2]. حيث تم حذف كل المشاريع الطاقوية باستثناء المجال النووي العسكري، وتوجهت إلى إعادة البنية الصناعية والبحث في الاستثمار في مجال التكنولوجيات الجديدة (الاعلام الآلي، الروبوتيك الصناعي، الاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية). ولقد ساهم عاملين مهمين في نجاح هذه السياسة هما: انخفاض قيمة الدولار لتقوية تنافسية الصادرات وسقوط أسعار النفط في الأسواق الدولية ما أثر على المشاريع التنموية والاستقرار الاقتصادي وتراكم الديون في دول الأوبيك، وإجبار الدول المستهلكة على تبني سياسة التنويع الطاقوي.[3] وتوجه الشركات النفطية الكبرى لاستغلال المشاريع الاستثمارية العملاقة في مناطق الإنتاج النفطي الجديدة بأثمان باهظة أو توجهها لتطوير الطاقات الجديدة ومشاريع خارج النفط.

انطلاقا من تحليل السياسات السابقة نلاحظ أهمية سعر النفط في صناعتها، حيث يمكن القول بأن تخفيض أسعار النفط يمثل بالنسبة لأمريكا مصلحة استراتيجية مهمة وثلاث حجج تدعم ذلك هي أن تراجع أسعار النفط يجعلها تستفيد من موارد مالية كانت موجهة لاستيراد حاجة سوقها من النفط في تمويل مشروعها الصناعي الجديد، كذلك تسمح بانطلاق الاقتصاد الغربي وبالتالي خلق سوق ديناميكي لامتصاص الصادرات الأمريكية وتخفض الضغوطات الاجتماعية (النتائج المباشرة للبطالة وانخفاض القدرة الشرائية)، كما قد يؤدي ضعفها إلى كبح التنافسية التجارية للقوى الصاعدة التي طورت سياسة التنويع الطاقوي. ولمواجهة تلك السياسات تبرز "أسعار النفط "في استراتيجية توتال باتجاهها إلى رفع سوق النفط بالمصادر الجديدة للنفط، ما يسمح بتشجيع التنافسية للمصادر الطاقوية الأخرى وتسمح للشركات النفطية تحقيق أهداف عدة كتغطية الخسارة في النشاط النفطي في دول الأوبيك، تقييم احتياطاتها الواقعة في المناطق التقليدية للإنتاج خاصة الشرق الأوسط، خلق فرص استثمارية جديدة في مصادر الطاقة الجديدة، تجسيد هيمنة طاقوية جديدة بالسيطرة على الطاقات البديلة، وهي الأهداف المرتبطة كما قلنا سابقا بتوجيه الاستثمارات النفطية نحو مناطق الانتاج الجديدة وتوسيع الاستثمارات نحو الطاقات الجديدة وإلى قطاعات خارج الطاقة.[4]

---

[1] Amor Khelif**, Op.cit,** P14
[2] **, Ibid,** P17
[3] Jean-Marie Chevalier, **Op.cit,** P119.
[4] Amor Khelif**, Op.cit,** P23.

المطلب الثالث: مواجهة تأثير صعود استهلاك أسواق البريكس للنفط على سوق النفط العالمية

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي تغيرت جيواستراتيجية العلاقات الدولية كثيرا، مما أثر على دور النفط في العلاقات الدولية، فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية حيث وصل استهلاكه إلى 75 م ب/ي سنة 2000 بعد أن قدر بـ 57 م ب/ي خلال 1973،[1] ولقد خرجت دراسة استشرافية للوكالة الدولية للطاقة للفترة (2003 –2020) إلى نمو في متوسط الطلب على الطاقة حصر ما بين 2 إلى 2.3 %، أين نجد حصة الطلب على النفط تبلغ 1.9 % ما يعني أن المصدر الأول للطاقة حتى 2020 على الأقل هو النفط الذي يبقى مادة غير متجددة والاقتصاد الدولي يبقى تابع لها، فالخصوصيات الديناميكية للطلب المتزايد عليه يسمح بتحليله كتبعية مؤسسة للاقتصاديات الصاعدة المعاصرة.

أصبح مصطلح "الاقتصاد الصاعد" اليوم ضرورة في تحليل سوق النفط العالمية بشكل عام وسوق النفط الجزائرية بشكل خاص، وهو ما جعل الاقتصادي "أنطوان فان أغتمائيل Van Agtmael" يطالب باستخدام مصطلح السوق الصاعدة الذي استعمله سنة 1981 ليشير به إلى مجموعة من الدول النامية الصاعدة التي تلقب اليوم بـ "مجموعة البريكBRIC " الذي استعمله الاقتصادي "جيم أونيل Jim O'Neill " في عام 2001 والمتمثلة في البرازيل، روسيا، الهند والصين، وذلك ليوضح تأثيرها في السوق النفطية، كما توسعت لتصبح "البريكس BRICS" بصعود جنوب افريقيا. وأضاف "ميشال جوقهغان Geoghegan" في سنة 2010 كل من كولومبيا، إندونيسيا، الفيتنام، مصر، تركيا[2] في الوقت الذي حددت فيه منظمة التعاون والتطور الاقتصادي(OCDE) أكثر من عشرين دولة تتمتع باقتصاد صاعد*.

ولقد اعتمد في تأسيس مفهوم الاقتصاد الصاعد على المؤشرات الاقتصادية والمالية، وكذا الإشارة إلى الدول التي تطالب بدور في الشؤون الدولية، ولوزنها الديمغرافي والاقتصادي، ولكن أيضا لقدراتها العسكرية وتأثيرها الدبلوماسي،[3] بمعنى أن تعريف اقتصاد صاعد يعتمد على شروط هي:

(1) تطور التجارة الخارجية مقارنة بالمبادلات الدولية، وهنا تظهر حصة الصين في التجارة الدولية التي تعدت 3.65 %في 2000 لتصل إلى 9.6 %سنة 2009 في فترة شهدت تضاعف المبادلات الدولية، وهذه الديناميكية التجارية سمحت لهذه الدول بتراكم احتياطات الصرف، ما سمح لها باكتساب التكنولوجيا

[1] Amor Khelif**, Op.cit,** P31.

[2] François Lafargue, **Des Economies Emergentes Aux Puissances Emergentes**, (France : Questions Internationales Nº 51 – Septembre-Octobre 2011), P101.

* الاقتصاديات الصاعدة التي صنفتها OCDE هي الهند، اندونيسيا، جنوب افريقيا، الارجنتين، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، البيرو، المجر، جمهورية التشيك، بولونيا، تركيا، الفلبين، تايلاند، ماليزيا، إيران. والتي تتميز بخصوصيات أهمها ارتفاع الطلب على الطاقة خاصة النفط، تحسن شروط حياة السكان التي برزت في ارتفاع مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB)على عدد السكان ومؤشر التنمية البشرية والمشاركة النشيطة في المبادلات الدولية.

[3] François Lafargue, **Op.cit**, P101

ومواد الاستهلاك في الخارج، كما اعتبرت كل من الصين، روسيا، تايوان والبرازيل في 2010 من أهم الدول الأولى المتمتعة باحتياطات من العملة الصعبة.

(2) ارتفاع الناتج الداخلي الخام والدخل حسب السكان: ففي 1990 تمثل دول "البريكس" ما يعادل 8.4 %من الثروة العالمية، والتي أصبحت اليوم تقدر بـ 16 %مقارنة بـ 24 % بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و27 % للاتحاد الأوروبي، وهي نسبة النمو التي قدرت بـ 8%. (أنظر الجدول أسفله)

(3) التواجد الدائم للرساميل الأجنبية من خلال استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم يستقبل اقتصاد دول البريكس والسعودية والمكسيك في 1990 إلا ما يعادل 5.3% من قيمة الاستمارات الأجنبية المتركزة في العالم، ولكنها وصلت خلال 2010 إلى 10.5%والتي بلغت قيمتها ما يعادل 1870 مليار دولار (60 %متمركزة في الولايات المتحدة).

(4) امتلاك شركات ذات وزن عالمي تتمركز في العديد من الدول أين يعتبر رأسمالها بالأغلبية، ومن خلال 500 شركة عالمية الأولى المصنفة حسب رأسمالها نجد الشركات الصينية (بتروشاينا وCNPC) والهندية (RELIANCE والشركة الهندية للنفط والغاز الطبيعي ONGC) والبرازيلية (PETROBRAS وVALE)، ففي فترة ما بين 2000 و2009 تضاعف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصاديات سبع مرات خاصة قطاع النشاطات الاقتصادية والطاقوية.

(5) اقتصاد صاعد نتيجة الدينامية الديموغرافية وارتفاع الاستهلاك حيث أصبحت الصين مثلا في 2009 أول سوق للسيارات عالميا أمام الولايات المتحدة بتسويق ما يتعدى 13 مليون وحدة[1]

الجدول رقم 09: نسب وتوقعات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2013 و2016

الدول	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016
الولايات	2.2	2.4	3.6	3.3
إ. الأوروبي	-0.5	0.8	1.2	1.4
اليابان	1.6	0.1	0.6	0.8
بريطانيا	1.7	2.6	2.7	2.4
روسيا	1.3	0.6	-3	-1
الصين	7.8	7.4	6.8	6.3
الهند	5.0	5.8	6.3	6.5
البرازيل	2.5	0.1	0.3	1.5
المكسيك	1.4	2.1	3.3	3.9
جنوب افريقيا	2.2	1.4	2.1	2.5

Source: Overview of the IMF's World Economic Outlook Projections, World Economic Outlook Update, January 2015, P3.

[1] François Lafargue, **Op.cit**, P103-104.

انطلاقا من تحليل الاقتصاد الصاعد والأسواق المحتملة يمكن تحديد صنفين من الدول الصاعدة وهي الصين والهند والبرازيل وتضاف إليها روسيا التي تتأثر بأسعار النفط في السوق الدولية كما تتأثر بالضعف الديمغرافي وتراجعه. أما الأسواق الأخرى المحتملة فتشمل كل من المكسيك، جنوب افريقيا، اندونيسيا، تركيا وكذلك تايلاند،[1]وهي الدول التي ازداد طلبها للطاقة ما شكل تنافسا على الصناعة النفطية لتوتال في ظل تحول إمدادات النفط من استغلال شركات الأقطاب الاقتصادية الغربية نحو الصين والهند والأسواق الصاعدة الأخرى وبالتالي صعود دور استثمارات شركاتها النفطية، مع أن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ على طلبها المرتفع ومرتبتها الأولى عالميا، كما أصبحت الصين اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط عالميا باستهلاك ما يعادل10.7 مليون برميل لليوم متجاوزة اليابان التي تستهلك ما يقارب نصف استهلاكها أي 4.55 م.ب/ي لسنة 2013 ، كما صعدت كل من الهند باستهلاك يقدر بـ3.72 م.ب/ي وروسيا بـ3.31 م.ب/ي والبرازيل بـ2.97م.ب/ي متجاوزة الدول الأوروبية الصناعية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا **(أنظر الجدول أسفله)**.

الجدول رقم 10: استهلاك الدول للنفط بالألف برميل لليوم (kbbl/j)

مرتبة	الدول	2010	2011	2012	2013
1	الولايات المتحدة	19 180,1	18 882,1	18 490,2	**18 887**
2	الصين	9 330,2	9 852,1	10 276,8	**10 756**
3	اليابان	4 455,5	4 470,7	4 726,3	**4 551**
4	الهند	3 255,4	3 410,5	3 621,8	**3 727**
5	روسيا	2 992,1	3 115,0	3 195,5	**3 313**
6	البرازيل	2 621,8	2 721,6	2 806,9	**2 973**
7	ألمانيا	2 469,6	2 396,6	2 388,4	**2 382**
8	السعودية	2 371,4	2 816	2 861	**3 075**
9	كوريا الجنوبية	2 268,5	2 257,7	2 301,0	**2 460**
10	كندا	2 264,6	2 266,0	2 280,8	**2 385**
11	المكسيك	2 080,4	2 113,4	2 144,1	**2 020**
12	إيران	1726.4	1700	1709.4	**2002**
13	فرنسا	1 833,4	1 792,4	1 739,8	**1 683**
14	بريطانيا	1 621,5	1 583,8	1 502,7	**1 503**
15	إيطاليا	1 544,2	1 493,8	1 352,8	**1 308**
16	إندونيسيا	1 465,5	1 534,7	1 590	**1 623**
17	اسبانيا	1 441,0	1 385,3	1 289,0	**1 200**
18	سنغافورة	1 380,1	1 380	1 380	**1 259**
19	أستراليا	1 059,7	1 104,6	1 126,1	**1 026**

Source: BP Statistical Review of World Energy2014 , in: http://www.bp.com

[1] François Lafargue, **Op.cit**, P .104.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الدول التسعة عشر تستهلك أكثر من مليون برميل لليوم، وتحظى الأسواق النامية الصاعدة المراتب الأولى من حيث الطلب على الاستهلاك النفطي نتيجة التحولات الحاصلة في النمو الدولي، الذي أسفر إلى ازدياد الطلب على مادة النفط، وهو الطلب المرتبط بنتائج التطور التكنولوجي[1]، حيث تتميز هذه الأسواق بنخبة علمية بمستوى عالي مع أنها اختارت التوجه نحو الغرب خاصة إلى الولايات المتحدة التي تمثل بيئة فعالة للشراكة*، وهي اليوم أمام رهان مهم هو تشجيع رجوع نخبها لدعم البحث التكنولوجي المحلي والمشاركة في تأسيس جامعات فعالة كجامعة "جياو تونغ بشنغهاي" التي أصبحت بها الصين في 2008 خامس بلد من حيث براءات الاختراع بعد اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا، ما سمح لشركاتها فرض شروطها التصنيعية وتجاوز تأخرها.[2]

ولقد برز أثر ضغوطات تنافس الشركات النفطية الوطنية وما فوق الوطنية لهذه الدول على توتال بتفسيرات نظرية رأت في سلوكها في فترة العولمة كتحرك سياسي مرتبط بفهم التوازن بين المصالح التجارية والمصالح السياسية. فتدويل شركات نفط العالم النامي تمثل منذ 2005 ما يقارب 15 % من سيولة الرأسمال المنتج حيث أصبحت الدول الصاعدة تساهم في حركة الاستثمارات الأجنبية والرساميل أين استثمرت 500 مليار دولار في الخارج، وهي الظاهرة التي أدت إلى الدعوة لإعادة النظر في الشركات ما فوق الوطنية التابعة لهذه الدول، حيث برزت أطروحة "جون ماتيوس" سنة 2006 حول إذا ما كانت أدوات سياسية للدول الوطنية في ظل ما يعرف بميزان المصالح.[3] ولقد تخصص في تحليل هذه الشركات في فترة الثمانينيات كل من "والس Wells" و"كومار Kumar"، حيث وجدا أن شركات الدول النامية المتأثرة في الثمانينيات بضعف التكنولوجيا والإنتاج المحدود لتركيزها على حماية وتوسيع صادراتها دون تأمين إمدادات المواد الأولية قد شهدت تحولات منذ التسعينيات أسماها كل من دانينغ، هوستيل Hoestel ، ونارولا Narula بالموجة الجديدة[4]، فمنذ هذه الفترة إلى 2005 لوحظ تضاعف حصة الدول النامية في الاستثمارات العالمية خمس مرات، حيث وصل اجمالي الرأسمال الأجنبي إلى 1300 مليار دولار سنة 2005 بعد أن كان لا يتعدى 72.3 مليار دولار سنة 1980هذا كميا، أما كيفيا فقد أصبحت هذه الشركات فواعل مؤثرة في العلاقات الدولية النفطية كما استفادت من علاقات الاتصال المترابطة للاقتصاد العالمي الجديد حسب أبحاث "غولدستاين" و "بوناغليا" و"ماتيوس" في 2007 حيث أصبحت الشراكة الاستراتيجية منهج الدول الصاعدة

---

[1] Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Op.cit**, P29.

* جل الاختراعات في Silicon Valley بكاليفورنيا تعود إلى باحثين أجانب كالهندي Sabeer Bhatia مؤسس Hotmail وArun Netravali مخترع Mpeg والصيني Jerry Yang مؤسس شركة Yahoo والروسي Sergei Brin مؤسس Google، كما يمثل ثلث الطلبة الاجانب في الولايات المتحدة من أصول دول البريك.

[2] François Lafargue, **Op.cit,** P104.

[3] Pablo Gabriel Ferreira, **Les Théories Des Firmes Transnationales Issues Des Pays En Développement Et Les Pétrolières Etatiques : Les Cas De PDVSA Et PETROBRAS,** (Montréal : Cahier De Recherche – CEIM, Aout 2010), P04.

[4] **Ibid,** P.05

لتوسيع نشاطاتها في الخارج، وأصبح التدويل مدخلا للأسواق العالمية، وهو الدور الذي برز جليا بالنسبة للصين التي أصبحت استثماراتها تنافس القوى الكبرى خاصة في افريقيا (أنظر الخريطة أسفله).

الخريطة رقم 07: التواجد الصيني في القطاع النفطي في إفريقيا

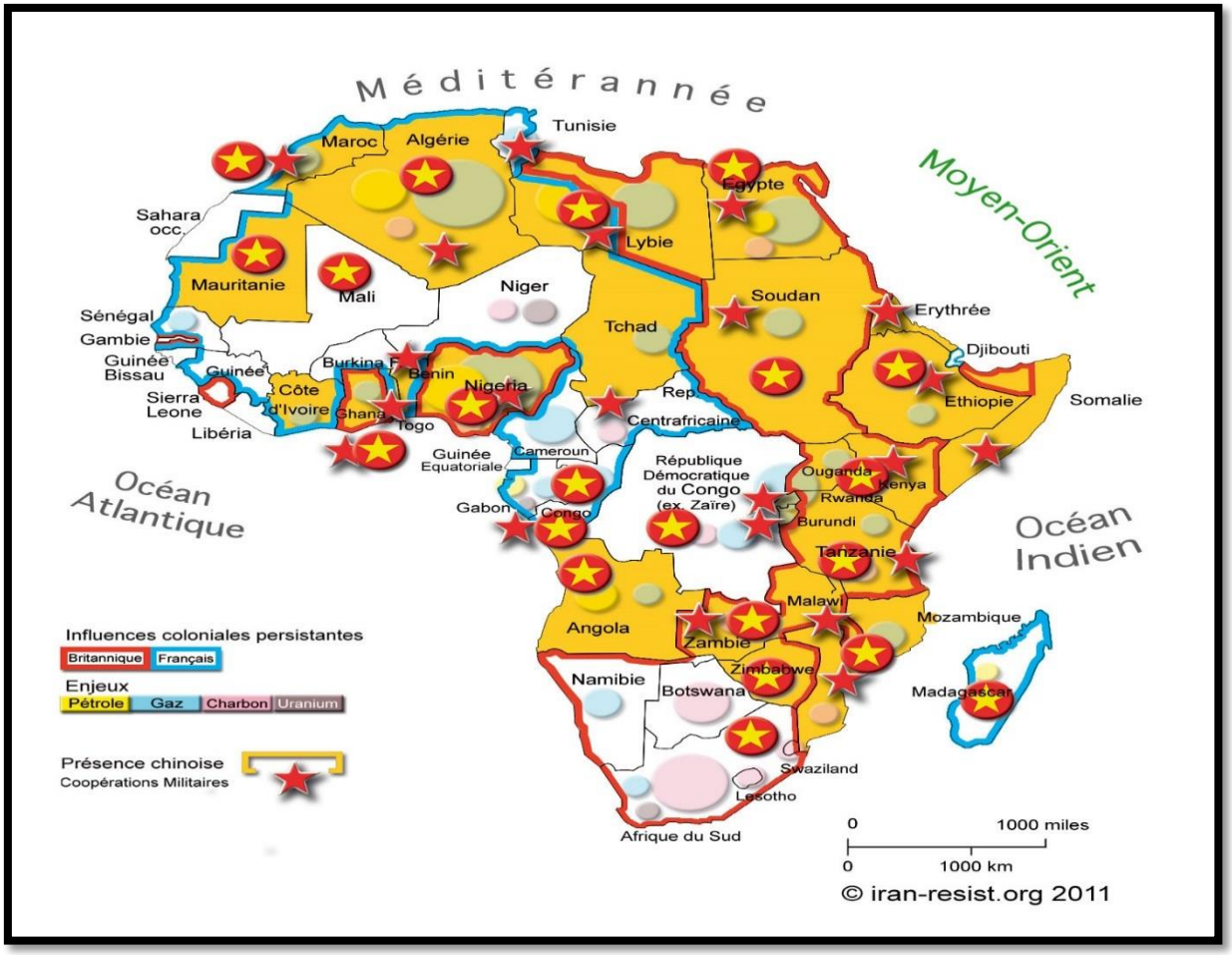

Source: iran-resist.org 2011.

ولو نعود إلى كتاب "لويس والس" "شركات العالم الثالث عبر الوطنية"(1983) في تفسيره لنظريات الشركات الوطنية نلاحظ استعمال سياسة المشروع المشترك coentreprise كاستراتيجية للتدويل، والاستثمار في دول أخرى بنفس مستوى التنمية، وكذا الاستثمار في نفس المنطقة الجغرافية، وانطلق تحليله من البراديغم الانتقائي ونظرية دورة المنتج، كما اعتمد على مصطلح "مزايا الشركات" الذي يوجه الشركات للاستثمار في الخارج مع صعوبة منافسة الأسواق التي تنتشر فيها الشركات الكبرى.[1] فالميزة الأولى هي المنافسة والقدرة على تبطينها بمعنى تحويل الميزة لمصلحة، ارتبطت بتطوير تكنولوجيات جديدة متكيفة والسوق المحلية التي تسمح للمستثمرين تطبيقها في أسواق متماثلة في الخارج في إطار منطقتهم. بمعنى تكيفها والقدرة على صنع معدات تتكيف ومستوى طلب السوق المحلية والتي قد تصدر الى الخارج، كما أنها اتجهت إلى استعمال

[1] Pablo Gabriel Ferreira, **Op.cit,** Pp.06-07.

المواد المحلية وإحلالها محل المواد المستوردة. والنتيجة هي أن الجيل الأول من هذه الشركات قد تميز بالقدرة على التكيف، المرونة والإنتاج على مستوى محدود، وتضاف لها خصوصية أن انتاجها مرتبط بأسعار ضعيفة بدون علامة تجارية تجعلها في علاقة مباشرة مع الأخر عكس الشركات الكبرى التي تعتمد على وسيلة السعر.[1]كما تعتمد هذه الشركات على الروابط الاثنية المتواجدة في الخارج للسيطرة على قطاع معين خاصة الصناعة المصنعة.

لكن هل هذه الخصوصيات أصبحت هي نفسها اليوم؟ لقد طرحت فرضية أن نفقات البحث والتنمية في دول هذه الشركات ضعيفة مقارنة بالشركات التقليدية، حيث يعتمد "دانينغ" على نموذج الاستثمار والتنمية باعتماد الانتقاء في التحليل بالبحث في العلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو الاقتصادي حيث اتخذ الدخل (نصيب الفرد Per Capita) كمؤشر للتنمية والتطور، فالشركة تختار الدولة التي سيستثمر فيها انطلاقا من العوامل المؤثرة على الأنشطة الإنتاجية، التسويقية، نظم الإدارة، تكاليف الإنتاج ونظم البحث التي جمعها في "نموذج(O.L.I)[2]الذي يعني "تنظيم" الميزة الاحتكارية و"التوطن" المرتبط بعوامل شرحناها في الفصل الأول، و"العالمية" بمعنى إحلال السوق بفرض أعلى درجات الحماية على حقوق الابتكار والتكنولوجيا. ولقد انطلقت تحليلاته من مصطلح "الجهوية" بمعنى تمركز الاستثمارات الأجنبية في المنطقة نفسها، كما يبرز تدخل الدولة في وضع سياسات عدة كدعم منتوجات معينة والتأسيس لقروض خاصة للاستثمار المباشر في الخارج من أجل شركاتها، حيث يرى أصحاب البراديغم الانتقائي بأن هذه الشركات تعتمد على الميزة لتوسيع نشاطاتها في الخارج، أما "ماتيوس" فيرى بأنها توسع نشاطاتها في الخارج بهدف الحصول على الميزة. بمعنى تصبح عالمية للحصول على المزايا وليس العكس، وهنا وضع "ماتيوس" براديغم جديد يقوم على ثلاث استراتيجيات هي المشاركةAssociation والرفع Levier والتعلم Apprentissageلىناقض براديغم دانينغ لبلوغ التكنولوجيات وتطوير فعاليتها في التسيير[3].

إذن أصبحت حكومات الدول الصاعدة تشجع شركاتها في توسيع نشاطاتها الدولية لبلوغ أهداف سياسية واقتصادية خاصة الشركات النفطية الصينية التي تقوم باستثمارات عملاقة في المجال النفطي الأجنبي لتأمين امداداتها الطاقوية أمام طلبها الداخلي الذي يتعدى احتياطاتها النفطية المحلية. وتهيمن اليوم الشركات الوطنية على السوق النفطي الدولي لتواجدها التنافسي القوي الذي يمثل 93%، ما منح للشركات الوطنية المنتجة سلطة مهمة تتحول عادة إلى أدوات سياسية واقتصادية واستراتيجية للدول[4]. فمردودية شركات الدول

[1] Pablo Gabriel Ferreira, **Op.cit,** P.09.
[2] Organisation, Localisation Et Internalisation (OLI).
[3] Pablo, **Op.cit,** P.14.
[4] Pablo Gabriel Ferreira, **Op.cit**, P.17.

الصاعدة سمحت لهذه الدول بالبروز كفاعل سياسي واقتصادي، بل طرح نظرة مشتركة لإصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي والدبلوماسي*.

انطلاقا من التحليل السابق ظهر الرهان الذي قرأته شركة توتال لمواجهة هذا الصعود بالاعتماد على استراتيجية الأمن الطاقوي الذي اتفقت الشركات النفطية اليوم على تعريفه بأنه اكتساب الطاقة من خلال عمل الشركات النفطية وللشروط الاقتصادية لنقلها، ويمكن فهم المفهوم من خلال مقاربة اقتصادية للساحة الطاقوية التي تقدم معطيات مرتبطة بالتحليل الجيوسياسي. فتطور الطلب العالمي للطاقة مرتبط بصفة مباشرة بعاملين متناغمين هما الديمغرافيا والنمو الاقتصادي وهو الذي تتميز به الدول الصاعدة[1]، وهو ما يساعد على تحليل علاقة قوة وضعف الشركة النفطية توتال بسياسة الأمن الطاقوي التي ترتبط بثلاث عوامل رئيسية هي ارتفاع الطلب على الطاقة (الاقتصاد الصاعد) والتبعية للواردات الطاقوية والتوترات السياسية في مناطق انتاج النفط، وأهم التحديات التي سطرتها لتجاوزها هي تحقيق احتياطات نفطية للاستعمالات الحساسة بمعنى النقل، التعبئة الأولية للموارد البعيدة التي لها أثار سلبية ضعيفة على البيئة، وتطوير طاقات غير باعثة للكربون وطاقات بديلة ونووية، وتقوية مساعي اقتصاد الطاقة وتحسين الفاعلية الطاقوية.[2]

ولقد اتجهت توتال من هذا المنطلق إلى مجموعة من الوسائل لضمان أمن النفط، وهي التي شرحها الباحث "سعد حقي توفيق" في مقال له بعنوان "التنافس الدولي وضمان أمن النفط" نشره في "مجلة العلوم السياسية"[3] في خمس وسائل هي: الاعتماد على حلفاء موثوق بهم بربط علاقات جيدة مع الأنظمة، سياسة الخزين الاستراتيجي ببناء خزين نفطي في مناطق جديدة غير التقليدية، تنويع مصادر استيراد النفط، حماية امدادات الطاقة وتوسيع سياسة الاستثمارات.

* حصلت دول البريكس منذ 2014 على نسبة 13.5 %من حقوق التصويت داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مقابل 9.98 % سنة 2010، وأصبحت الصين ثالث مؤثر في المؤسستين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (45.9 %من حقوق التصويت)، كما تدافع الهند والبرازيل وافريقيا الجنوبية على اصلاح مجلس الامن الاممي بسعيها في الحصول على عضو دائم فيه.أما روسيا فقد أسست سنة 2001 لمنتدى الدول المصدرة للغاز (FPEG) الذي قد يصبح منظمة عالمية للغاز كمنظمة الأوبيك.

[1] Merdaoui Mustapha, Bezzi Abdelkrim, **Op.cit,** P.73.

[2] **Ibid,** P.92

[4] سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، **مجلة العلوم السياسية، (**بغداد: دار النشر والطباعة، العدد 34، 2011)، ص09.

الفصل الثالث:

الآليات الجزائرية لمواجهة تداعيات السياسة الطاقوية لشركة توتال على سوق النفط الجزائري

إن فهم التحديات المعاصرة التي تواجهها الأسواق النفطية الوطنية عامة والسوق النفطية الجزائرية خاصة نتيجة أثار نفوذ الشركات النفطية المتعددة الجنسيات مرتبط بالرجوع إلى النظام الدولي الكلي المتمثل في الطابع الرأسمالي ، حيث أشارت تحليلات "ماركس" حول سقوط الرأسمالية إلى وجود جانبين فيه هما: استلاب سلعي متحكم بإعادة انتاج المجتمع في جملته وليس في نظامه الاقتصادي فقط ، وحركة هذا المجتمع غير المستقر عضويا بإعادة انتاج نظام اقتصادي لا متوازن بإنتاج أخر لا متوازن. فتطور الرأسمالية غير موجود خارج صراع الطبقات وأزمات الدول والسياسة ولا التاريخ. فمواجهة النظام الرأسمالي انطلاقا من أجزائه الاستغلالية (الشركات) يستوجب الخروج من نمط الإنتاج الرأسمالي والانخراط في حقل المادية التاريخية ، بكشف التناقضات الاجتماعية للنظام العالمي باعتماد حل الحركة العمالية الماركسي لتجاوز تناقضات الرأسمالية (تناقض الأطراف والمراكز) بإضعاف الاستلاب الاقتصادوي والاستقطاب الهائل للثروة. ويمكن لهذا المشروع أن يتحقق في إطار تجاوز المؤشرات المثبطة التي وضعها النظام بنقد فجوة الأطراف والمراكز ، لكن ذلك يحتاج إلى تحرر المواطنين بعودة الإدارة والقرار لهم بعيدا عن تسلط الدولة المعولمة التي تفرض سياسات الشركات المتعددة الجنسيات ومالها على حساب الطاقات الإبداعية الوطنية.

وعودة إلى الطبيعة الاستغلالية لتوتال على سوق النفط الجزائري وأمام الأخطاء التي ارتكبتها سياسات الحكومة الجزائرية المتعاقبة ليس فقط في طبيعة مناقشة السياسة النفطية ، وإنما في طبيعة الصناعة الجزائرية ككل التي لم تستفد كثيرا من هذه السوق لتعد لمواجهة العولمة والتحول إلى أداة الإنتاج ، في وقت عبر عنه البروفيسور الجزائري المختص في شؤون النفط "شمس الدين شيتور" في كتابه "جيوسياسة النفط والعولمة" أن سياسة شراء السلم الاجتماعي كلفت البلد تأخرا عن رهان اللحاق التكنولوجي وبناء صناعة تنافسية شاملة تواجه استغلال أفكار اللبرالية الجديدة ، كما أن طبيعة نظام التكوين-سوق العمل ليس معدا أمام هذا الرهان الذي بإمكانه أن يطور القطاع النفطي الجزائري ومواجهة التحركات الجيوسياسية والجيواقتصادية لشركة "توتال" وشركات أخرى اليوم في ظل ما يعرف ببداية حروب إعادة تقسيم موارد المعمورة التي يشهدها العالم بداية من القرن الحالي أمام الفواعل النفطية الاحتكارية ، ولم يمثل أولوية الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال ، باعتبار أنه لا يمثل قطاعا انتاجيا بالمعنى الاقتصادي وإنما يواصل توسيع جيش البطالين.[1] ما فرض اتجاه الجزائر إلى إصلاحات في الجانب الطاقوي لمواجهة هذا الاستغلال الجديد ، وهو ما سنعالجه في هذا الفصل الأخير فيما يأتي:

-السياسة الطاقوية الجزائرية: الأسس العامة أمام رهانات الضعف الداخلي والضغط الخارجي

-آليات التصدي والمواجهة في السياسة الطاقوية الجزائرية

-المنظور المستقبلي لسوق النفط الجزائري في ظل آثار استغلال وهيمنة شركة "توتال.

[1] Chems Eddine Chitour, **Géopolitique Du Pétrole Et Mondialisation**, (Ben Aknoun : Office Des Publications Universitaires, 1998), Pp.248-252.

المبحث الأول: السياسة الطاقوية الجزائرية: الأسس والتوجهات العامة أمام رهانات الضعف الداخلي والضغط الخارجي

تعيش الجزائر كباقي معظم دول العالم النامي التي تمثل اليوم أكثر من 130 دولة والتي فيها أكبر نسبة من سكان العالم بعيدا عن حركة الإنتاج الدولي (باستثناء قطاع المحروقات)، حيث لا يتعدى نصيب انتاجهم 20% من الناتج العالمي في الوقت الذي تمتلك ثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة، ولقد اعتمدت الجزائر حسب تفسيرات الاقتصادي العالمي "تشاكين" على سياسية استيراد المنتوج الأجنبي نتيجة الاهتمام المفرط بصادرات القطاع الطاقوي بدلا من استغلاله لحفظ النمو المحلي وتحسين الإنتاج والتنافس في القطاعات الأخرى، ما أعطى حوافز في مجال التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي غير المقيد، وهو الذي أثر سلبا على سياساتها الطاقوية وعمالها أمام التطور التكيفي لنشاط الشركات النفطية مع التغيرات المختلفة بتنويع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي إلى مصادر طاقوية أخرى تعزيزا سيطرتها والمحافظة على هيمنتها الاقتصادية. وهو ما عرضها لسياسة الاستغلال المستدام من الشركات خاصة الفرنسية.

يفسر ارتباط تاريخ السياسة الطاقوية الجزائرية بشكل عام كأحد السياسات العمومية الحيوية في أهداف الدولة الجزائرية بصراع فرنسي جزائري على النفط حصرته الباحثة الفرنسية "نيكول غريمود Nicole Grimaud"، في مستويين: ثنائي يركز على المصلحة الوطنية لكل طرف، وتفاعل متعدد يقوم على كم هائل من المتغيرات التي تؤثر في اتخاذ القرارات على مستوى السوق النفطية العالمية[1]، وهي السياسة التي دعمت بخطاب طاقوي تميز بربط النفط بدم الشهداء وتأميمه بـ نوفمبر اقتصادي جديد، ورهانه بمراقبة الرأسمال الأجنبي في المجال النفطي خاصة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي سيمنح للدولة العملة والتقنيين والآلات، تقوية الاقتصاد الوطني بالصناعة الثقيلة أو ما يعرف بنظرية الصناعات التصنيعية (تعتمد على النفط) التي تبناها "فرانسوا بيرو Perroux" ونقلها "غزالي" إلى الجزائر، وتقوية تحركها داخل منظمة الأوبيك لدعم موقفها إقليميا ودوليا،[2] إلا أن السياسة قد صادفتها صعوبات انهيار الأسعار وضغوطات لبرالية الصناعة النفطية التي طرحت عودة الاستغلال التقليدي، وهو ما سنشرحه فيما يأتي:

المطلب الأول: رفع الاحتياطات الوطنية للنفط بتكثيف جهود البحث والاستكشاف

تعتبر أولوية رفع الاحتياطات أحد التحديات التي تواجهها صناعة المنبع للدول المنتجة للنفط، لما تلعبه من دور في دعم مشاريع التنمية الوطنية، وجعل أسواق النفط الوطنية أكثر مرونة في التحركات الجيوسياسية والجيواقتصادية، وهي التي تمثل اليوم أحد الرهانات التي تتحداها الشركات النفطية ودولها، وتمثل جزءا من سياساتها الطاقوية التي تضمن تدفق المادة وبالتالي عائداتها من الرساميل، وتدخل السياسة الطاقوية الجزائرية

[1] Nicole Grimaud, **Op.cit,** P1276.
[2] **Ibid,** P.1280

في قلب هذا الرهان لحماية مصلحتها الوطنية، لكن يجدر بنا أولا تحليل معطيات القطاع الطاقوي الجزائري الراهن بشكل عام والنفطي بشكل خاص. فقد أظهر التقييم الطاقوي الوطني لسنة 2013 حسب سلطة تعديل المحروقات وقراءة الدكتور "عبد الرحمان مبتول" بأن تقرير وزارة الطاقة والمناجم لسبتمبر 2014 الذي قدم تقريرا تقييميا لسنة 2013 قد وضح بأن الإنتاج النفطي الوطني المتوفر (الإنتاج الوطني والتخزين والاستيراد) يعادل 154.6 مليون طن معادل نفط بتراجع قدر بـ 3.8 % مقارنة بـ 2012، أما الإنتاج التجاري للطاقة الأولية فقد انخفضت بـ 3.9% أي 148.8 مليون طن معادل نفط، ولقد برز الإنتاج النفطي للجزائر بتحليل فترة ما بين 2004 و2013 بالاستقرار في حدود ما بين 1.7 إلى2 مليون برميل لليوم من إجمالي النفط والسوائل الأخرى (النفط الخام، الكوندنسات)، وهو ما يمثل نسبة 2.2 %على المستوى العالمي، حيث تنتج منطقة حاسي مسعود ما يعادل 40% من اجمالي الإنتاج النفطي بما يقدر بـ 1.2 مليون برميل لليوم وأنتج حقل المرك* 165000 برميل لليوم خلال الربع الأول من 2014.[1] أما انتاج النفط الخام فنجده محصورا في حدود 1 إلى 1.5 مليون ب/ي، وهو الإنتاج الذي أصبح اليوم خاضعا لمتغير الاستهلاك الداخلي، فقد أصبح الطلب على المواد النفطية حسب التقرير السابق في تزايد مستمر قدر بـ +7 % خاصة مادة القطران.**(أنظر الشكل رقم03)** أما الاستهلاك النفطي فقد بلغ 38.4% أي ما يتراوح بين 15 إلى 20 مليون طن للسنة خاصة وقود السيارات، كما عرف استهلاك قطاعي الصناعة وBTP ارتفاعا قدر بـ 3.7% ليصل إلى 8.2 مليون طن من النفط(MTEP)خلال استهلاك الصناعات المصنعة (7%) ومواد البناء (5.3%)، في حين نجد أن استهلاك قطاع النقل قد ارتفع بـ 3.9% ليصل إلى 13.9 م.ط.ن نتيجة لارتفاع استهلاك النقل البري علما أن 90 % من المنتجات النفطية تستهلك من طرف هذا القطاع، أما الاستهلاكات الأخرى فقد بلغت 16.4 م.ط.ن بارتفاع يقدر بـ9%.[2] كما يتأثر إنتاج النفط بضخامة نفقات استغلاله نتيجة تواجده في العمق وكذلك تواجده بعيدا عن موانئ التصدير (800 إلى 1000 كم) ، وتمثل صادرات الجزائر من المحروقات ما يقارب 70 مليون طن بقيمة مداخيل تعدت 63.8 مليار دولار في سنة 2013 والتي تراجعت عن سنة 2012 التي بلغت 69.8 دولار بسبب تخفيض صادراتها حسب وزارة الطاقة والمناجم، وسمحت هذه المداخيل للبلد بلوغ 194 دولار كاحتياط للمبادلات الأجنبية نهاية 2013 حسب البنك المركزي الجزائري،[3] أين تستغل شركة سوناطراك اليوم 80% من إجمالي الإنتاج الجزائري من المحروقات في حين تستغل الشركات النفطية العالمية 20%[4].

---

* تستغله سوناطراك بالشراكة مع شركتي أناداركو وطاليسمان للطاقة وشركتي كونوكو فيليبس ومايرسك Maersk للنفط

[1] Vincent Thébault et autres, **Géopolitique De L'Afrique Et Du Moyen-Orient,** (Paris : Ed, Nathan, 2009), P285

[2] Abderrahmane Mebtoul, **Algérie-Bilan Energétique 2013 : La Production D'énergie Primaire Reste Dominée Par Le Gaz**, Samedi 13 Septembre 2014, Consulté à 17h13.
File : ///D : /Total /Algérie Energie/Algriebilanproductionenergieprimairegaz.Htm

[3] U.S.Energy Information Administration, **Country Analysis Brief: Algeria,** (United States, July 24, 2014), P01.

[4] **Ibid,** P.03.

ونتيجة لضغوطات السوق الوطنية وكذلك طبيعة ضغوطات البيئة الدولية قامت الحكومة الجزائرية بمراجعة قانون استغلال المحروقات لعام 2013 لجذب المستثمرين الأجانب في المشاريع الجديدة التي تسعى لرفع احتياطاتها من النفط واستكشاف أقاليم أخرى أهمها المناطق المغمورة في المتوسط والاتجاه نحو استغلال الغاز الصخري الذي قوبل بالضغوطات الشعبية كما أشرنا سابقا، وهي السياسة التي يتوقع دفعها نحو الاستثمار في استكشافات جديدة لتطوير احتياطاتها خاصة النفطية، التي تبلغ حسب توقعات صحيفة النفط والغاز (OGJ) المنشورة في جانفي 2014 بما يعادل 12.2 مليار برميل مؤكد من النفط الخام، وتمثل منطقة حاسي مسعود ما يعادل 3.9 بليون برميل أي ما يعادل 71% ، بمعنى أن الدراسات الجيولوجية اليوم مرهونة بضرورة رفع ميزانية الاستكشاف في حقول أخرى، فحسب ما قدمته شركة سوناطراك في هذا الصدد فإن 3/2 من الإقليم الجزائري لم يستكشف بعد، ومعظمها تتواجد في الشمال خاصة في المناطق المغمورة(Offshore)، ولقد طرحت الحكومة الجزائرية 31 رخصة استكشاف منذ 2014 موزعة كالتالي: 6 في كل من الشمال والشرق و7 في الوسط و12 في الجهة الغربية.[1]

الشكل رقم 03: منحنيات بيانية تبين إنتاج النفط والسوائل الأخرى (الكوندنسات والغاز الطبيعي والمواد المكررة) والاستهلاك النفطي في الجزائر

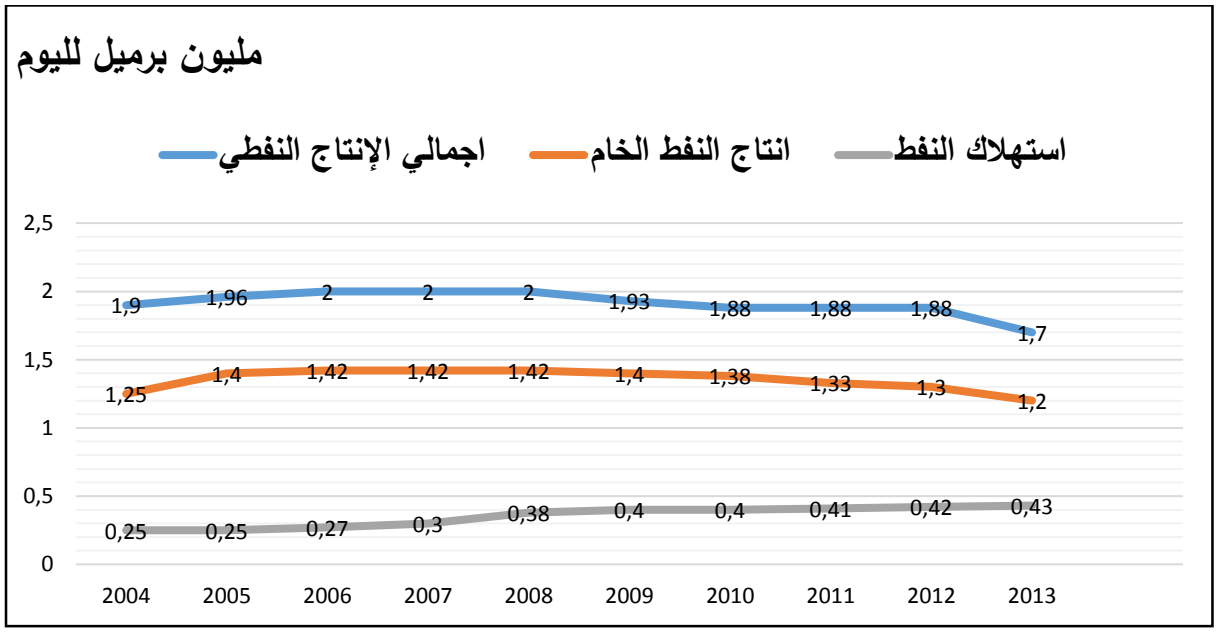

Source: U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Algeria, P06

أما شركاء السوق النفطية الجزائرية اليوم، فهي تستقبل زبائن من كل القارات، فإضافة إلى شركائها التقليديين من أوربا وأمريكا خاصة فرنسا والولايات المتحدة، فدول البريكس نجدها حاضرة اليوم بقوة في السوق النفطية الجزائرية خاصة الصين والبرازيل اللتان قد تحصلتا على رخص استغلال النفط. وتقدر صادرات

[1] U.S.Energy Information Administration, **Op.cit,** P.05

الجزائر من النفط الخام نحو أوروبا بـ 72% و18% نحو أمريكا و10 % نحو أسيا وذلك حسب وزارة الطاقة والمناجم. وتعتبر الولايات المتحدة السوق الأولى المستوردة للنفط الجزائري خلال سنة 2013، والتي قدرت بـ 29000 برميل في اليوم bbl/d أي بنسبة 75 %مقارنة بسنة 2012. أما الإنتاج النفطي الجزائري فيبرز بتطوير قدرات الصناعة البتروكيماوية بتمتع الجزائر بخمس مصافي بقدرات استيعاب اجمالا تقدر بـ 652500 برميل في اليوم أهمها مصفاة سكيكدة التي تعتبر أكبر مصفاة نفط على المستوى الافريقي بقدرات استيعاب تقدر بـ 352700 bbl/d من النفط الخام. **(أنظر الجدول أسفله)**.

الجدول رقم 11: أهم مصافي النفط في الجزائر

المصافي	قدرات الاستيعاب (ألف برميل /ي)	النوع	المتعاملون
سكيكدة	352.7	النفط الخام والكوندنسات	سوناطراك/نافتاك
حاسي مسعود	163.5	النفط الخام	سوناطراك/نافتاك
الحراش	63.4	النفط الخام	سوناطراك/نافتاك
أرزيو	58.5	النفط الخام	سوناطراك/نافتاك
أدرار	14.4	النفط الخام	سوناطراك/CNPC
الإجمالي	652.5		

Source: U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Algeria, P.09

يبلغ الاستهلاك الجزائري المحلي ما يعادل 380000 برميل في اليوم لسنة 2013 من المنتجات النفطية، أي ما يمثل فقط 5% من الإنتاج، حيث تمثل الصناعة التكريرية أهمية في السياسة النفطية الجزائرية الموجهة للتصدير، حيث بلغت صادراتها من المنتجات النفطية ما يقدر بـ 200000 برميل في اليوم وهي التي وجهت معظمها إلى الولايات المتحدة، حيث قدرت بـ 43.% **(أنظر الشكل رقم04)**

الشكل رقم 04: صادرات المنتجات النفطية الجزائرية إلى الأسواق العالمية

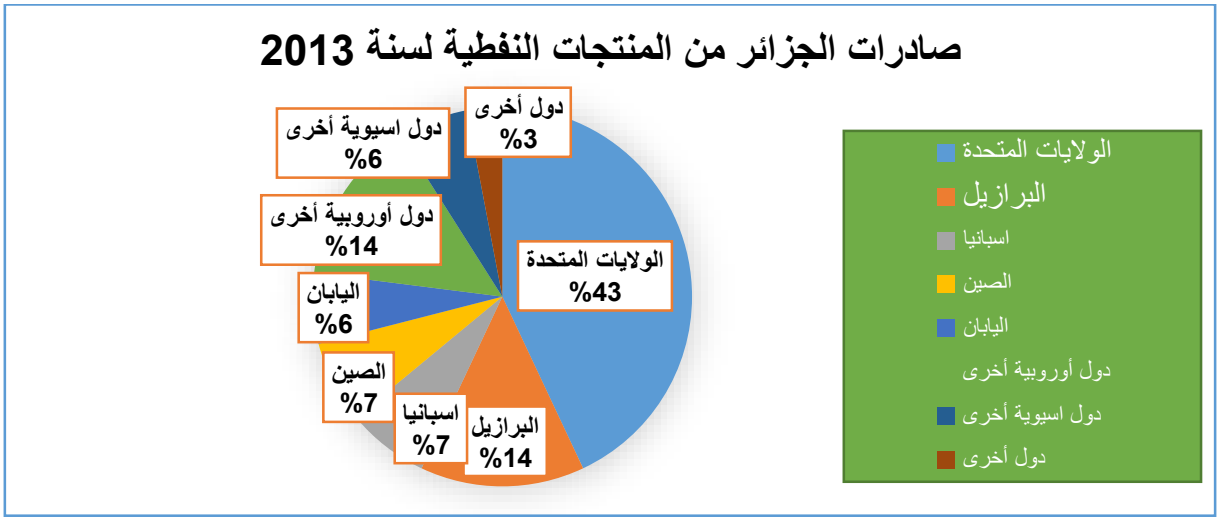

Source: U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Algeria, P.08

فباعتبار أن النفط اليوم والطاقة بشكل عام يمثلان سيادة الدول وأساس سياساتها الوطنية خاصة الأمنية، فالجزائر ليست بالغنى عن ذلك، فحياة الاحتياطي في الجزائر يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، حيث يمكن لها اكتشاف آلاف الحقول ولو بمردودية ضعيفة، فباعتبار احتياط النفط الجزائري كما أشرنا سابقا يقدر بـ 12.2 مليار برميل ما يمثل 0.8 % فقط للإجمالي العالمي الذي يقدر بـ 1478.2 مليار برميل مقابل 297.7 لفنزويلا و 265.8 للسعودية، وهذه المقارنة تجعل الجزائر ضعيفة جدا على الساحة النفطية مقارنة بهذه القوى المنتجة، مع العلم أن سوق المحروقات الجزائري يرتبط باحتياطاتها الغازية الهائلة، فإنتاج الجزائر الذي وصل إلى 1.5 مليون برميل لليوم للاكتشافات الجديدة في سنة 2014 في حقل المرك[1]، وارتفاع طلب السوق الوطنية التي ستعرف تزايدا قد يصل إلى 110 مليون طن مكافئ نفط في أفق 2030 ما يؤدي إلى تراجع صادرات الجزائر من المحروقات إلى 56 مليون طن مكافئ نفط خلال 2030، وتأثيرات البيئة الجيوسياسية والجيواقتصادية المرتبطة بالسوق النفطية التي برزت في أثار سياسة توتال كما أشرنا إليها سابقا هي التي تفرض ضرورة التوجه إلى الاستثمار في البحث عن احتياطات جديدة تحسن من مركز تفاوضها في السوق النفطية العالمية وتطوير مشروع اللحاق الاقتصادي والسياسي، ما يساهم في تطوير قدرات شركة سوناطراك في الصناعة النفطية وتوجيه نشاطها إلى الأسواق الخارجية للضغط والتأثير على الشركات النفطية الكبرى خاصة شركة توتال.

المطلب الثاني: تأكيد البعد الاستراتيجي لسوق النفط الجزائري أمام تردد السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تنطلق سياسات الدول النامية خاصة النفطية بما فيها الجزائر من هدف تحدي التأخر من خلال فهم حقيقة الفارق المتعاظم (مراكز وأطراف) الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية والتي أصطلح لها بمفهوم جديد هو "اللحاق" بمعنى أن يعاد في الأطراف إنتاج ما تم إنتاجه في المركز[2]. فالتخلص من استغلال الشركات النفطية العالمية مرتبط بمشروع اللحاق في القرن الحالي، إذ يجب أن تزاوج بين أهداف تطوير القوى المنتجة في أطراف النظام وأهداف تجاوز منطق الادارة الرأسمالية للمجتمع، بنقد الاستغلال الرأسمالي وبناء مشروع اجتماعي يضعف الاستلاب الاقتصادوي والاستقطاب العالمي.[3] وتبرز في هذا السياق معالجة الاستراتيجية المتبعة من طرف الجزائر منذ الاستقلال باعتمادها على النفط كمحرك للتنمية، وهي التي واجهت صعوبات في إكمال بناء الدولة الوطنية، ونموذج إعداد النخب الحاكمة وكيفية استخدام الريع النفطي، فتمويل الاقتصاد بالاعتماد على النفط جعل الخبير النفطي "حسين مالطي" يتحدث عن دولة ريعية اقتصاديا ودولة تسلطية

[1] Abderrahmane Mebtoul, **Les Réserves D'hydrocarbures En Algérie Et Les Enjeux Internationaux,** Le Journal Electronique Le Matin, Samedi, 02/11/2013, Consulté à 17h15.

[2] سمير أمين، **مرجع سابق،** ص11

[3] **المرجع نفسه،** ص13.

سياسيا والقائمة على الفساد داخل الجهاز السياسي والعسكري والمرتبطة بالسياقات الإدارية الغامضة التي تتبناها الشركات، ما فرض إعادة تكوين البعد الاستراتيجي لسوق النفط الجزائري.[1]

سعت السياسة النفطية الجزائرية بعد الاستقلال إلى ملئ فراغ الخروج الفرنسي أمام واقع وطني يفرض تحليل كلي لمتغيراته نتيجة التفاعلات المتداخلة التي برزت بانتهاج الرئيس السابق "بومدين" نموذج اقتصاد اشتراكي وحكم سياسي يقوم على أحادية الحزب، أين تدخلت الدولة في وضع استراتيجية الاستثمار في قطاع المنبع، وفرض التوجه الثقافي واحتكار المبادلات الدولية وتغييب ميكانيزمات الاستيراد واعتماد أولوية الصناعة الثقيلة التي كانت في الأغلب مهمة لمواجهة ضغوطات الاقتصادات الكبرى مع أنها كانت بحاجة إلى ثورة ثقافية وفكرية أولا، ولقد ارتبطت هذه السياسة برغبتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ما جعلها ترفض التقسيم الدولي للعمل للاستفادة من القدرات التنافسية ببناء نموذج الصناعة المصنعة الذي اصطلح له "ديستان دوبرنيس Destanne de Bernis"، مع العلم أنها رفضت الحلقات الصناعية في إطار استراتيجية تحمل أهداف تأسيس ديناميكية اندماج كلي للاقتصاد(الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية..) للاستجابة للطلب الداخلي[2]. إلا أن غياب الاستعداد الجزائري لمثل هذه الصناعة (خبراء أجانب سوفياتيين على العموم، أساتذة مصريين...) برزت كقرار غير عقلاني يفسر النتائج الاقتصادية للجزائر اليوم التي لم تستطع بناء اقتصاد منتج يعتمد على قدرات المحروقات الوطنية.

أما بعد الصدمة النفطية المضادة (1985-1986) لوحظ انكشاف نموذج التصنيع الذي استند على تمويل مداخيل النفط، ما جعله أمام ضرورة إصلاح الشركات الوطنية كسوناطراك وسونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) والشركة الوطنية للمركبات الصناعية والشركة الوطنية للتجهيز الميكانيكي(SONACOM) والمتخصصة في الصناعة الثقيلة. فبعد تأميم الجزائر لصناعتها النفطية عادت للتراجع إلى الوراء بداية من التسعينيات لجذب الرأسمال الأجنبي باعتماد سياسات الخوصصة ودخول المقاولتية الخاصة، لتبرز فترة ما بعد الاشتراكية وتدويل الصناعة النفطية الجزائرية (سوناطراك) في عرقلة تطورها في كل حالة يوضع فيها طلب إعادة النظر في النظام السياسي الجزائري أمام ارتباط القرار الاقتصادي بإيديولوجية السلطة.[3] فبعد تبني أفكار اللبرالية الجديدة، أصبحت سوق النفط الجزائرية أمام رهان استراتيجي تؤثر فيه تحديات البيئتين الداخلية (هشاشة الامكانيات الوطنية) والخارجية (سياسة توتال خاصة) باعتبار أن قطاع المحروقات هو

[1] Fréderic Teulon, Dominique Bonet Fernandez, **Pays Riche, Population Pauvre : Quelle Stratégie De Développement Pour L'Algérie?, (**France : Working Paper Series, N°244, Business School, 2014), P03, In : Http://Www.Ipag.Fr/Fr/Accueil/La-Recherche/Publications-Wp. Html,

[2] Aliouche Bahia, **La Rente Pétrolière Paralyse L'économie Nationale,** Journal : La Tribune, N°10, 23 Février 2014, P.10

[3] Fréderic Teulon, Dominique Bonet Fernandez, **Op.cit,** P.08.

الذي يساهم في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وتحديد مكانتها الدولية، فتطويره مرتبط بوضع تصور استراتيجي للقطاع النفطي يجب أن يعتمد على هدفين هما:

أ–تمويل تحقيق سياسة اقتصادية جديدة (نفطية خصوصا) التي يجب أن تركز على تعريفها وتحديد الموارد المالية التي يجب تعبئتها لتنفيذها وتحديد مكانة الإنتاج والصادرات من المحروقات.

ب–تحديد الحاجات الطاقوية الوطنية على المدى البعيد باتباع سياسة الاحتفاظ بطول المورد والاتجاه نحو الطاقات البديلة ومواجهة استغلال الشركات الأجنبية[1].

ويتأثر الهدفان بمعاناة القطاع النفطي من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بالسياسة الاقتصادية الوطنية، وفي حالة وجودها يتأثر القطاع من الاستغلال، حيث لم تستقبل الجزائر إلا 2.29 مليار دولار في 2010 من أصل 13.6 مليار دولار لدول شمال افريقيا، أما في سنة 2011 وحسب الحوصلة التي قدمها الوزير الأول السابق "أحمد أويحي" فقد بلغت في السداسي الأول 6.9 مليار دولار في كل القطاعات، وهو ما أكده المدير العام للوكالة الوطنية للاستثمارات (ANDI) الذي صرح[2]:

"نحن نسعى إلى عودة الاستثمار الأجنبي المباشر(...) ولدينا اليوم سياسة مختارة، ونحن بلد منفتح، لكننا نريد استقبال الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تدمج الاقتصاد الوطني، وتخلق مناصب الشغل وتضمن تحويل التكنولوجيا".

ولقد بلغت قيمة استثمارات قطاع الطاقة والمناجم 1.5 مليار دولار فقط مقابل 5.4 مليار دولار خارج المحروقات، وهي الاستثمارات التي شملت الاستكشاف وتطوير الغاز والنفط. ويعود هذا الضعف إضافة إلى ضغوطات السياسة الطاقوية لتوتال إلى تأثر العقيدة الاقتصادية الجزائرية فيما يخص الاستثمارات خاصة النفطية بأطروحات نظرية التبعية خاصة في فترة السبعينيات، أما بداية الثمانينيات فتميزت بفشل النموذج السوفييتي باعتماد الجزائر على التنمية الاقتصادية الذاتية، حيث لا يزال النقاش حتى اليوم حول أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو لا، وهو النقاش الذي أعاد "أويحي" طرحه عام 2009 باشتراط قانون مرتبط بميزان العملة الصعبة، بمعنى أنه على المستثمر الأجنبي أن تدخل استثماراته في الجزائر من العملة أكثر مما تخرجه، أن يدفع ضرائب على المستحقات، يجب في كل استثمار أجنبي مباشر أن يكون الرأسمال للمتعامل الجزائري الخاص أو العام بـ 51%، وتعبئة تمويل الاستثمار يجب أن يمر عبر السوق البنكية الجزائرية[3].

---

[1] Abdelmadjid Bouzidi, **Les Hydrocarbures, Un Enjeu De Premier Ordre**, Magazine El Djazair, N° 85 - Avril 2015 , In : File:///F:/Nouveau Dossier /El Djazair Com Les Hydrocarbures, Un Enjeu De Premier Ordre.Htm, **Consulté à 00h27.**

[2] **Ibid.**

[3] **Ibidem.**

ويظهر من خلال هذه العقيدة افتراض أنها ترفض الاستثمار الذي يمكن أن يجلب التكنولوجيا والتقنية والخبرة للدول النامية في الوقت الذي أصبحت هذه الاستثمارات في القرن الحالي مصدرا للتمويل وبث التنظيم، أسس الإدارة وثقافة المشروع، وذلك بتفسيرات العديد من النظريات، لكن هل حقيقة يمثل فائدة لها؟ وهنا يطرح إشكالين قد يدعمان العقيدة الاقتصادية الجزائرية أو قد ينكرانها، ولقد وضحهما الخبير الاقتصادي "عبد المجيد بوزيدي" ببحثه حول إذا ما كان الاستثمار هو أصل النمو الاقتصادي في البلد المستقبل أو وجود هذا النمو هو الذي يستقبل الاستثمار، فأطروحة وجود النمو الاقتصادي ثم الاستثمار هي الأقرب من خلال ما حققته الصين، الهند وتونس التي تقرب الجزائر، ليكون فيما بعد جدل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ كل واحد يغذي الآخر، أما الاشكال الثاني فيرتبط باتحاد مصالح الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الحقيقيين أو المحتملين مع مصالح الدول المستقبلة، بمعنى أن استثمارات الهياكل القاعدية التي تحتاجها الدول النامية لا تهتم بها الشركات الكبرى، أما الفوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات حسب الخبير الاقتصادي"آن ريفو Anne Rivaux" يفرض شرطين هما: يجب على الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن يكون لها مورد بشري مكون بشكل جيد وبطريقة فردية، فانخراطها في النشاط الاقتصادي يسمح باكتساب المعرفة وتحويلها كفعالية كما يجب على الشركات المحلية أن تكون متطورة عموما وصلبة لتتمكن من الاستفادة من تكنولوجيا المستثمرين دون اختفائها بتواجد الشركات الأجنبية الأكثر ضخامة وتنافسية. بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مفيدا للجزائر إذا كانت لها القدرة الحقيقية على امتصاصها من خلال سياسة تنمية واضحة ومادة رمادية حقيقية (مورد بشري مكون) وشركات محلية فعالة ونخبة راعية عديدة محلية ومتوفرة[1].

ونجد أن مؤشرات الواقع التي قيمت سياسة الانفتاح ونتائج السياسة النفطية على الواقع الوطني قد طغى عليها الطابع السلبي رغم بعض الايجابيات التي أنتجتها فترات ارتفاع أسعار النفط وبعض الإصلاحات التي مست بروز نشاطات الخواص كمجمع "سيفيتال" الذي اشترى Fagor Brandt الفرنسية، ومجموعة "الصومام" المتخصصة في فرع الحليب، وبلوغ احتياطات صرف تعادل 190 مليار دولار والتي استغلت في تجسيد مشاريع متمثلة في الهياكل القاعدية، وهي 4500 كم من الطرقات منها الطريق السيار، مشاريع النقل الحديدي التي قدرت بـ 2220 كلم ومشروع جديد للقطار السريع TGV ومترو الجزائر الذي دخل حيز الخدمة في أكتوبر 2013 والذي استغرق 30 سنة لإنجازه[2]ونمو في قطاع الفلاحة قدر بـ 8%، إلا أنها لم تستطع أن تفسر الجانب السلبي المتمثل في نسبة البطالة (25/15 سنة) التي بلغت 21% حسب المصادر الرسمية وتتعدى 40% حسب المصادر المستقلة، كذلك كارثة قطاع النفط الذي يمثل 98% من صادرات

[1] Abdelmadjid Bouzidi, **L'Algérie Attire De Plus En Plus D'ide,** N° 85 - Avril 2015, sur : File:///F:/ Nouveau Dossier/El Djazair.Com L'Algérie Attire De Plus En Plus D'ide.Htm

[2] Henri Sulzer**, Algérie Pays Riche, Peuple Pauvre**, Reportage Géopolitis, (France : Emission Multimédias De Rts.Ch, 2014).

البلد و40 % من الناتج الداخلي الخام و80 % من المداخيل الجمركية لكن لا يمثل سوى 02 % من مناصب التشغيل، ولم يساهم في تكوين الكفاءات نتيجة الهجرة والاعتماد على مؤسسات تمويلية تصطدم بعارض غياب أولوية التكوين–بنظري– الذي يمثل الرأسمال الأول للشركة التي يجنبها إهدار أموال الدولة دون تحقيق أي مكسب لها وللاقتصاد الجزائري وللمكانة الاجتماعية للمواطن الجزائري، خاصة وأن العديد منهم خاصة الشباب قد استغلوا المال العام كسبيل للحراقة نحو الخارج. وفي هذا الصدد شرح "بوعلام عليوة" في منتدى الاختراعات المؤسساتية والمقاولتية حول المتوسط لعام 2012 في تدخل له بعنوان "المقاولتية الجزائرية بين افلاس التعديلات وأخطاء الحكم" هذه الأوضاع بقوله[1]:

"تعود أسباب تأثر النفط بسياسة الانفتاح إلى الجماعات الحاكمة في الجزائر التي عدلت السياسة من أجل الاحتفاظ بالسلطة، وهي التي فسرت غياب ثمار الانفتاح على الخارج المتمثلة في تنويع الانتاج وتوسيع الصادرات، سيطرة الخيرات الاستهلاكية في بنية الواردات. كما اعتمدت السلطة على تبذير أموال الدولة في شراء السلم الاجتماعي برفع الأجور، سلسلة مشاورات تعديل الدستور والانفتاح الاعلامي دون استغلالها في إصلاحات حقيقية مستدامة ومنتجة. كما نجد بأن المؤسسات المحلية لا تشترك في المشاريع الكبرى لإنجاز الهياكل وتعاني من غياب سياسة التشديد على الكفاءة، وكذلك فوضوية التشغيل وتقليدية القطاع نتيجة عدم انتقاله إلى التكنولوجيا".

فما يؤرق البعد الاستراتيجي الجزائري المرتبط بالنفط هو المفارقة غير المبررة بين دولة غنية بهذا المورد لكن بشعب ضائع، فالتفسيرات التي قدمتها النظرية الاقتصادية قد تبرر بعض ذلك عندما وصلت فرضياتها إلى أن تصدير المواد الأولية غالبا ما يمثل عامل التبعية، لأن الدولة الريعية تعتمد على تطوير سياسات تؤسس على دعم الدولة من خلال مداخيل النفط وفقط دون العمل على تأسيس ثروة جديدة بالإنتاج، نتيجة نظام كلي مرتبط بالطبيعة الرأسمالية العالمية وأثار الشركات النفطية الكبرى الاستغلالية، حيث تعاني الجزائر من هذا المرض الذي يشير إلى انسداد الاقتصاد(التطور) في حالة تدهور أسعار المواد النفطية، كما يؤثر نمو القطاع كذلك على القطاعات الأخرى، فنمو المردودية في قطاع النفط يطرح تنقل اليد العاملة نحوه باعتبار أن الأجور فيه تكون مرتفعة، ارتفاع المداخيل التي تنتج ارتفاع عام للأسعار وبلوغ نسبة الصرف الذي يعيق الصناعة المحلية المعرضة للمنافسة الدولية. وهو ما وصلت إليه دراسة "نيكولاس أبرجيس" و"المنتصر" حول دول شمال افريقيا أين وجدا علاقة سلبية بين الريع النفطي والقيمة المضافة التي تنتجها الفلاحة[2]، لذا فرهان البعد الاستراتيجي لعائدات النفط اليوم هو الاستثمار في تقوية كل القطاعات الوطنية وتمويل السياسة الاقتصادية ما سيساعد على مواجهة نفوذ الشركة توتال في القطاع النفطي الجزائري، وذلك لبناء اقتصاد منتج وصاعد بتشجيع تكوين المؤسسات والشركات الخاصة وفك تبعية الجزائر للاستيراد التي

[1] Fréderic Teulon, Dominique Bonet Fernandez, **Op.cit,** P.12

[2] Apergis Nicholas et autres**, Dutch Disease Effect Of Oil Rents On Agriculture Value Added In Mena Countries,** Working Paper, N° 201408, University Of Pretoria, 2014, P.42.

تمثل خطرا على استقرار الدولة وتطورها، لكن ليس قبل تحرير الارادة السياسية، خاصة وأن عائدات المحروقات لم تستطع توفير شروط نمو الثروة على المدى البعيد، لأن مواصلة استغلال النفط كمادة غير متجددة دون استثمارها في بدائل منتجة للثروة والسلطة يعني افقار البلد منها ويعني افتقار القطاع للتصور الاستراتيجي على عكس دول نفطية عديدة كالإمارات التي قدمت مؤشرات تخطيط استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط من خلال استثمارها في السياحة.

المطلب الثالث: توسيع التواجد الجزائري في استثمارات النفط الداخلية والخارجية

إن تقوية موقع الشركة الوطنية النفطية "سوناطراك" كفاعل قوي في الصناعة النفطية والغازية من خلال تنويع عملياتها ومناطق نشاطها الجغرافي يمثل أحد الرهانات التي سطرتها السياسة النفطية الجزائرية، ولقد برزت في تصريح مديرها السابق "عبد الحميد زرقين" في مؤتمر صحفي في 11 جويلية 2011[1]:

"لسوناطراك طموحات، ويجب تطوير استثماراتها من أجل تحقيقها(...)، ووزن سوناطراك هو باحتياطاتها وليس بمبيعاتها".

ولقد وضعت سوناطراك أهدافا سطرتها الدولة هي: مشروع استثمار طموح بقيمة 80 مليار دولار لخطة الاستثمار 2012-2016 تدعم بـ 12 مليار دولار أكدتها الجمعية العامة للمجموعة في جوان 2012، كما برزت أهداف استراتيجية سوناطراك في صناعة المنبع في رفع الاحتياط النفطي والغازي الجزائري بتطوير وتوسيع مجهودات الاستكشاف بالاعتماد الذاتي أو بالشراكة الأجنبية، حيث وضحت الخطة السابقة حفر 160 بئر جديد بتوقعات نمو انتاجي تقدر بـ 234 مليون طن مكافئ نفط في 2016 مقابل 210 مليون طن مكافئ نفط في 2010، أي بارتفاع يقدر بـ 11% ، أما الاستثمارات في صناعة المصب، فبرنامج الاستثمار ينظر في تطوير الصناعة البتروكيماوية خاصة للاستهلاك المحلي بإنتاج "البوليمر" والأسمدة التي تأخذ حصة كبيرة اليوم في فاتورة الاستيراد، وخلق شركات صغيرة تستثمر في المجال. ولقد صرح وزير الطاقة والمناجم السابق "يوسف يوسفي" في هذا الصدد بقوله[2]:

"برنامج التنمية على المدى المتوسط للمحروقات يستند على دعم مجهودات نشاطات الاستكشاف وتفاؤلية استغلال حقولنا النفطية، وإطلاق مشاريع عملاقة لتحقيق قدرات إضافية بالصناعة التكريرية والمشاريع الجديدة في البتروكيماوي، أهمها مشروع استثمارات بـ 100 مليار دولار للفترة 2013-2017 ".

[1] Abdelmadjid Bouzidi, **L'ambitieux Programme D'investissement De Sonatrach,** El Djazair Le Magazine ; N° 85 - Avril 2015, File:///F:/Nouveau Dossier/El Djazair Com L'ambitieux Programme D'investissement De Sonatrach.Htm, Consulté A 14h04.

[2] Sonatrach, Sonatrach Célèbre Son Cinquantenaire1963-2013, **La Revue Sonatrach**, N°62, Alger, Décembre 2013. P.14.

كما طرحت المجموعة المخطط الخماسي للاستثمار 2015-2019 بالرغم من انخفاض أسعار النفط تحت 50 دولارا للبرميل بقيمة تقدر بـ 90 مليار دولارا حسب المدير العام لسوناطراك "سعيد سحنون" في الطبعة التاسعة لقمة شمال افريقيا للنفط والغاز لـ 7-9 ديسمبر 2014 بالجزائر الذي صرح بعدم تأثير انخفاض أسعار النفط على مخطط الاستثمار المقرر. وهو التقرير الذي أضاف إلى البرامج السابقة ترقية الموارد البشرية المهمة، وشملت صناعة المنبع استثمار 42 مليار دولار لرفع الإنتاج إلى 225 مليون طن مكافئ نفط، وهو البرنامج الذي اتجه إلى الاستثمارات الغازية في حقول جديدة هي تينهرت(اليزي) حاسي باحمو وحاسي منا، توات بأدرار ورغان وتيميمون[1]. كما يبرز اتجاه سوناطراك للاستثمار في استكشاف النفط في المناطق المغمورة الذي يبقى اليوم في مرحلة المعطيات الجيولوجية (عنابة، بجاية والشلف).

ولقد حققت سوناطراك رقم أعمال خلال 2012 بلغ 37.7 مليار دولار في الفترة التي بلغ فيها سعر البرميل 113.4 دولار مقابل 67.7 دولار في 2010، ولقد بلغت الجباية النفطية الموجهة لخزينة العمومية 2230 مليار دج في جوان 2012.[2] وكذلك الاتجاه إلى تكرير النفط من خلال مشروع عملاق للتكرير في تيارت عام 2014 وتسييل الغاز الطبيعي بمشروع جديد في سكيكدة منذ 2011 وفصل غاز النفط المسال، كذلك تطوير مراكز انتاج الطاقة الكهربائية في كل من "ترغا" بعين تيموشنت عام 2011 و"كودية الدراوش" بالطارف 2012. ودراسة مشاريع حول الطاقات المتجددة أهمها مشاريع مشتركة هجينة الغاز/الطاقة الشمسية في حاسي الرمل، النعامة، ومشاريع انتاج طاقة الرياح بتندوف وتيميمون (2008 و2010).

أما تواجد سوناطراك في استثمارات النفط الخارجية فيبرز في خدماتها القاعدية الاستكشاف وإنتاج المحروقات، صناعة المصب النفطية والغازية، النقل البحري وعبر القنوات وقطاع التسويق، حيث تتواجد استثماراتها في افريقيا من خلال فرعها سيباكس SIPEX في كل من تونس وليبيا(الاستكشاف)، موريتانيا لامتلاكها لجناح استكشاف، وفي مالي بـ 5 أجنحة استغلال وفي النيجر بجناح استكشاف بـ كافرا KAFRA وفي نيجيريا، وفي مصر في استغلال المناطق المغمورة العميقة، كما تنشط في أوروبا في كل من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا في عمليات التسويق، وفي إسبانيا من خلال المشروع البتروكيماوي لـ تراغون TARRAGONE ووحدات تمييع الغاز بـ GALICIA، حيث تتمتع برأسمال يقدر بـ 36 % في مشروع ميدي غاز وتصدير الغاز نحو اسبانيا وإيطاليا والبرتغال، كما تنشط في البيرو من خلال تطويرها لحقول نفطية ومشروع نقل النفط والغاز من الحقل نفسه. كما تنشط في كوريا الجنوبية من خلال قدرات التخزين.[3]

---

[1] Hakima Kamel, **Baisse Des Prix Du Pétrole : Sonatrach Maintient Son Plan D'investissements 2015-2019,** Radio Algérienne, Chaine3, 07/12/2014 , à 12:37, sur : File:///F:/Nouveau Dossier /Mr Sahnoun, Pdg De Sonatrach Parle Du Programme D'investissements 2015/2019 ,Radioalgrienne.Htm.

[2] Abdelmadjid Bouzidi, **Op.cit.**

[3] M .Houha, M. Hamia, **Op.cit,** P202.204

المبحث الثاني: آليات التصدي والمواجهة في السياسة الطاقوية الجزائرية

تبنت الجزائر كمعظم دول العالم النامي سياسة تنموية متمحورة على الذات لتقليص الاستقطاب العالمي وذلك أمام توجيه سوقها النفطية لتصوراتها التنموية في إطار ضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية(توتال)، وهو الذي استوجب أنظمة التضبيط الوطني والتفاوض الدائم وحتى في إطار جماعي (شمال–جنوب) وأنظمة من التضبيط الدولي، السعي نحو تقليص احتياطي العمل ضعيف الإنتاجية بالانتقال إلى نشاطات حديثة ذات إنتاجية أعلى والذي يمثل نجاحا في فهم الثورة الصناعية،[1]وذلك مواجهة تهديدات ديكتاتورية الرأسمال الذي رافق عودة اللبرالية الجديدة من خلال نفوذ الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وعلى رأسها شركة توتال، وهو ما سيتم معالجته في النقاط الآتية:

المطلب الأول: الضغط الجزائري على "توتال": شراكة إدارية في إطار ثنائي وسلطة الإنتاج والعرض داخل الأوبيك في إطار جماعي

بعد أن أسست الحكومة الفرنسية العديد من الشركات التي تهتم بالاستغلال النفطي كسياسة حمائية حيال منع أية دولة أجنبية منافسة لنيل فرص لاستغلال النفط الجزائري باستثناء شركات ألمانية وأمريكية لزيادة الإنتاج وتعزيز صناعاتها النفطية، ونتيجة لزيادة كميات النفط المستخرج، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مجبرة على عقد شراكة مع الحكومة الجزائرية لتسهيل نقل النفط إلى السواحل الجزائرية بمد المزيد من الأنابيب نحوها، وتهيئة الموانئ الجزائرية لتصدير النفط إلى فرنسا، ونتيجة لهذه الطموحات الفرنسية بدأت الحكومة الجزائرية إعداد ثوابت سياستها الطاقوية بطريقة سرية، لأن فرنسا اعتمدت على تقييد الحكومة الجزائرية بطرق قانونية عبر اتفاقيات ايفيان1962 أين كانت الخزينة العمومية فارغة تماما وبحاجة إلى خلق عشرات الوظائف وصرف أجور الموظفين، وتوفير الخدمات الرئيسية أمام بنية تحتية مدمرة بسبب حرب التحرير[2]، حيث قامت بوضع استراتيجية استعجالية مؤقتة تمكنها من تأسيس شراكة نفطية جزائرية–فرنسية تنمي الصناعة النفطية الجزائرية، وتطويرها لزيادة مداخيل الجباية والضرائب على الصناعة النفطية الفرنسية بالجزائر، لكن الحكومة الجزائرية اكتشفت استمرار أنماط الاستغلال والهيمنة وفرض التبعية على الجزائر حتى بعد الاستقلال الذي تم تفكيكه بعد مسألة ترابال التي أسست لشركة سوناطراك كما أشرنا سابقا.

لقد كان النقاش حول النفط الجزائري بين الأطراف في بداية السبعينيات نقاشا غامضا لتداخل صفة الخبراء النفطيين وصفة المفاوضات السياسية، فالطرف الفرنسي قد ناقش ذلك بسرية بعيدا عن الرأي العام، لكن بعد تأميم المحروقات سنة 1971 برز عنف فرنسي ضد جالية الجزائر بفرنسا في الوقت الذي تم تجريمه

---

[1] سمير أمين، **مرجع سابق**، ص 27

[2] عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971 ، **مجلة دفاتر القانون والسياسة**، (الجزائر، العدد 06، جانفي 2012)، ص189.

من طرف المؤسسات المدنية والرسمية الفرنسية، حيث طلب قبول تعديل الجباية حسب المادة 27 من اتفاقية 1965 من خلال تحديد السعر المرجعي الذي فرضته على الشركات الأمريكية بـ 2.65 دولار الذي تناسب مع السعر المعتمد من الأوبيك، لكن المتغير الذي ركز عليه المفاوض النفطي الجزائري باستغلال مؤتمر الأوبيك في الدوحة في ديسمبر 1969 للضغط على الشركات الفرنسية هو احتضانه لاجتماع ثلاثي مع ليبيا والعراق لوضع اتحاد ضد الشركات الغربية عموما[1]. ولقد توضح الضغط السياسي الجزائري بطرح الرئيس الفرنسي آنذاك "بومبيدو" مراجعة اتفاقية 1965 من خلال التوجه لملف "العلاقات التجارية" خاصة الخمر، اليد العاملة المهاجرة، الاستثمارات الصناعية ومساعدة التطوير، المالية وتحويل الأرشيف التي نشطها وزير التنمية الصناعية والتقنية الفرنسي "فرانسوا أور تولي Ortoli " مع وزير الخارجية الجزائري آنذاك "بوتفليقة". إلا أن الجزائر لم تتخل عن نظام الجباية المرجعي للأوبيك الذي جعلته جزءا من مشروع الاستقلال الاقتصادي، ما جعل الطرف الفرنسي يطرح سياسة نفطية مشتركة جزائرية فرنسية شاملة يمثل الجانب الجزائري مشاركة كاملة في الرأسمال، أما الجانب الفرنسي فيشترك في انتاج، تكرير وتوزيع النفط الجزائري في فرنسا وأوروبا. وهي أول فرصة أشركت بلد منتج في صناعة المصب[2].

بعد التأميم وضياع امتيازات "توتال" في الجزائر مع أن ذلك لم يؤثر كثيرا على مكانتها باكتشافها احتياطات نفطية في بحر الشمال، برز نشاط وزير الصناعة الفرنسي "إيرفي ألفاند Hervé Alphand" كديبلوماسي لمناقشة آثار التأميم، الذي طالب التعويض عن الاستثمارات الفرنسية وضمان مكانة الشركات الفرنسية التي قبلت حصة الأقلية، حيث تم إعادة التعاون بطرحها تقديم الدعم المالي بتعويض يغطي ضعف أرباح مبيعات الخمر الجزائري وإطالة اتفاقية اليد العاملة التي انتهت مدتها في 1971 وكذلك القروض الموجهة إلى التعاون الثقافي. لكنها رفضت من الجزائر لوصولها إلى سيادتها على المحروقات، حيث قام بومدين بحذف نظام العقود ومنح الشركات الفرنسية تعويضات مالية، أين نجد شركة "إيراب" قد قبلت الشروط مع التعويضات، في حين نجد الشركة الفرنسية للنفط قد تفاوضت على اتفاقية وقعت في 30 جوان 1971، التي أدت إلى تحسن الوضع السياسي نوعا ما بالتعويضات المقدرة بـ 60.7 مليون دولار، وشكلت مع "إيراب" شركات فرنسية شريكة مع سوناطراك بأقلية وهي "سوبيفال" و "ريبال" و"إلف الجزائر" و"توتال الجزائر" التي لها دور المتعامل الصناعي، وهي التي قبلت السعر المرجعي للأوبيك[3]. أما الشركات الأربعة الأخرى المستقلة EURAFREP،COPAREX، OMNIREX، FRANCAREP فقد خرجت من الجزائر.

ولقد صادفت سياسة الضغط الجزائري عدة ضغوطات من "توتال" في فرض تنفيذ القوانين على المصالح العملياتية في حاسي مسعود، التي اعتمدت على وسيط بين المديرية العامة للمجموعة الفرنسية

[1] Nicole Grimaud, **Op.cit,** P. 1290-1291
[2] **Ibid,** Pp.1292-1294.
[3] **Ibid,** P.1302

والادارة الجزائرية من خلال ايصال المعلومات الاستخباراتية لفرنسا. حيث برزت سياسة الشركات النفطية الفرنسية في إطار سياسة الدولة الفرنسية مرتكزة على أساسين هما: أن فرنسا نصبت نفسها كحاملة لواء سياسة تسميها سياسة أوروبية مشتركة في ميدان الطاقة، تسعى إلى تخفيض أسعار المواد النفطية، لتضمن تزويد أوروبا بالطاقة بأقل سعر ممكن، وهو ما يفسر تعنت سياسة الطاقة الفرنسية التي تصمم على إبقاء النفط الجزائري تحت السياسة الفرنسية، أما الثانية فهي رفض المسؤولين الفرنسيين تصور قيام بلدهم علاقات مع بلدان عالم ثالث على أساس لا يكون فيه لفرنسا مركز القوة.

أما في إطار دورها داخل كارتل الأوبيك فنجدها قد استفادت من السياقات السياسية والجيوسياسية لفرض ضغوطها على السياسة الطاقوية لتوتال من خلال تكثيف دبلوماسية المحروقات ودعم دول الأعضاء في الضغط على نشاطات الشركات النفطية الكبرى ومواجهة نفوذها، والسعي إلى تنظيم صادرات الكارتل النفطية للأسواق ما يعطي لها حرية التفاوض مع الفواعل النفطية الأخرى، إلا أن هذا الكارتل قد تأثر في الوقت نفسه من الأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها من خلال السماح ببروز سلطة تأثير مناطق منتجة خارجها عن سياساتها، كما أن التنافس الدبلوماسي وتصادم المصالح الوطنية للدول الأعضاء قد أثر بشكل كبير على تجسيد المصلحة العامة، أضف إلى ذلك صعود استهلاك دول الأوبيك للنفط ونفوذ الشركات النفطيات الكبرى نتيجة مزايا التكنولوجيا التي تتمتع بها على الأنظمة السياسية للدول الأعضاء خاصة السعودية التي وقعت مقايضة النفط والحكم مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أشرنا سابقا.

المطلب الثاني: شركة "سوناطراك" كأداة سياسية لمواجهة شركة "توتال": المكاسب والتحديات

بعد تأسيس شركة سوناطراك سنة 1963 التي اتجهت مباشرة لتوسيع نشاطاتها على التراب الوطني وفي الخارج، وبعد تأميمها للمحروقات عام 1971 عمدت الشركة إلى تسيير وتطوير القطاع النفطي الجزائري الذي كانت الشركات الفرنسية تحتكره، بمعنى أنها أصبحت المسؤولة عن تراكم المصدر المالي من العملة والمسؤولة عن استغلاله في التنمية الوطنية، كما أصبحت لا تهتم بالصناعة النفطية وفقط، بل تدخلت في قطاع الطاقة الكهربائية والطاقات الجديدة والمتجددة وتحلية مياه البحر.

تمثل الشركة محرك الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل 70 % من خزينة الدولة وما يقارب 40 % من الناتج الداخلي الخام للجزائر، وتنتج لوحدها ما يعادل 30 % من الناتج الوطني الخام للجزائر، وتمثل 98% من مداخيل الدولة من العملة الصلبة. وتمثل سوناطراك "حجرة الدومينو" المهمة في الاقتصاد الوطني، ففي حالة سقوطها فكل القطاعات المرتبطة بها مهددة بالسقوط، وتنشط الشركة في كامل سلسلة الصناعة النفطية من خلال نشاطات المنبع والمصب، النقل عن طريق أنابيب النقل من خلال تخزين المحروقات السائلة والغازية ونقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الشحن، شحن سفن النقل النفطي. وهو النشاط الذي يسير

شبكة من 30 أنبوب نقل على طول 16200 كم وقدرة استيعاب بلغت 322 مليون طن مكافئ للنفط، أما نشاط الميناء فنجد سوناطراك بارزة انطلاقا من فرعها شركة التسيير واستغلال المحطات البحرية للمحروقات SGETMH ، ولقد حققت 5 مراكز شحن فوق البحر في كل من أرزيو، سكيكدة وبجاية وبأسطول بحري يتكون من 10 ناقلات ميثان و 10 ناقلات لغاز النفط المسال، كما أن لها نشاطات على المستوى الدولي من خلال اعداد وتطبيق سياسيات واستراتيجية التطوير والتوسيع دوليا،[1] وكان هدف الدولة الجزائرية من خلال نشاط سوناطراك في التسويق هو ملئ خزينة الدولة بالمال بطريقة أخرى غير طريقة الضرائب، وهي التي لم تكن فقط شركة اقتصادية تهدف إلى تطوير البلد اقتصاديا وإنما كانت سلاحا سياسيا للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال تستخدمه دوليا.

ولقد استفادت الشركة من إطارات تخرجت من جامعات أجنبيه في مواجهتها لنفوذ توتال، حيث رأى "حسين مالطي" أن سوناطراك كانت دولة داخل دولة في فترة "بومدين" الذي ناضل ضد الامبريالية وساند الحركات التحررية في العالم الثالث، وهي الفترة التي استطاعت الحكومة كما قلنا سابقا اضعاف دور الشركات الفرنسية النفطية ببناء شركات مختلطة مع الولايات المتحدة، ومناقشتها مع الحكومة السوفييتية اكتساب آلات الحفر والدراسات، أين كانت المفاوضات ذات البعد التجاري المصبوغة نوعا ما بالسياسة مرتبطة بفواعل الصناعة النفطية الأمريكية، أما تلك ذات البعد السياسي فقد سيرت من طرف وزير النفط السوفييتي بقيادة سوناطراك التي كانت المفاوض الوحيد مع الشركات النفطية وليس الدولة.[2]

برز دور سوناطراك كأداة رئيسية في تحديات تأميم النفط الجزائري، وقد انطلقت مبادئ الحكومة الجزائرية من خلال نشاط سوناطراك في ثلاث مبادئ مهمة هي:

1-ضمان وجود فعال لشركة سوناطراك في جميع مراحل الصناعة النفطية، ومرافقة الشركات الفرنسية في كافة عمليات نقل النفط وتكريره في الجزائر، مما يمهد لمراقبة جزائرية لإنتاج الشركات الفرنسية، وفرض عقد شراكة استراتيجية مع الشركات الفرنسية، واقتسام التسيير والمراقبة بين الجزائريين والفرنسيين بالمثل.

2-تدريب العمالة الجزائرية وزيادة خبرة شركة سوناطراك، وإعطاء الأولوية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من البتروكيماويات، واستغلال نشاط الشركة في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل استراتيجي وتعظيم الصناعة الوطنية للنفط والغاز، خصوصا وأن الجزائر تعتبر بالأساس بلدا غازيا حسب الخطط الدولية للطاقة.

3-تطوير صناعة التعدين بالجزائر تمهيدا لدعم الصناعة النفطية، التي تعتمد بشكل كبير على مجالي الحديد والصلب، ونقل تكنولوجيا التصنيع وتدريب العمال الجزائريين لدعم الصناعة النفطية، وهو ما نتج عنه تقوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA).

---

[1] M .Houha, M. Hamia, **Op.cit,** P191.195

[2] Hocine Malti, **Le Maghreb Face Aux Nouveaux Enjeux Mondiaux, Op.cit,** Pp15-19.

كما برز النشاط الدولي لسوناطراك في هذه الفترة خلال الدعم الذي قدمته للأمارات عام 1974 بعد طلب من الشيخ "زايد ابن سلطان أل نهيان" من "بومدين" الذي قدم مجموعة من 20 إطار نفطي سيرها نائب رئيس الشركة الوطنية "محمود حمرا كروحا"، وهي التي ساهمت في تشكيل شركة أبو ظبي الوطنية للنفط التي أصبحت فاعلا مهما في المنطقة، كما برز نشاطها بتأسيس العديد من الشركات داخل الأوبيك أهمها الشركة العربية للنقل البحري للنفط (AMPTC) ، الشركة العربية للاستثمارات النفطية (APICORP) بهدف المشاركة في تمويل مشاريع النفط في المنطقة، الشركة النفطية العربية للخدمات (APSC) بطرابلس.[1]

لكن بوصول "بن جديد" للحكم وفي ظل المتغيرات الجيواقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية أمام موجة أفكار عولمة الأسواق وتحريرها وصعود التأثير الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي للشركات، لوحظ تغير مكانة الشركة الوطنية بتعديل دورها ما أدى إلى اسقاط مقاربة سوناطراك كدولة داخل دولة خاصة مع الصدمة النفطية لعام 1986 والصراع على السلطة، وهي التي تأثرت بسياسات وزارة الطاقة والمناجم التي لم تستطع تجاوز ضغوطات البيئتين الداخلية نتيجة تدهور الوضع الأمني والسياسي للجزائر والخارجية من خلال إضعاف تواجدها في السوق النفطية الجزائرية لحساب الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية والأمريكية بعد لبرالية القطاع، إلا أن ارتفاع أسعار النفط منذ 2002 قد ساهم في إعادة نفوذها وتطوير سياستها الطاقوية ضد القراءات الجيوسياسية والجيواقتصادية بتجسيدها للعديد من الطموحات –شرحناها في المبحث السابق– التي تمس أهداف التنمية الوطنية ومواجهة آثار التنافس الدولي على الأسواق النفطية العالمية، مع أنها تأثرت بعودة الرهانات الأمنية والتنافسية المؤثرة على نشاطها، خاصة بعد الاعتداء الذي شهدته قاعدة الحياة بتيغنتورين بعين أمناس في 2013، وما له من آثار على توقف نشاطاتها لشهور، إلا أنه يمكن القول بأن الشركة تمثل قطبا طاقويا فاعلا في السوق النفطية الجزائرية وسوق النفط العالمية، باعتبارها أول شركة إفريقيا وتحتل المرتبة 12 عالميا، وباعتبارها أول مصدر عالمي للكوندنسات وثاني مصدر للغاز الطبيعي المميع وغاز النفط المسال، وثالث مصدر للغاز الطبيعي.

المطلب الثالث: الشراكة النفطية الجزائرية الأمريكية: مواجهة الاستغلال بالاستغلال

تأسست العلاقات الجزائرية الأمريكية بشكل عام منذ إعلان واشنطن دعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره أثناء الثورة، إضافة إلى المساعدات الأمريكية التي بعثت إلى الجزائر بعد إعلان الاستقلال، لذلك وجدت الجزائر في الشريك الأمريكي مصلحة مشتركة تدعم جهودها نحو نيل السيادة الوطنية على نفطها، وإطلاق مشروع التنمية الشاملة انطلاقا من مؤهلاتها الطاقوية. أما الشراكة النفطية الجزائرية الأمريكية فقد برزت في تطورات وأحداث مرتبطة بالتاريخ السياسي للنفط الجزائري التي تعود إلى عقود الاستغلال بين

[1]Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit**, P .237

الطرفين في إطار منافسة المصالح الفرنسية في الجزائر، وزيادة نشاط شركة سوناطراك، ولقد ساهم القرار الحكومي حول تأسيس "شركات مختلطة" مختصة في مختلف الخدمات النفطية مع عديد الشركاء في بروز هذه الشراكة بعد تأسيس 12 شركة مختلطة خاصة مع الولايات المتحدة، والتي كانت نتيجة لتأثر خرجات "بلعيد عبد السلام" الدراسية إلى أمريكا بنوعية الخدمات التي تقدمها الشركات النفطية هناك، ما أعاد النظر في العلاقات الفرنسية الجزائرية ومناقشة التوجه نحو الشراكة مع أمريكا. ولقد ظهرت أولى شراكة بينهما في المشروع النفطي الجزائري مع شركة "جوتي أويل Oil Getty" المنجز في حقل" رود الباقل" كأول تجربة شراكة ناجحة مع أقوى دول العالم، رغم أن مداخيلها كانت متواضعة لأنها لم تكن تمّثل سوى نسبة 5 % من النفط المستغل، كما أنشئت شركة ثانية جزائرية–أمريكية في حقل غازي بمنطقة "رود النص" تدعى"ألباسو El Paso" التي قامت بمد أنابيب الغاز إلى مدينة أرزيو نحو مصنع تمييع الغاز، حيث تضامنت أوروبا مع الجانب الفرنسي بعد تسويق الجزائر لمنتجاتها لاعتبارها بأن الغاز الجزائري مملوك لشركات فرنسية، في حين كان الموقف الأمريكي متعاونا مع الجزائر وصل إلى تدعيمها بالعديد من الأفكار لبناء صناعة نفطية جزائرية قوية وتجربة قوانين الشراكة النفطية بين شركات البلدين. كما برزت الشراكة مع شركة الحفر الجزائرية ألفور FORAGE ALFOR التابعة لشركة الحفر في المناطق المغمورة العالمية وهي شركة "سيدكو" الدلاسية للحفر South Eastern Drilling Companyالتي يرأسها "بيل كليمونتس Bill Clements" والتي لعب "فرانك شولتز" دورا كبيرا في تحقيق هذه الشراكة وخنق الاستراتيجية الديغولية بالسيطرة على النفط الجزائري، حيث وصلت آلتها الأولى سنة 1966 بحفرها في حقل "غلالة" بورقلة على حساب شركة "سوبيفال"[1]، وهو ما يؤرخ لبداية التنافس النفطي الفرنسي الأمريكي في القطاع النفطي الجزائري، وفي الوقت نفسه قد يستنتج تمكن الجزائر من الحصول على وسائل فعالة لتطوير صناعتها النفطية، وكذلك فك الارتباط المتزمت بينها وبين فرنسا.

أما في بداية القرن الحالي فقد تطورت محددات السياسة النفطية الأمريكية، خاصة بوصول "جورج بوش" للحكم عام 2001، ففي إطار العقيدة الجديدة للولايات حول الطاقة أطلقت أعمال "مجموعة تنمية السياسة الطاقوية الوطنية (NEPDG)* التي تكونت من "ديك تشيني Dick Cheyney "، وسكرتيرة الدولة "كوندوليزا رايس Condoleezza Rice" التي كانت عضوا في المجلس الاداري لاتحاد نفط كاليفورنيا، حيث قرأت الادارة الأمريكية أثر تراجع احتياطات حقول ألاسكا وبحر الشمال، وبلوغ ممولها (السعودية) أقصى انتاجه المقدر بـ 9.5 مليون برميل لليوم، وعدم قدرتها على التحكم بفنزويلا "هوغو تشافيز" الممول الثاني لها، إضافة إلى طبيعة اللاإستقرار في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المحايدة لمنطقة بحر قزوين

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit**, Pp.72-73

* National Energy Policy Development Group

بعودة روسيا وصعود الصين وإيران[1]. حيث طرح برنامج تطوير قطاع الطاقة للعشرين سنة القادمة التي برزت في التقرير النهائي للمجموعة الذي أشار إلى انخفاض الانتاج الأمريكي بـ 39% واستيرادها ما يعادل 52% من استهلاكها خلال عام 2000، ما شكل عجزا طاقويا وتأثيرا على الاقتصاد والأمن الأمريكيين. وبالتالي استوجب التحرك بكل الوسائل السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية لمواجهة ذلك، حيث طرحت تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط وتوضيح مناطق النفط الكبرى في العالم لتركيز شركاتها النفطية بشكل مستدام للحفاظ على مصالحها، واعتماد العلاقات الثنائية وعلى فتح الحدود أمام المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية في العالم، التي مست منطقة شمال افريقيا ومنها الجزائر التي ذكرت في التقرير، بهدف خوصصة قطاعاتها النفطية، وهو ما يفسر اختفاء دور الأوبيك وعودة نظام عقود الخمسينيات وتوجه الولايات المتحدة نحو افريقيا والتهاب منطقة الساحل الافريقي في ظل صراع المصالح النفطية العالمية للاكتشافات الجديدة في المنطقة[2].

ولقد برزت تحولات طبيعة الشراكة النفطية الأمريكية الجزائرية في بروز الأطماع الأمريكية بالثروات النفطية للصحراء الافريقية الكبرى منذ اعتداءات 11 سبتمبر 2001 التي فعلت نظرية صناعة العدو (الارهاب) الذي برز في خلق بؤر توتر في مناطق الانتاج النفطي فسرتها استراتيجيات التأثير (الاعلام) على أنها مناطق رمادية تشير إلى تمركز الجماعات الارهابية فيها ما يفرض ضرورة التواجد العسكري فيها وبالتالي ضمان نشاط الشركات النفطية فيها، وهو ما برز في ربط المهام الطاقوية بالمهام الأمنية من خلال إعلان الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب التي تلعب الجزائر دورا في تجسيدها، كما برز نفوذها في اعتماد النخب الجزائرية المتكونة في أراضيها لكسب مزايا وتسهيلات في السوق النفطية الوطنية، وهو ما برز في توقيع "شكيب خليل" في 2001 لعقد مشروع الدعم التقني في قطاعي الطاقة والمناجم (EMTAL)[3]مع البنك الدولي بـ 18 مليون دولار للمساهمة في اصلاحات الحكومة للقطاعين بتوفير شروط تكييفهما مع اقتصاد السوق الحرة، بمعنى أنه بعد أن كانت الدولة هي المالك للقطاع وصاحبة الاستثمارات والحامي للمصالح العامة يصبح هذا القطاع مفتوحا على الخواص الأجانب في إطار قانوني ومؤسساتي جديد. ولقد وقع البنك عقود لا تقل عن 22 عقد مع مكاتب الدراسات وأشخاص مرتبطة بالمشروع، ولقد قدمت دراسة الفصول الثلاثة للقانون لثلاث شركات أمريكية هي: Pleasant and Associates المكلفة بأعداد قانون جديد حول المحروقات، Ernst & Young لوضع وكالات التعديل المتوقعة من هذا القانون، وSchlumberger للتأسيس لبنك معلومات. وهي التي كانت واعية أن أثار توقيع هذا القانون قد تؤدي إلى حركات اجتماعية. كما طلب البنك الدولي إلى الشركة الأولى تقديم دراسة حول تكملة إعداد القانون الذي نشر رسميا في سبتمبر

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit**, Pp.312.313
[2] Roberto Coen, Et Eric Nadler, **Op.cit.**
[3] EMTAL: Energy and Mining Technical Assistance Loan Project.

2002، وأساسه هو أن كل الشركات النفطية التي تتمتع بوسائل تقنية ومالية مهمة يمكن لها المشاركة في نشطات البحث والاستغلال في إطار عقد مع وكالة حكومية تأسس لهذا الغرض وتحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم كالوكالة الوطنية لضبط المحروقات"، ولقد شرح "حسين مالطي" هذا الاجراء بالاستغلالي بقوله[1]:

"تفترض الشركة الأجنبية من سوناطراك مشاركة ما بين 20 أو 30 % والتي ترد بالرفض أو القبول خلال عشرين يوما، وهو ما يعتبر مدة غير كافية لاتخاذ قرار كهذا، ما يجعل مشاركة سوناطراك تكون أقل من 51%".

أما الميدان التشريعي فقد عدل دور المتعامل وفق تعديل 1986 الذي أصبح راجعا للشريك الأجنبي، بمعنى أن سلطة القرار حول الاستغلال قد حولت إلى شريك سوناطراك الذي سيحدد مستقبلا كميات الإنتاج وثمن وديناميكية الاستثمارات، أما التعديل الأكثر خطورة هو ربط عقود البحث والاستغلال مستقبلا بالوكالة السابقة بعد أن كانت تنظم من خلال مجلس الوزراء، في إطار اتفاق بوتفليقة، وهو الذي سيتجنب تحويل طلبات التراخيص والعقود لأعضاء أخرين في الدولة. كما أن هذه العقود تصل مدتها إلى 32-37 سنة كما أشرنا سابقا وهو ما أدى إلى العودة إلى "عقود تقسيم الانتاج"، حيث عادت الجزائر إلى واقع الستينيات ليس فقط في كميات النفط التي تستغل، وإنما كذلك ضمان احتياطات نفطية لهذه الشركات، وهي التي مست معظم دول الأوبيك معلنة عن القضاء على دور الكارتل في سوق النفط الدولية.

من هنا برزت خطورة الشراكة النفطية الجزائرية الأمريكية التي كانت تهدف إلى خنق هيمنة الشركات الفرنسية، بل أخطر من ذلك نجدها قد ربطت تنمية قطاعات حساسة بفتح قطاع النفط لامتيازات يستفيد منها الأجانب دون الاستثمار في صالح تطوير شركات محلية تنشط وتدعم القطاع وتنافسيته ويستفيد منها الجزائريون، ما يجعلنا نقول أن السياسة النفطية قد اعتمدت على مواجهة الاستغلال بالاستغلال، ويدعم ذلك التصريحات المتبادلة بين الطرفين الأمريكي والجزائري، حيث صرح نائب سكرتير الدولة للتجارة الأمريكية "ساموبل بودمان Samuel Bodmann" في زيارة له للجزائر في عام 2000 كإشارة إلى بداية التموقع في السوق الوطنية ليس النفطية فقط وإنما في جوانب أخرى بقوله[2]:

"فتح القطاع الطاقوي الجزائري للرأسمال الأجنبي وللشركات النفطية الأمريكية خاصة سيفتح تعاون مهم بين البلدين، خاصة في ميدان التكنولوجيا العسكرية والدفاع".

وهو التصريح الذي لقي ردا من الرئيس "بوتفليقة"، ونشرته جريدة "واشنطن تايمز" في 22 نوفمبر 2002، قال فيه:

---

[1] Philippe Rubicon, **Op.cit,**

[2] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit**, P.317

"الجزائر تطمح لأن تصبح أول منتج نفطي في القارة الافريقية، وتضمن كذلك للولايات المتحدة الأمن الطاقوي الذي تحتاجه"

ولقد افتعل قانون 2002 ضغطا سياسيا واجتماعيا من خلال الرفض الذي لقي من طرف "علي بن فليس" الذين كان وزير أول في حكومة "بوتفليقة" آنذاك، وتم تأخير تبنيه في المجلس الوطني، وهو ما رفضه كذلك الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي آنذاك "أحمد أويحي" والمخابرات الجزائرية ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي أعلنت عن اضراب شامل في فيفري 2003 لرفضه، بمعنى رفضه من مختلف دوائر صنع القرار، ما أجبر "بوتفليقة" تجميده لتجاوز العهدة الثانية في 2004 وكسب ثقة مركزين فاعلين في السلطة الجزائرية وهما مصالح الأمن والنقابات، وبعد إعادة انتخابه تم مواجهة المعارضة الداخلية بطرح مخاوف تكرار سيناريو عراق 2003 في الجزائر في حالة عدم تبني القانون، لكن لتصعد هذه المرة المعارضة الأجنبية من خلال وزراء كارتل الأوبيك الذين وصفوا الجزائر بحليفة الولايات المتحدة ليرفض التوقيع على المقرر مجددا. وهي الوضعية التي استمرت حتى جويلية 2006 بزيارة عاجلة للرئيس الفنزويلي "تشافيز Chavez" لإقناع بوتفليقة على أثار قرار العودة إلى عقود الامتياز على كل الدول المنتجة للنفط.[1]

والملاحظ أن اعتماد الجزائر على الشراكة النفطية مع أمريكا لمواجهة "توتال" قد واجه تحديات عدة برزت في تهديد المصالح الجزائرية وتصورها في المنطقة، فمنذ 2003 وصلت شركات شيفرون وتكساكو وإيكسون موبيل إلى التشاد لاكتشاف النفط ونقله نحو الكاميرون، ما فرض تواجدا عسكريا أمريكيا لحماية المنشئات النفطية اعتمد ذريعة الخطر الارهابي التي روجت لاختطاف الجزائري "عبد الرزاق البارا" لـ30 رعية أوروبية في الصحراء الجزائرية، وميلاد "نظرية الموزة الأمريكية Banana Theory"، ولقد أشار "جريمي كينان Jeremy Keenan" وهو بروفيسور بريطاني درس منطقة الساحل لمدة أربعين سنة في كتابه "ظلام الصحراء" انكاره اضطراب منطقة الساحل نتيجة انتقال نشاط قاعدة أفغانستان إليها في قوله[2]:

"أشار خطاب البنتاغون الأمريكي عام 2002 بوضعه خرائط توضح تمركز الجماعات الإرهابية، أين قال بأنها اتجهت من أفغانستان بعد طرد القوات الأمريكية لها، وهذا خطأ، بل جاءت من بلد بلادن، من السودان لتتجه نحو حزام الساحل..."

ولقد أشار "كينان" إلى أن ضرورة تواجد عسكري أمريكي هو ليس لدواعي أمنية وإنما لمخططات تقسيم موارد افريقيا الجديدة التي بدأت في بداية القرن الحالي، أما "حسين مالطي" فقد رأى أن الولايات المتحدة قد استطاعت من خلال شركاتها النفطية ضمان مجهودات الجزائر في المنطقة خاصة التعاون الاستخباراتي في الوقت الذي يسعى كلا الطرفين على وضع يده على الثروات النفطية للمنطقة ومواجهة التنافس

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit,** P.318.
[2] Roberto Coen, Et Eric Nadler, **La Guerre De L'ombre Au Sahara, Op.cit.**

الصيني.[1]وتمثل الشركة المختلطة الجزائرية الأمريكية Brown et Root Condor (BRC) تجسيدا لهذا الدور، وهي الشركة التي تنشط في تركيب المشاريع النفطية التي أصبحت تنشط في مشاريع صناعية ومشاريع عدة ليس لها علاقة بنشاطها كاكتساب المعدات العسكرية، البناء، صناعة الفولاذ، الحليب...،[2] وتمثل هذه الشركة اليد الحديدية لـ "هاليبورتون" في الجزائر، حيث استفادت بشراكاتها مع سوناطراك من تمويل مالي للمجموعة، كما استفادت ما بين 2001-2005 عن ما لا يقل عن 40 عقد استغلال قدرت بـ 6 مليار دولار، وبعض منها لا تخص عملها كبناء خمس مستشفيات عسكرية، ومركز البحوث الاجرامية للدرك الوطني[3]. كما ساهمت في تجسيد مشروعي بان ساحل 2002 ومبادرة الشراكة عبر الصحراوية لمكافحة الإرهاب 2005، واستطاعت تأسيس قواعد جوية واكتساب حقوق رسو الطائرات واستعمال تسهيلات لمطارات دول الساحل، ومن أهم هذه القواعد نجد قاعدة تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري التي تسربت معلومات إمكانية استغلالها منذ 2003، ما أسفر عن غموض التصور الاستراتيجي للجزائر في المنطقة.

ولقد برز تهديد أخر لهذه الشراكة باعتبارها تمثل مصدرا استعلاميا حول برامج تطوير الصناعة النفطية الجزائرية لصالح المخابرات الأمريكية، وهو ما برز في التقرير الذي قدمته المفتشية العامة للمالية المكلف بها "أحمد أويحي" في فيفري 2006 وبأمر من "مدين" حول الاستعلام على مهام الشركة من طرف سوناطراك ووزارة الدفاع الوطني حول صفقة شراء حقائب القيادة (Mallettes) الذي نظمتها شركة(BRC) في 2004 مع الشركة الأمريكية(Raytheon) لحساب الجيش الجزائري، وتشمل هذه الحقائب حواسيب اتصال عالية التقنية موجهة إلى الإطارات العليا في الجيش (البري البحري والجوي)، وهي التي ربطت بتنصت المخابرات الأمريكية ما أوصل إلى فضيحة 2007، حيث تم إيقاف المدير العام للشركة "عبد المومن ولد قدور" بتهمة الاستعلام مع العدو، كما نجد اتهامات المنظمة غير الحكومية الانجليزية (Platform et de l'Algeria Solidarity Campaign)على الدور الأمريكي والبريطاني التي طلبت لبرالية القطاع النفطي مقابل السكوت عن انتهاك حقوق الانسان والفساد، وهو المرتبط بأسباب جيوسياسية وتأمين امداداتها النفطية والغازية ومصالحها في بيع الأسلحة بخلق بؤر التوتر، بمعنى أن الشركات النفطية العالمية سكتت عن ضعف الديمقراطية في الجزائر وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال الثروات من هذه الشركات دون مشاريع جدية تشغل الجزائري وتستثمر في التنمية لأسباب جيوسياسة وتجارية.[4]

---

[1] Hocine Malti, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien, Op.cit**, P.320

[2] Madjid Laribi, Brown & Root Condor: Une Holding "Militaro-Énergétique, 13 Novembre 2006, consulté le 15.03.2015, à 23h30, Sur: File:///F:/Ey/Brown Root Condor Une Holding Militaro-%C3%A9nerg%C3%A9tique.Htm, Www.Algeria-Watch.Org.

[3] **Ibid**, P.329.

[4] Sophie Chapelle Et Olivier Petit Jean, **Op.cit,** P20.

المبحث الثالث: المنظور المستقبلي لسوق النفط الجزائري في ظل آثار استغلال وهيمنة شركة "توتال"

تعرف الدراسات المستقبلية على أنها تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطي صورة عن مجتمع الغد، والتي تمكن الإنسان بالتحكم بالمستقبل بعد أن كان يرى فيه قدرا محتوما، وهو ما عبر عنه "بريغوجين Prigogine" بقوله: "لا نستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعته"[1]، ولقد دعمت المعرفة العلمية والتكنولوجية قدرة الإنسان في اختيار المستقبل الفردي والجماعي من خلال ما كتبه "إدوارد كورنيش Edward Cornish" في كتابه "دراسة المستقبل" لعام 1977 عندما عبر عن وجود مستقبل كما يريده البشر باعتبارهم شركاء فاعلين في تكوينه.

يعود ظهور دراسات "المستقبل" كمنهجيات علمية للقرن 18 من خلال كتاب "مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري" الذي كتبه المفكر الفرنسي "كوندرسيه" عام 1793 معتمدا على تقنية التنبؤ الاستقرائي والشرطي، أما القرن 19 فقد أشار إلى الرؤية المستقبلية التشاؤمية للنمو السكاني للقس الانجليزي "توماس مالتوس" وإلى المفكر الفرنسي "دي توكفيل" في كتابه " الديمقراطية في أمريكا" 1835 الذي بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى. أما في القرن العشرين فقد ظهرت دراسات المستقبل في إطار علمي دقيق مع بداية السبعينيات التي وضعت أعمال القرن المستقبلية أمام جدلية العلم/الفن، فقد أجمع مؤرخي المستقبليات في الجانب العلمي على أن كتاب "روايات الخيال العلمي" لـ "هيربرت جورج" لعام 1902 هو أول من تحدث عن هذا العلم، كما دعا "كولن غليفلان Colnn Gliflann" إلي علم مستقبل أسماه "ملنتولوجي Mellontology" التي تعني المستقبل باليونانية في أطروحة مقدمة إلى جامعة كولومبيا عام 1920،[2] إلا أن الاتفاق قد ارتبط بابتكار المؤرخ الألماني "أوسيب فلنختايم Flechtein Ossip" لمصطلح "علم المستقبل" عام 1949[3] في كتابه "التاريخ وعلم المستقبل" (1965) الذي اعتمد فيه على التنبؤ بعيد المدى. أما العالم الفرنسي" برتراند دي جوفنيل Bertrand de Jouvenel" في كتابه "فن التكهن" لعام 1967 فرأى أن الدراسة العلمية المستقبلية هي فن باعتبار أن المستقبل ليس سوى عالم الاحتمالات لا اليقين، لذا لا يمكن قبوله كعلم، وهو ما دعمه "فريد بولاك Fred Polak" في كتابه "تصورات المستقبل" الذي اعتبر المستقبل عالما مجهولا، حيث لا يمكن بناء علم على المجهول، وإنما هو فن يحتاج للخيال الذي يستنبط المتغيرات الكيفية التي لا تقبل القياس.

---

[1] محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً، **مجلة المستقبل العربي**، مصر: مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، بدون سنة، ص 34.

[2] **المرجع نفسه**، ص 36.

[3] وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، (الجزائر: شركة الشهاب، 1991)، ص15.

وأمام هذا الجدل برز جانب أخر حاول إدماج المقاربتين عندما اعتبر الدراسة العلمية المستقبلية ضمن الدراسات البينية(Interdisciplinaire) ، فباعتبارها فرعا جديدا فهي مرتبطة بتفاعل بين أكثر من تخصص لتكوينه كعلم، وهو ما أكده المفكر المغربي "مهدي المنجرة" باعتبارها دراسات خيارات وبدائل بمنهج متعدد التخصصات، حيث تبنى الدراسة المستقبلية نفسها من رؤى العلوم الأخرى.[1] وهو ما اعترف به "سلوتر R. Slaughter" في كتابه "تفكير جديد لألفية جديدة" عام 1996.

إلا أن استطلاع "الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم" للرأي حول تسمية هذه الدراسة لعام 1977، قد أبرز تصويت 72% على مصطلح الدراسة المستقبلية في حين صوت 14% فقط على مصطلح "علم المستقبل"، وهو ما أدى إلى اعتماد الأول، لتعبر بذلك عن مجال أوسع يدرس ظواهر خفية بطرق علمية، كما يتضمن اسهامات فلسفية وفنية، وتتعامل مع كم هائل من البدائل والخيارات الممكنة، وتعالج المستقبل في حدود زمنية من 05 سنوات وقد تصل إلى 50 سنة.

فأهمية المستقبل أصبح جزءا من اهتمام الانسان، وهو ما أجاب عنه "أنشتاين" بقوله أنا مهتم بالمستقبل لأنني ذاهب إلى هناك، لكن السؤال الذي تناقشه الدراسة المستقبلية هو ماذا سنفعل هناك، وهو ما طرح الطبيعة النفعية والمصلحية، بمعنى أن الاهتمام بالمستقبل له جدوى جيوسياسية وجيواقتصادية في علاقات الدول المستقبلية، وهو ما أكده "ألفين توفلير Alvin Toffler" في كتابه "خرائط المستقبل" بأن الدراسات المستقبلية كانت ورائها بواعث نفعية، وهي التي انطلقت من أمريكا باهتمامها بالتنبؤات التكنولوجية ذات العلاقة العسكرية[2]، كما يصدر المجلس القومي للاستخبارات الأمريكية تقريرا كل أربع سنوات حول التوجهات المستقبلية والاستراتيجية، باعتبار أن الأهمية تكمن في استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث، وهي الجوانب التي عبر عنها "جوفنيل" عند إنجاز الدراسة المستقبلية، بحصره لها في[3]:

أ- الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة، وحدد بذلك كيفية رصد هذه الاتجاهات.

ب-سرعة الاتجاهات: بقياس كمية التغير وتسارعه في ظاهرة ما خلال زمن معين.

جـ-العلاقة بين الظواهر: وتعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي ورفض المنهج الجزئي.

ولقد اتسمت تسعينات القرن الماضي بازدهار التخطيط الاستراتيجي باستخدام تقنية السيناريوهات في إدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب والتنافس، وكذا إدارة الشركات النفطية العالمية الكبرى وعلى

[1] محمد إبراهيم منصور، **مرجع سابق**، ص 37.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 38-39.
[3] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص17.

رأسها "توتال" بسبب الصدمات النفطية. وكذا النظر في تحديات السلطة العالمية بتوفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار. وتشير تقنية "السيناريو Scénario" على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية وهي[1]:

أ- **السيناريو الخطي** الذي يفترض بقاء واستمرار الوضع القائم في الظاهرة موضوع الدراسة.

ب-**السيناريو الإصلاحي** الذي يفترض التغير إلى الأحسن في الظاهرة موضوع الدراسة.

ج-**السيناريو التحولي** الذي يفترض حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة المدروسة.

انطلاقا من هذه الجوانب، وبإسقاطها على موضوع الدراسة "تداعيات السياسة الطاقوية لشركة توتال على سوق النفط الجزائري"، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة.

أولا: بالنسبة للاتجاهات السائدة: إن الاتجاه السائد بالنسبة لأثار "توتال" على السوق النفطية الجزائرية، هو أن توتال تجعل من تنافسها الجيوسياسي والجيواقتصادي مع القوى الصاعدة محددا لسياستها الطاقوية التي لا تستغني عن السوق الجزائرية، وكذا لتوجهاتها فيها، ومنه يصبح أي تحرك للشركات الأجنبية في سوق النفط العالمية مؤثرا على السوق النفطية الجزائرية، بغض النظر إن كان الدافع الرئيسي لهذا التحرك هو التنافس الدولي بما يهدد الأمن الطاقوي الفرنسي، أو التحرك الطاقوي الجزائري لكسر الاحتكار الرأسمالي لتوتال أو الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ككل.

ثانيا: بالنسبة لسرعة الاتجاهات: إذا كان الاتجاه السائد يتعلق ببعد الأمن الطاقوي المرتبط بمتغيرات عدة كمحددات لمستقبل السوق النفطية الجزائرية، فإن المدى الزمني للتغير وسرعته سيرتبط حتما بظاهرة السوق وذلك من خلال: أن يتسارع تأثر سوق النفط الجزائري باتجاه الضعف، انطلاقا من فشل استثمارات الاستكشاف أو ضغط الاحتجاجات على السياسات التي تتبناها الحكومة الجزائرية في المجال، أو آثار النفوذ السياسي والاقتصادي لتوتال في ظل تنوع الفواعل المتنافسة، أو أن تتسارع ظاهرة السوق باتجاه التطور من خلال السياسة الطاقوية المتجهة نحو التنويع والاصلاح وطنيا وفي إطار تعاون دول الأوبيك بما يخدم المصالح التنموية المشتركة لدولها، وذلك للحد من أثر السياسة الطاقوية لتوتال.

ثالثا: بالنسبة للعلاقة بين الظواهر المؤثرة في مدى التفاعل بين ظواهر الأمن الطاقوي المحرك للسياسات الطاقوية للدول والشركات المرتبط بوضع الضغط الأجنبي (توتال) والداخلي (اصلاح القطاع وتطويره) على السوق النفطية الجزائرية لمواجهتها ومدى الاستمرارية والتغير في سياسة توتال الاستغلالية تجاه هذه السوق.

[1] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص18.

ومن هنا يمكننا وضع سيناريوهين محتملين، سيناريو خطي وسيناريو إصلاحي:

المطلب الأول: السيناريو الخطي: سيناريو استمرار الوضع القائم على تأثر السوق النفطية الجزائرية من تداعيات السياسة الطاقوية لشركة توتال

يشير الوضع القائم المرتبط بموضوع الدراسة بالدور الذي تلعبه الشركات النفطية المتعددة الجنسيات في الاقتصاد والسياسة الدوليين من خلال منطق واقعي وعقلاني، حيث يفسر سلوكها بمجموعة من المصالح المتمثلة في البحث عن الربح والثروة اقتصاديا والنفوذ والسلطة سياسيا، انطلاقا من وزنها القوي الذي تبرزه استراتيجيات الانتشار والتوزيع الجغرافي ذو البعد العالمي أمام ما تمتلكه من مزايا في الأسواق النفطية لتحكمها بالأداة التكنولوجية والرساميل التي تسمح لها بكسب أداة الضغط والهيمنة، حيث تعتبر "توتال" بسياستها الطاقوية على رأس أكبر رهان مؤثر في السوق النفطية الجزائرية باعتبار أن هذه السوق تمثل جزءا حيويا في تحرك العقيدة الاقتصادية الجزائرية نحو تنفيذ برامج التنمية، وهي التي تسعى من خلال توسيع أسس سياستها الطاقوية لمواجهة أثار الشركة على مصالحها وأهدافها الوطنية.

انطلاقا من تحليلنا لمعطيات الموضوع الماضية والحاضرة، واعتمادا على سيناريو استمرار أنساقه في المستقبل دون تعرضها لتغيرات جذرية أو تغيرات إصلاحية، فإن السياسة الطاقوية لتوتال من المتوقع أن يتواصل تأثيرها على السوق النفطية الجزائرية في المستقبل على وضعها الحالي، بمعنى أن قوة النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي لتوتال أمام طبيعة السوق النفطية الجزائرية المنكشفة والمتغيرات النسقية والقدراتية لهذه السياسة التي تتحرك في إطار التفاعلات الدولية القائمة على السيطرة على الصناعة النفطية، وكذا تأثير الطابع التنافسي الاستغلالي الرأسمالي على علاقة المركز(توتال) والمحيط(الجزائر) الذي يحافظ على هدف منع تطوير الدول المنتجة للنفط لاقتصاد صناعي وبناء شركات نفطية فوق وطنية تنافسها في هذا القطاع الحيوي، بمعنى أن طبيعة نشاط الشركات وعلى رأسها "توتال" على الساحة الدولية سيستمر في فرض علاقاته في إطار من الاحتكار والاستغلال للأسواق الضعيفة واضعاف برامجها التنموية ومنع تطوير شركاتها، وهو السيناريو الذي قد يتواصل مستقبلا انطلاقا من المعطيات الآتية:

أولا: مواصلة مواجهة توتال لتنافسية الشركات النفطية في استغلال الأسواق الخارجية بالتلاعب بمحدداتها (الأسعار، الضغوطات السياسية...) وأثر ذلك على السوق النفطية الجزائرية

من خلال معطيات الدراسة التي قمنا بتحليلها واستنتاجها والتي توضحت في سياسة النفوذ الجيواقتصادي والجيوسياسي لتوتال وطابع العلاقة الاستغلالية انطلاقا من المزايا التي تتمتع بها أمام ضعف تنظيم السوق النفطية الجزائرية، فإن الحرب الاقتصادية التي تخوضها مع الشركات الأمريكية والصينية ستتواصل، وبالتالي ستتواصل تداعياتها على السوق الجزائرية، كما أن استراتيجيتي التنويع والتوزيع الجغرافي للشركة ستدافعان

عن مكانتها في السوق النفطية العالمية وبالتالي فرض أهدافها ومنافستها في مشاريع أخرى قد تؤثر على المكتسبات التي يحققها سوق النفط الجزائري بالنسبة لمشاريع الدولة التنموية.

ثانيا: مواصلة اعتماد "توتال" على عقود الاستغلال بالشراكة في إطار انفتاح السوق الجزائرية وعلى أداة التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التبعية الجديدة، وسلطة النفوذ على النظام الجزائري لكسب مناقصات مربحة على حساب غياب التصور والوعي النفطي الجزائري

إن النظر في طبيعة السياسة التي تبنتها الدولة الجزائرية في عقيدتها الاقتصادية القائمة على الافراط في الاعتماد على الريع النفطي، ومواجهة أثار نشاط الشركات النفطية في السوق النفطية العالمية وعلى رأسها شركة توتال بوقوعها في فخ مواجهة الاستغلال بالاستغلال هو الذي طرح ضعف المنظومة السياسية والاقتصادية الجزائرية أمام تأثرها بنفوذ الطابع الرأسمالي الاستغلالي في إطار نخب تكنوقراطية لا يستبعد تسييرها من طرف مجتمع فوق وطني على حساب المصلحة الوطنية، كما أن التحديات التي تواجهها شركة سوناطراك رغم سياساتها الطموحة، لكنها تظهر وكأنها مكلفة وتخضع إلى ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية خاصة بتراجع سلطة الأوبيك في إطارها الجماعي أمام تحركها الواقعي في إطار أولوية المصالح الوطنية على المصلحة الجماعية، وكذلك تصادم العلاقات الثنائية لدول الأعضاء في علاقاتها خارج المنظمة وأهداف الأخيرة نتيجة اختلاف توزيع القوة النفطية داخلها خاصة الفرق بين السعودية التي تمثل ثلث انتاج النفط للمنظمة أمام انتاج جزائري متواضع مقارنة بها، وهو ما يطرح استمرار آثار الاستغلال لتوتال على السوق النفطية الجزائرية واردة ومحتملة نتيجة ضعف سياسات المواجهة للأخيرة.

المطلب الثاني: السيناريو الاصلاحي: سيناريو إضعاف تداعيات سياسة توتال الطاقوية على السوق النفطية الجزائرية بمكافحة مشاريعها من منظور نقد الرأسمالية النفطية وبناء نموذج تنمية حقيقي

ينطلق هذا السيناريو من أن مواجهة آثار السياسة الطاقوية لتوتال هو مواصلة لمشروع التحرر من أداة الاستغلال الجديدة لمجتمعات المركز على مجتمعات المحيط التي تقوم على أداة الجيواقتصاد والتحرير الكلي للأسواق والدفاع عن التقسيم الدولي المجحف للعمل من خلال دول منتجة للنفط لا يسمح لها بناء اقتصاد صناعي نفطي سيقضي على الأرباح التي تجنيها الشركات نتيجة حركة سلعة الامداد النفطي إلى مناطق التحويل والتكرير البعيدة عن مناطق الإنتاج، والتي يتطلب ربطها بتهديدات على أمن إمداداتها ما يشرع اللاإستقرار وبالتالي تشجيع نفقات الدفاع والاستثمار في النزاعات في مناطق الإنتاج النفطي التي تمثل مناخ تتكيف فيه الحكومات المستبدة ويسهل نشاط الاستغلال للشركات النفطية، وهذا المشروع يكون من خلال نقد طابع عمل الشركات النفطية الرأسمالي ومواجهته بالسعي نحو اعتماد استثماراتها كفرصة لتحويل التكنولوجيا وتكييفها بمستوى الأسواق المحلية والأسواق الجهوية التي لها نفس الطبيعة، وذلك بتشجيع الشركات الخاصة

والعمومية الوطنية في قطاع النفط وتأهيلها فنيا وبشريا لمنافسة السوق الحرة، وبناء قاعدة فكرية وتصورات استراتيجية قائمة على التحرك العقلاني في مواجهة واقعية الواقع الدولي للحصول على مكاسب تدرجية تضغط على اضعاف مغذيات فجوة المركز والمحيط. ومؤشرات إضعاف نفوذ توتال مستقبلا هي التي تبرز في الآتي:

أولا: خلق طابع تنافسي وطني يستفيد من استثمارات الشركات النفطية العالمية في السوق النفطية الجزائرية لتحويل التكنولوجيا والتقنية وتجاوز مشكلة الاستقطاب في إطار تطوير سياسة اقتصادية نفطية وطنية منتجة تساهم في مواجهة نفوذ توتال

يرتبط هذا الهدف علميا ومنهجيا بضرورة ثورة تحررية في الفكر (اصلاح المنظومة العلمية وربطها بطلب السوق وإصلاح ثقافة الإنتاج الوطني بالتخلص من ثقافة استهلاك الاستيراد، وهذه الثورة هي في أصلها مرتبطة بالجدل التاريخي الذي يقوم على رفض التطور اللامتكافئ الذي تتحكم به مجموعات عبر وطنية لها سلطة تأثير على تكنوقراطيات التي تخدم مصالحها الضيقة داخل أسواق الدول المستغلة، فالتنافس القائم داخل الرأسمالية نفسها الذي لا يستطيع التحكم بشكل مطلق بمشاريعه التي تطغى عليها علاقة المصلحة (لا عدو ولا صديق) يجب على المحيط أن يكون واعيا بها للاستفادة منها بهدف إعادة إدارته أو تجاوزه، فحل مشكلة الاستقطاب مرتبط بضرورة التحرك العقلاني بين الفواعل التي لها نشاطات تنافسية في السوق النفطية الجزائرية، من خلال اعتماد لعبة المكاسب التي ستسمح بتسلل حلقات تكنولوجية وبالتالي تطويرها على مستوى محلي واقليمي، ما يسمح لها بالتواجد في السوق الوطنية والجهوية أمام نفوذ الشركات متعددة الجنسيات ومنع اختفائها أمام تنافسية الأخيرة.

ثانيا: الخوض في ثورة الحكم التمثيلي (مسألة الديمقراطية) أمام انكشاف الواقع الوطني الكلي (الاقتصاد والسياسة) بحساسية السوق النفطية الجزائرية للبيئة الخارجية (سياسات توتال)

قد يبدو مقارنة مشروع اللحاق في الدولة الجزائرية المحيطية بما تحققه توتال في السوق النفطية العالمية المدعمة بمكانتها في طبيعة العلاقات الرأسمالية مؤشرا يتطلب تراكم الجهود لإنجاحه، وذلك بالخوض في مسألة الديمقراطية المنتجة التي تبحث في إشراك كل المواطنين في انتاج وصناعة أهدافهم، وليس الديمقراطية التي تناقش العموميات والشكليات والمظاهر، بل الديمقراطية التي ستسعى إلى خلق نخبة سياسية فاعلة لها امكانيات تقديم قراءات جيوسياسية وجيواقتصادية منظمة وعلمية حول أهمية السوق النفطية الجزائرية لمشاريع التنمية الوطنية ولأطماع الشركات المتعددة الجنسيات بما يقدم بدائل لصانع القرار لمواجهتها، والديمقراطية التي تسعى إلى خلق سياسة اقتصادية وطنية متحررة من الاستلاب السلعي التي هي في حقيقتها انتقال تاريخي يفرض الممارسة الفعلية لها في أطر مؤسسية تشمل الإدارة المواطنية للاقتصاد والسياسة، تحرير الديمقراطية من الاستهلاك السلبي والخضوع لمنطق السوق الوحيد الجانب.

خاتمة

انطلاقا من معالجتنا في دراستنا لتداعيات السياسة الطاقوية للشركة النفطية الفرنسية "توتال" القائمة على استراتيجيات النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي على سوق النفط الجزائري وذلك بدراسة الفرضيات التي تعالج مكانة الشركة النفطية الفرنسية توتال (Total) في العلاقات النفطية الدولية في إطار تأثير تفسيرات النظريات الاقتصادية ونظرية العلاقات الدولية لبروز نشاطها الجيوسياسي والجيواقتصادي في سوق النفط العالمي وفرضها لإعادة تعريف الدولة، ومن خلال دراسة طبيعة الحركيات السببية للسياسة الطاقوية لشركة "توتال" في السوق النفطية العالمية وآثارها على سوق النفط الجزائري في إطار الارتباطات النفطية التاريخية الجيوسياسية في العلاقات الفرنسية الجزائرية وفي إطار استراتيجية عالمية تستهدف مواجهة منافسة الولايات المتحدة وأسواق البريكس الصاعدة، وبعد النظر في نجاعة الآليات الجزائرية لمواجهة تداعيات وآثار هذه السياسة على سوق النفط الجزائري، وصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

أولا: لقد أكد الجانب النظري في الدراسة بعد تحليل الوزن السياسي والاقتصادي لشركة توتال وفاعليتها في العلاقات الدولية والعلاقات النفطية الدولية وجود غموض في علاقة الدولة –الشركة(السوق) في فهم العلاقات الدولية بشكل عام، إذ هنالك اعتراف بمكانتها ونفوذها واستقلالها عن حكومتها، وهو ما أكدته تحليلات نظرية العلاقات الدولية التي عالجت تصوراتها التقليدية القائمة على مبدأ الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وذلك تحت ضغط مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي لـ"سوزان سترانج" والاعتماد المتبادل لـ "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهان" والواقعية البنيوية لـ"كينيث والتز" التي فسرت متغيرات الواقع الاقتصادي والسياسي الدولي من منطلق التحولات التكنولوجية والاتصالية والتكتلات الاقتصادية التي عرفها بأنها من دفعت إلى الاعتراف بفاعلية فواعل أخرى غير الدولة في تحليل الظاهرة الدولية، كما ركزت تفسيرات النظريات الاقتصادية التي بحثت في الحركيات السببية لبروز ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات عامة والشركات النفطية المتعددة الجنسيات خاصة انطلاقا من معالجتها لمتغيرات الواقع الاقتصادي والتكنولوجي العالمي وتحول الأدوار والوظائف التي أثرت على وظيفة الدولة أعطت للشركة دورا فاعلا إلى جانب الدولة، باعتبارها شركات أصبحت تضع استراتيجيات عالمية تقوم على احتكار الميزة التكنولوجية التي دعمت سياسة التخصيص الدولي الرأسمالي المجحف وتتمتع بميزات الموقع والاحتكار الجغرافي للصناعة النفطية والاستثمار في القطاعات ذات المردودية، وهو ما جعلها قادرة على التأثير في الشؤون السياسية بفرض ضرورة مراجعة السيادة السياسية للدول أمام دورها في التحركات الجيواقتصادية والجيوسياسية النفطية العالمية.

بعد اعترافات التنظير للعلاقات الدولية بالشركات النفطية المتعددة الجنسيات كفاعل ليس فقط في فهم السياسة النفطية العالمية ولكن فهم السياسة الدولية في إطارها الكلي أيضا، نجد حضورها في جدلية النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي أمام الفواعل النفطية الأخرى كالدول(المنتجة والمستهلكة)، وكارتل الدول (الأوبيك والوكالة الدولية للطاقة) معترفا به، بمعنى أن هذه الشركات اليوم تتمتع بسلوك جيوسياسي

وجيواقتصادي في تحركها داخل الأسواق النفطية العالمية لما تملكه من قدرة في تحريك متغيراتها، لذا نجدها في حالة صراع وتنافس مع آليات الدول المنتجة القائمة على شركاتها النفطية في إطار مشروع استرجاع السيادة على قطاعاتها الاستراتيجية واتجاهها إلى الحل الوطني بالتأميم باعتمادها الحل شبه الاستعماري القائم على أنظمة الاستغلال، ودعمت أدوارها في إطار نظام رأسمالي دولي فرض أنماط استغلالية واحتكارية مدعمة بأفكار الليبرالية الجديدة التي تقوم على فتح الأسواق دون النظر في تعديل الفكرة السميثية–آدم سميث– القائمة على تقسيم العمل الدولي مستعينة بدعم دولها (الدول الصناعية) المتجهة إلى الحل الامبريالي لتأمين أمنها الطاقوي، بسياسة التحكم السياسي للأقاليم النفطية وبالاعتماد على القوتين الصلبة والناعمة.

تعتبر القارة الإفريقية أرضا نفطية مهمة في استثمارات مجموعة توتال النفطية، باعتبارها منطقة مفتاحية لبلوغ أهدافها بتمتعها بـ 10 % من احتياطات النفط العالمي المؤكدة و12% من الإنتاج العالمي للنفط والمتمركزة في شمال افريقيا وخليج غينيا، وهي المنطقة التي تتميز بنفوذ توتال نتيجة للارتباطات التاريخية باعتبارها مستعمرة فرنسية وبالآليات الفرنسية الاستعمارية التي جسدت بيئة ما بعد استعمار التي تحتاج ملئ فراغها بالشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها اليوم تشهد تنافسا قويا بصعود الأسواق الصاعدة التي تبحث لها عن أسواق نفطية وعلى رأسها الصين وروسيا والهند والبرازيل، وهو ما صور النفط الافريقي كمسبب لأزمات دولها الداخلية وتعرضها لاستغلال الشركات النفطية العالمية المتهمة بالتحريض السياسي، وارتكاب جرائم دولة، ودعم الأنظمة الدكتاتورية بدليل تقرير الوزير الفرنسي السابق برنارد كوشنير Bernard Kouchner حول النشاطات الاجتماعية لشركة توتال تجاه الأفارقة.

إذن يمكن القول بأن الشركة النفطية الفرنسية توتال (Total) تعتبر فاعلا مهما في تحليل العلاقات النفطية الدولية نتيجة القوة الاحتكارية والتكنولوجية التي تتمتع بها والمرتبطة أساسا بطبيعة النظام الرأسمالي الذي أعطى لها وزنا جيوسياسيا وجيواقتصاديا في سوق النفط العالمي عموما والسوق النفطية الافريقية خصوصا، ما جعل منها فاعلا مهما ومعترف به في تحليل العلاقات النفطية الدولية أمام مركزية الدولة.

ثانيا: تبرز الحركيات السببية للسياسة الطاقوية لشركة "توتال" في السوق النفطية العالمية في قراءات جيوسياسية وجيواقتصادية لا تستبعد سياسات النفوذ السياسي والاقتصادي لحماية المصالح الاستراتيجية الفرنسية، حيث نجد أن استراتيجية الشركة النفطية توتال لحماية موقعها كقوة إنتاجية قائم على الرجوع إلى القطاع النفطي من خلال الاستثمارات وإعادة البناء والتركيز على التدخل في الأجزاء الأكثر مردودية. كما تلعب ورقة أسعار النفط في صناعة السياسة الطاقوية بتخفيضها، ما يمثل مصلحة استراتيجية مهمة للاستفادة من موارد مالية كانت موجهة لدعم الدولة في استيراد حاجة سوقها من النفط لتمويل مشاريعها الصناعية

الجديدة، كذلك تسمح بخلق سوق ديناميكية لامتصاص صادراتها وتخفض الضغوطات الاجتماعية، كما قد يؤدي ضعفها إلى كبح التنافسية التجارية للقوى الصاعدة التي طورت سياسة التنويع الطاقوي. كما تتجه إلى رفع سوق النفط بالمصادر الجديدة للنفط، لتشجيع التنافسية للمصادر الطاقوية الأخرى لتغطية خسارة النشاط النفطي في دول الأوبيك، خلق فرص استثمارية جديدة في مصادر الطاقة الجديدة، تجسيد هيمنة طاقوية جديدة بالسيطرة على الطاقات البديلة.

باعتبار أن توتال اليوم تمثل فاعلا عالميا معترفا به في الساحة النفطية العالمية وتتميز بتحركها المستقل أمام حكومتها(رأسمال خاص، تكنولوجيا، سلطة التسيير، التخطيط الاستراتيجي، فروع بجنسيات مختلفة...)، فإن ذلك سمح لها بوضع سياسة طاقوية خاصة بها مع أنها لا تخرج في الأغلب عن السياسة الطاقوية الفرنسية، وهي السياسة التي برزت آثارها سلبية على سوق النفط الجزائري في إطار الارتباطات النفطية التاريخية الجيوسياسية في العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل اندماج الشركة الفرنسية للنفط مع إلف وبتروفينا وبعد تكوين مجموعة توتال المندمجة، وهي التي تميزت باستغلال النفط الجزائري من خلال مزايا الاستغلال والاحتكار التكنولوجي، والتأثير على البيئة السياسية الوطنية بضغوطات البيئة الدولية القائمة على فرض ليبرالية الأسواق وتعديل عقود استغلال النفط وشروط الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات النفطية في السوق النفطية الجزائرية التي عدلت مكاسب سياسة التأميم، كما أن الاستراتيجية العالمية التي تبنتها توتال والتي تميزت بتزايد نفوذها القائم على احتكار مزايا التكنولوجيا والموقع قد زاد من سياسات الاستغلال ضد الجزائر، نتيجة احتكارها ومنع تحويل التكنولوجيا نحوها في إطار سوق ريعية تقوم على تصدير المحروقات، وفي إطار عقود شراكة مع الشركات الأجنبية وصلت إلى إعطاء المتعامل الأجنبي نسبة استغلال تتعدى نسبة استغلال المتعامل الوطني(شركة سوناطراك).

إذن فالسياسة الطاقوية لشركة توتال تقوم على الاستغلال الاحتكاري لسوق النفط الجزائري، ولقد برز ذلك في نفوذها على سبيل المثال لا الحصر على النظام السياسي الجزائري من خلال فرض استغلال الغاز الصخري الذي لم يمر توقيعه على البرلمان الجزائري الذي فيه ممثلي الشعب، وهو ما تم رفضه من طرف حركات جزائرية مناهضة لاستغلاله خاصة بعد أن أفشلت مشروع انتاج الطاقة الشمسية الذي طرحته ألمانيا مع الجزائر(DESERTIQUE) ما يعني قوة النفوذ الجيوسياسي الفرنسي على حساب ألمانيا في الجزائر التي كانت مستعمرة فرنسية، وكما أن ازدياد نفوذ استراتيجيات توتال العالمية يؤدي بصورة مباشرة إلى ازدياد آثار الاستغلال في السوق النفطية الجزائرية التي تتأثر بمتغيرات السوق النفطية العالمية التي يتحكم بها النظام الرأسمالي القائم على الدور الاحتكاري والاستغلالي للشركات النفطية المتعددة الجنسيات.

ثالثا: تأثرت السوق النفطية الجزائرية كثيرا في مواجهة نفوذ "توتال" العالمي الذي كان له تداعيات سلبية وخطيرة على المخرجات العملية لهذه السوق، وهي التي ظهرت في تعثر تطبيق الجزائر تصوراتها الاستراتيجية المرتبطة بالمورد النفطي نتيجة المفارقة الميدانية التي تعبر عن دولة غنية بهذا المورد وفي الوقت نفسه تعاني من تبعية وغياب استثمارات منتجة، إذ تتأكد فرضية النظرية الاقتصادية التي تقول أن تصدير المواد الأولية غالبا ما يمثل عامل التبعية، لاعتماد الدولة الريعية على تطوير سياسات من خلال مداخيل النفط وفقط دون العمل على تأسيس ثروة بالإنتاج، وهو ما ينطبق على الجزائر، وهي في الأصل نتيجة نظام كلي مرتبط بالطبيعة الرأسمالية العالمية وأثار الشركات النفطية الكبرى الاستغلالية التي تمثل أدواتها التنفيذية.

تبنت الجزائر سياسة تنموية متمحورة على القطاع النفطي في إطار ضغوطات البيئتين الداخلية(هشاشة الدولة والمجتمع) والخارجية (توتال)، استوجبت أنظمة من التضبيط الوطني والدولي والتفاوض الدائم في إطار جماعي (شمال–جنوب)، والسعي بالانتقال إلى نشاطات حديثة ذات إنتاجية بالاستفادة من السوق النفطية الوطنية لمواجهة أثر الرأسمال الذي رافق عودة الليبرالية الجديدة، إلا أنها اعتمدت على سياسات سلبية في إطار مواجهة السياسة الطاقوية لـ "توتال" بعودتها إلى عقود الاستغلال القديمة وعقود شراكات مع شركات أجنبية تصل إلى عمر جيل كامل وبوكالة متخصصة بدل مجلس وزراء، ومواجهة الاستغلال بالاستغلال، ما يطرح غياب شفافية تسيير القطاع النفطي ويؤكد ضعفه العملي والتصوري، وهشاشة المنظومة السياسية والقانونية النفطية ككل التي ليس لها القدرة على مواجهة ضغوطات البيئة الخارجية (الشركة النفطية توتال).

إن اعتماد الجزائر على الشراكة النفطية مع أمريكا لمواجهة "توتال" بعد أن وصلت أمريكا إلى افريقيا خلال الستينيات في الوقت الذي وجدت القوى الكبرى(فرنسا وبريطانيا) قد وقعت اتفاقيات استغلال على المدى البعيد مع دولها، ساعية تغييرها بدعمها لحركات التحرر كحالة دعمها لجبهة التحرير الوطني الجزائري هي في أصلها حسابات عقلانية، إلا أنها لم تحمل في منطقها تصورات استراتيجية (الاستفادة من التكنولوجيا والرساميل واستغلالها في المشاريع المنتجة)، حيث كان لها تداعيات سلبية على المصلحة الوطنية الجزائرية وتهديدا على تصوراتها في مجالها الجيوسياسي الافريقي (الساحل الافريقي والمغرب الكبير وافريقيا) الذي يحمل مقومات(عمق استراتيجي، ثروات طاقوية) يدعم مواقف تفاوضها في السوق النفطية العالمية وفي إطار منظمة الأوبيك انطلاقا مما ستملكه من احتياطات مستقبلية، لكن ليس بدون تطوير القطاع في إطار تصور استراتيجي يخدم التطور الجزائري بربط المادة الرمادية بسوق النفط، وفي الوقت نفسه يجب تجنب طغيان الاهتمام بهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى، وهذا في إطار تواجد عسكري أمريكي ونفوذ الشركات النفطية العالمية في المنطقة، واعتماد ذريعة الخطر الارهابي التي هددت وأفسدت التوجه نحو مشاريع السياحة الصحراوية.

من هنا يمكن القول بأن الأليات الجزائرية لمواجهة تداعيات السياسة الطاقوية لشركة "توتال" على سوق النفط الجزائري رغم طموحاتها المعلنة إلا أنها لا تتجاوب وتنفيذ الأسس والتوجهات العامة لسياستها الطاقوية، وذلك نتيجة عدم تمكنها من الاستفادة من تحويل التكنولوجيا وعصرنة القطاع النفطي الجزائري ما يعطي لها حرية التخطيط السياسي والاقتصادي في تسيير سوقها النفطية وبالتالي فك الارتباط بالاحتكار الرأسمالي واستغلال شركة "توتال"، وهذا عائد بالأساس إلى القوة التكنولوجية للأخيرة التي تصعب لها ذلك، كما استعانت بسياسات التأثير اللاأخلاقية على الأنظمة المستضيفة لاستثماراتها.

لقد بقيت الجزائر أحد النماذج المطلقة وغير المبررة لإخفاق سياسة الاقلاع الاقتصادي بالاعتماد على المداخيل النفطية، حيث تبقى دولة ريعية بالدرجة الأولى، أمام قطاع فلاحي ضعيف مقارنة بجيرانها، وهشاشة المجتمع والنظام التعليمي بحيث لا تستثمر الجزائر مواردها المالية لتحديث مرافق الدولة وتطوير قطاع انتاجي خارج المحروقات. كما تتأثر احتياطات العملة الصعبة بشروط مؤسستي السلطة السياسية والعسكرية بعيدا عن قوى الشعب، فالواقع أن الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على محددات السوق النفطية اليوم وبعد 53 سنة من الاستقلال لا يزال اقتصادا ريعيا، إذ تمثل 83 % من النسيج الاقتصادي من تجارة المحروقات، ومرتبتها الثالثة افريقيا من حيث الاحتياطي النفطي (12.2 مليار برميل) وتمتعها بثلث الموارد الغازية للقارة(4500 مليار $م^3$) لم يسمح لها ببناء اقتصاد عصري خارج المحروقات الذي يمثل بعدا استراتيجيا لهذه السوق أمام استغلال خارجي وأمام عدد سكاني تضاعف ثلاث مرات منذ الاستقلال أين وصل حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2015 إلى 39.8 مليون ولم يستفد كثيرا من هذا المورد، باعتبار أن وقائع معظم المناطق الريفية الجزائرية لم تستفد من العائدات النفطية ومن العصرنة (إمداد البيوت بالغاز..)، كما لم تستطع الشركة اليوم ولا النقابة ولا حتى تنظيمات أرباب العمل الضغط على ربط التكوين الجامعي بمتطلبات هذه السوق الإنتاجية لامتصاص الطلب المتزايد للعمل وتجميد نفوذ المد الرأسمالي من خلال سياسات الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، ما ساهم في تجميد القرارات والإرادة السياسية وتطوير المؤسسات، من هنا يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات الواقعية والعقلانية لتجاوز التداعيات السلبية الخطيرة للسياسة الطاقوية لشركة توتال على السوق النفطية الوطنية الممولة لمشروع التنمية، وهي كالآتي:

-رهان مواجهة استغلال توتال لا يزال يحتاج دعما من عائدات النفط لكن لاستثمارها في تقوية كل القطاعات الوطنية وتمويل السياسة الاقتصادية، بناء اقتصاد منتج وصاعد يشجع تكوين المؤسسات والشركات الخاصة وفك تبعية الجزائر للاستيراد، وهو رهان مشروع اللحاق الذي لن يكون إلا بكسر متناقضات أدوات النظام العالمي وخطاباته التي يستخدمها اليوم والمتمثلة في الديمقراطية والسوق، فالإدارة الحديثة للحياة السياسية تتناقض تماما والإدارة الرأسمالية للنشاط الاقتصادي لأن حق الممارسة الديمقراطية

نراها مقتصرة على من له نعمة العقل كالعامل الفرنسي في شركة توتال الذي لن يدعم عند انتخابه إلا مصالحه كرأسمالي عقلاني وهو الحق الذي لا يجب للعبد أو البروليتاري الفقير الجزائري أن يفكر فيه. وهنا تفقد السياسة استقلاليتها تجاه الاقتصاد والاستلاب الذي يخفي إلغاء استقلالية السياسي، دون إنكار بعض الحرية التي انتزعها الشعب الجزائري ككل شعوب العالم بالقوة والتضحية من هذا النظام ولم تقدم له.

–شركة توتال ومن وراءها النظام الرأسمالي نجدها تعبر عن الشروط التي تعطل وتبعد تصنيع الأطراف(الجزائر) وتبخيس قيمة منتوجاتها المحلية، مثمنة منتوجاتها (المراكز). لذا فتجاوز ذلك يحتاج إلى تحرير الارادة السياسية، وليس شراء السلم الاجتماعي به، وهذا الرهان مرتبط بتطوير النظام التعليمي بربطه بسوق العمل، فعلى الدولة أن تشجع الإنتاج التكنولوجي والعلمي في كل الميادين والاستثمار فيها، فتكوين الإنسان لا يزال يمثل مؤشر تطور الأمم في عالم هو عالم القوة التكنولوجية الغربية، فعدم التأخر عن هذه الموجة يفرض علينا قفزة نوعية تحقق لنا مكانة بعيدا عن الأفكار الدغماتية. فالعلم والمعرفة ومداخيل التكنولوجيا هي التي يمكن لها تجاوز التبعية النفطية وهشاشة السوق النفطية الجزائرية، فالدولة مطالبة بإعداد نخبة يكون مشروعها العلم والتكنولوجيا وربطها بالشبكة الدولية لبنك المعلومات، وليس البحث عن شرعيات في التاريخ أو الأفكار المتعصبة وإنما شرعية في العلوم والتكنولوجيا والأفكار البناءة، فتخوف اختفاء الدولة نتيجة الضغوطات التجارية والمالية الدولية لا يمكن تجاوزه إلا بعنصر النخبة الوطنية التي وحدها ستمثل نشاط سيادتها أمام فتح الحدود. فثنائية الجامعة وسوق العمل إذن يجب أن تخضع أكثر للتصورات الاستراتيجية من طرف المؤهلين لبلوغ مشروعية المعرفة والمجهود.

–يجب على الشركة الوطنية سوناطراك إذا كانت تريد بلوغ مصير دولي أن تنفتح على البيئة الجامعية بإرادة علمية حقيقة كمؤسسة للثروة، وهي مطالبة بوضع سياسة استثمارات في المنتجات النهائية والمنتجات البتروكيماوية ذات القيمة المضافة المرتفعة، كما أن الدولة الجزائرية مطالبة بفتح الاستقلالية نحو هذه الشركة، بل كان لها أن تسمح بتأسيس شركة وطنية أخرى تنافسها في القطاع، ويساهمان في مواجهة نفوذ الشركات الأجنبية، إذ ماذا سيحدث لو تقرر الدولة نقل استغلال موارد المحروقات لتنظيم مستقل الذي سيمول سوناطراك من خلال قدراتها وفعالياتها العلمية والمالية ومعداتها باعتماد الكفاءة، فميزانية الشركة لن تختلط مع ميزانية الدولة وبالتالي لن تتأثر بموضع السيادة الذي تتحسس به أو تعتمده كخطاب.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: سوق النفط

Le marché pétrolier

Produits bruts : Le "brut de participation", brut revenant au pays hôte qui peut le rétrocéder en tout ou partie au concessionnaire à un prix dit de buy-back ; le **" brut de concession "** revenant au concessionnaire dont le prix prend en compte la redevance (royalty), le montant de la fiscalité et les charges de production (coûts techniques).

Cotation : Le commerce international du pétrole brut, ainsi que celui des produits pétroliers intermédiaires et celui des produits finis, est centralisé sur deux marchés, qui sont situés à **New York** au **NYMEX** et à **Londres à l'ICE**. La cotation des différents bruts se fait tous les jours 24 h/24 et la plupart des pétroliers sont abonnés aux pages émises par l'agence **Reuters et Platt's Oilgram Price Reports** qui fournissent cette cotation. En Europe, **les traders** négocient le matin avec l'Asie et, après l'ouverture du marché de New York, avec les États-Unis tard dans la soirée jusque vers 11 heures du soir. Cette cotation s'adosse sur des " bruts de références" comme l'Arabe léger (**Arabian Light**), le **WTI (West Texas Intermediate)** ou encore le **Brent** (brut de mer du Nord). En effet, la valorisation d'une quantité déterminée de brut, en général 1 tonne métrique, tient compte du prix FOB (Free On Board), CIF (Cost, Insurance and Freight) de ce brut plus les frais de transport (le fret), l'assurance, les incidences de pertes, les frais de raffinage et une certaine marge bénéficiaire pour le raffineur. Il existe également un **marché à terme** ou le brut est vendu ou acheté par lot, à un ou à plusieurs mois de livraison à l'avance. Il en est de même pour les produits intermédiaires comme le naphta ou le kérosène, ou pour les produits finis comme les carburants, le jet fuel , le gazole ou le fioul lourd.

Variations de qualité : toute transaction de brut ou de produit nécessite la connaissance de ce brut ou de ce produit. Le vendeur, quand il est le premier propriétaire du brut fournit à l'acheteur une analyse plus ou moins détaillée des caractéristiques physico-chimiques du brut ou du produit. Selon le cas et le nombre de caractéristiques demandées au laboratoire d'analyse (elle peut coûter entre 200 000 et 250 000 €), le producteur du brut régule minutieusement le débit de chaque puits productif, les profondeurs (le forage).

Produits finis : Pour un pétrolier raffineur, le commerce des bruts et des produits finis à plusieurs objectifs : tout d'abord assurer l'approvisionnement en brut et en charges ses propres raffineries, écouler sur le marché ses propres surplus de production en brut et en produits, échanger avec les confrères les bruts et les produits afin d'éviter les transports inutiles.

Entre producteurs, intermédiaires et consommateur final, il existe un marché de transactions internationales et d'échanges, aussi bien en brut qu'en produits finis. Ou les sociétés pétrolières établissent avec les pays et/ou sociétés productrices, des accords d'achats à plus ou moins long terme. Néanmoins, une bonne partie du pétrole produit est vendu sur le marché libre, et selon l'offre et la demande du moment.

Pour vendre du pétrole, si ce pétrole est bien connu, il est effectué des analyses périodiques faites par les sociétés pétrolières ; si ce pétrole vient d'être découvert et exploité, c'est le producteur qui fournit l'analyse qui est encore une société pétrolière **opérateur** du gisement. Et dans la hiérarchie des prix de bruts, le prix d'un brut dépend aux caractéristiques chimiques et physiques de celui-ci. (Un brut naphténique est plus cher car il donne après le reformage, beaucoup de produits aromatiques à haut indice d'octane, servant de bases à la fabrication des essences ordinaire et super. Si la fraction kérosène du brut est abondante, ce brut est plus cher car le kérosène sert de base à la fabrication du Jet A1, carburant pour les avions, la proximité des lieux de consommation, les critères politiques.

Fluctuation des prix : Tout comme pour les actions, il existe une bourse du pétrole et des produits finis, on peut les acheter " spot " ou à terme avec livraison à 1, 3...6 mois. Le pétrole peut être vendu ou acheté FOB ou CIF (Cost, Insurance and Freight) comme les autres denrées. Les prix du marché sont publiés quotidiennement par le journal spécialisé : le **Platt's Oil Gramm**. Comme il a été dit plus haut, une cargaison de pétrole peut être achetée et vendue à plusieurs reprises entre le moment où le pétrole est chargé au terminal de chargement et celui où il est déchargé au pays consommateur. Ces transactions sont le fait soit des **traders** des sociétés pétrolières, des courtiers indépendants, soit les deux.

Pour les sociétés pétrolières, il est important de connaître aussi près que possible la valeur d'un pétrole d'une qualité donnée à un moment donné. Pour ce faire, à l'aide de programmes informatiques, on effectue une **valorisation spot,** c'est-à-dire qu'on détermine la valeur de cette qualité de pétrole avec les prix des produits finis du moment. En effet, connaissant la qualité de pétrole, et une fois la structure de raffinage déterminée, on peut évaluer la quantité de propane/butane, d'essences, de Jet A1, de gasoil moteur et de fioul domestique que l'on peut produire, et donc le prix de ce pétrole (compte tenu de son coût de raffinage et de transport, marge, etc.). Le prix du pétrole varie très souvent, dû à des facteurs divers : production quotidienne en excédent ou en déficit, crise politique dans un pays quelconque, intempéries, terrorisme, guerre, etc. Il suffit qu'une saison soit plus froide ou plus chaude aux États-Unis ou en Europe pour que le prix du **fioul domestique** augmente ou diminue d'une dizaine de pour cent et par ricochet le prix du pétrole lui-même. Il y a aussi une autre cause aux variations du prix du pétrole : c'est les **réserves** en cas de guerre. En effet, dans la plupart des pays, la loi exige que les sociétés de raffinage stockent pour les états une réserve de pétrole brut ou son équivalent en produits finis représentant (trois mois de consommation nationale).

Source:

BP Statistical review of World Energy, 2005-2006
Jean-Guillaume Richard, Strategic Energy Audit, Juin 2005. Cités par La Tribune, 24 novembre 2006, page 22.
Jean-Marie Chevalier, Rapport du groupe de travail sur la volatilité des prix du pétrole [archive], février 2010.

الملحق رقم 02: جدول يبين انتاج النفط الخام لسنة 2013 والاحتياطات المؤكدة لسنة 2014

الدول المنتجة	الانتاج النفطي لعام 2013 (م برميل لليوم)	%	الاحتياطات المؤكدة في جانفي 2014	%
أمريكا الشمالية	578,2	14,3	27 964	12,5
كندا	127,3	3,3	23 629	10,5
الولايات المتحدة	450,9	11,2	4 335	1,9
أمريكا اللاتينية	500,9	12,4	45 905	20,5
المكسيك	136,0	3,4	1 374	0,6
فنزويلا	135,1	3,4	40 619	18,1
إفريقيا	422,5	10,5	17 289	7,7
الجزائر	68,9	1,7	1 664	0,7
ليبيا	46,5	1,2	6 613	2,9
نيجريا	111,3	2,8	5 067	2,3
أوروبا	816,1	20,3	17 916	8,0
النرويج	83,3	2,1	795	0,4
المملكة المتحدة	40,6	1,0	406	0,2
م. الدول المستقلة	660,8	16,4	16 217	7,2
روسيا	518,1	12,9	10 914	4,9
الشرق الاوسط	1 321,2	32,8	109 021	48,6
العربية السعودية	542,3	13,5	36 269	16,2
العراق	153,2	3,8	19 141	8,5
إيران	166,1	4,1	21 460	9,6
الكويت	151,3	3,8	13 847	6,2
الشرق الأقصى	390,5	9,7	6 259	2,8
الصين	208,1	5,2	3 325	1,5
الاجمالي العالمي	4 029,5	100,0	224 354	100,0
دول الاوبيك	1 740,2	43,2	163 825	73,0

Sources : Comité Professionnel Du Pétrole, Oil And Gas Journal, 2014

الملحق رقم 03: جدول يوضح استهلاك الدول للنفط بالألف برميل لليوم

Thousand barrels daily	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
US	20033	20732	20802	20687	20680	19490	18771	19180	18882	18490	**18887**
Canada	2228	2309	2288	2295	2361	2315	2190	2316	2404	2394	**2385**
Mexico	1909	1983	2030	2019	2067	2054	1995	2014	2042	2063	**2020**
Total North America	24170	25023	25119	25002	25109	23860	22957	23510	23329	22948	**23292**
Argentina	405	425	449	471	523	535	525	571	585	613	**636**
Brazil	1973	2050	2097	2134	2286	2439	2467	2669	2730	2807	**2973**
Chile	228	244	250	278	358	372	367	329	355	368	**377**
Colombia	222	225	230	235	234	233	239	250	269	285	**297**
Ecuador	151	155	169	180	183	188	191	220	226	233	**248**
Peru	139	152	152	147	153	172	176	187	203	212	**224**
Trinidad & Tobago	24	25	26	29	34	37	35	39	35	35	**38**
Venezuela	506	545	606	633	640	716	727	691	689	712	**777**
Other S. & Cent. America	1224	1235	1221	1235	1250	1190	1186	1199	1212	1212	**1206**
Total S. & Cent. America	4872	5056	5200	5340	5661	5881	5913	6155	6306	6478	**6775**
Austria	292	283	287	291	276	274	264	276	258	258	**259**
Azerbaijan	84	88	106	96	91	74	73	71	89	92	**101**
Belarus	163	162	151	176	162	159	183	152	175	175	**177**
Belgium	688	680	679	671	676	747	650	672	662	631	**654**
Bulgaria	95	92	102	105	103	102	92	82	80	82	**86**
Czech Republic	184	202	210	207	205	209	204	195	193	191	**184**
Denmark	188	185	187	190	191	188	169	171	168	159	**160**
Finland	235	221	229	222	223	222	209	219	204	190	**188**
France	1952	1963	1946	1942	1911	1889	1822	1763	1742	1689	**1683**
Germany	2648	2619	2592	2609	2380	2502	2409	2445	2369	2356	**2382**
Greece	396	426	424	442	435	425	405	365	347	310	**287**
Hungary	131	136	158	168	168	164	154	146	140	128	**131**
Republic of Ireland	175	181	191	191	195	187	166	158	141	134	**140**
Italy	1900	1850	1798	1791	1740	1661	1563	1532	1475	1346	**1308**
Kazakhstan	183	196	204	210	233	229	188	196	256	274	**287**
Lithuania	50	53	57	58	58	63	54	55	53	55	**55**
Netherlands	946	983	1039	1047	1065	991	971	977	971	926	**898**
Norway	232	221	224	229	237	228	236	235	240	235	**241**
Poland	441	469	487	512	531	549	549	576	574	553	**524**
Portugal	311	315	324	294	296	278	263	259	240	226	**228**
Romania	194	224	218	214	218	216	195	184	191	191	**188**
Russian Federation	2679	2660	2679	2761	2777	2862	2772	2892	3089	3212	**3313**
Slovakia	70	67	80	72	76	82	79	82	81	74	**73**
Spain	1539	1575	1594	1592	1613	1557	1473	1394	1377	1285	**1200**
Sweden	367	362	358	358	357	350	323	336	311	309	**305**
Switzerland	257	255	260	266	241	256	260	242	235	238	**249**
Turkey	649	660	665	698	718	684	707	694	672	678	**714**
Turkmenistan	110	112	113	109	115	119	110	123	130	134	**137**
Ukraine	295	310	296	308	318	301	282	268	279	267	**260**
United Kingdom	1723	1766	1806	1788	1716	1683	1610	1588	1532	1520	**1503**
Uzbekistan	145	146	103	103	94	92	89	77	72	69	**70**
Other Europe & Eurasia	567	600	623	637	660	670	658	662	664	649	**661**
Total Europe & Eurasia	19888	20063	20187	20357	20082	20013	19181	19087	19009	18636	**18645**
Iran	1508	1548	1699	1843	1874	1959	2011	1873	1909	1927	**2002**
Israel	267	251	257	251	264	259	244	236	249	289	**231**
Kuwait	334	374	411	378	383	405	454	487	466	490	**494**
Qatar	95	106	120	135	153	173	172	193	237	248	**267**
Saudi Arabia	1780	1913	2012	2083	2201	2376	2592	2803	2847	2989	**3075**
United Arab Emirates	453	484	493	527	565	586	566	630	718	748	**773**
Other Middle East	1233	1265	1343	1238	1314	1448	1468	1546	1577	1661	**1683**
Total Middle East	5670	5941	6335	6456	6755	7206	7508	7767	8004	8353	**8526**
Algeria	230	239	250	258	286	309	327	327	345	368	**386**
Egypt	540	556	617	602	642	687	726	766	720	746	**757**
South Africa	497	513	518	528	556	536	510	559	577	572	**570**
Other Africa	1388	1464	1535	1539	1584	1704	1744	1827	1733	1833	**1911**
Total Africa	2654	2771	2920	2927	3068	3235	3306	3479	3374	3519	**3624**
Australia	854	865	897	930	937	950	937	953	1000	1027	**1026**
Bangladesh	83	86	89	89	86	86	77	88	113	118	**116**
China	5771	6740	6945	7500	7860	7994	8306	9317	9867	10367	**10756**
China Hong Kong SAR	269	313	285	305	324	293	334	362	363	347	**354**
India	2485	2556	2606	2737	2941	3077	3237	3319	3488	3685	**3727**
Indonesia	1222	1299	1285	1247	1299	1294	1334	1449	1572	1597	**1623**
Japan	5456	5308	5391	5210	5053	4882	4422	4474	4470	4709	**4551**
Malaysia	620	633	637	660	701	672	679	689	718	712	**725**
New Zealand	146	147	150	152	153	154	147	151	150	148	**151**
Pakistan	319	324	311	354	387	388	414	411	417	402	**445**
Philippines	329	336	314	284	301	266	283	285	281	283	**298**
Singapore	688	761	828	883	961	1013	1077	1190	1242	1239	**1259**
South Korea	2340	2294	2312	2320	2399	2308	2339	2370	2394	2458	**2460**
Taiwan	1012	1056	1054	1053	1111	1005	982	1011	946	934	**977**
Thailand	844	911	943	944	942	944	1024	1043	1119	1191	**1211**
Vietnam	220	263	258	254	283	300	313	337	366	371	**378**
Other Asia Pacific	304	309	325	323	342	324	342	352	406	409	**412**
Total Asia Pacific	22962	24202	24629	25244	26080	25952	26247	27802	28912	29997	**30470**
Total World	**80216**	**83055**	**84389**	**85325**	**86754**	**86147**	**85111**	**87801**	**88934**	**89931**	**91331**
of which: OECD	48934	49713	50078	49888	49690	48085	46057	46509	46040	45545	**45558**
Non-OECD	31282	33342	34311	35437	37064	38062	39054	41292	42894	44386	**45773**
European Union	14866	15002	15123	15122	14802	14710	13977	13827	13455	12946	**12770**
Former Soviet Union	3814	3840	3829	3943	3993	4040	3887	3984	4293	4434	**4559**

Source : BP Statistical Review Of World Energy, June 2014 , http://www.bp.com

الملحق رقم 04: جدول يبين رقم أعمال أكبر الشركات النفطية الأولى

المرتبة	الشركات النفطية	الدول	رأسمال بالمليار $
1	Exxon Mobil	الولايات المتحدة	405.35
2	Petrochina	الصين	291.08
3	Royal Dutch Shell	هولندا	226.73
4	Chevron	الولايات المتحدة	211.14
5	Petrobras	البرازيل	153.35
6	Ecopetrol	كولومبيا	136.81
7	Gazprom	روسيا	134.42
8	BP	المملكة المتحدة	133.45
9	Total	فرنسا	112.41
10	China Petroleum	الصين	99.11
11	CNOOC	الصين	95.75
12	ConocoPhillips	الولايات المتحدة	90.58
13	ENI	ايطاليا	87.71
14	Statoil	النرويج	84.54
15	BG Group	المملكة المتحدة	79.71
16	Rosneft Oil	روسيا	75.37
17	Occidental Petroleum	الولايات المتحدة	74.93
18	Lukoil	روسيا	51.19
19	Suncor Energy	كندا	51.03
20	TNK-BP	روسيا	44.56
21	Oil & Natural Gas	الهند	42.43
22	Imperial Oil	كندا	39.52
23	Canada Natural Resources	كندا	37.88
24	Apache	الولايات المتحدة	36.73
25	Anadarko Petroleum	الولايات المتحدة	36.42
26	Novatek	روسيا	35.12
27	Surgutneftegas	روسيا	33.76
28	PTT	تايلاند	33.08
29	Sasol	جنوب افريقيا	30.90
30	Woodside Petroleum	استراليا	30.69

Source: Classement Des Plus Grandes Compagnies Pétrolières
Tagged With: Pétrole Filed Under: Bourse Archive ,11 Mai 2012

الملحق رقم 05: التنظيم الهيكلي لمجموعة توتال

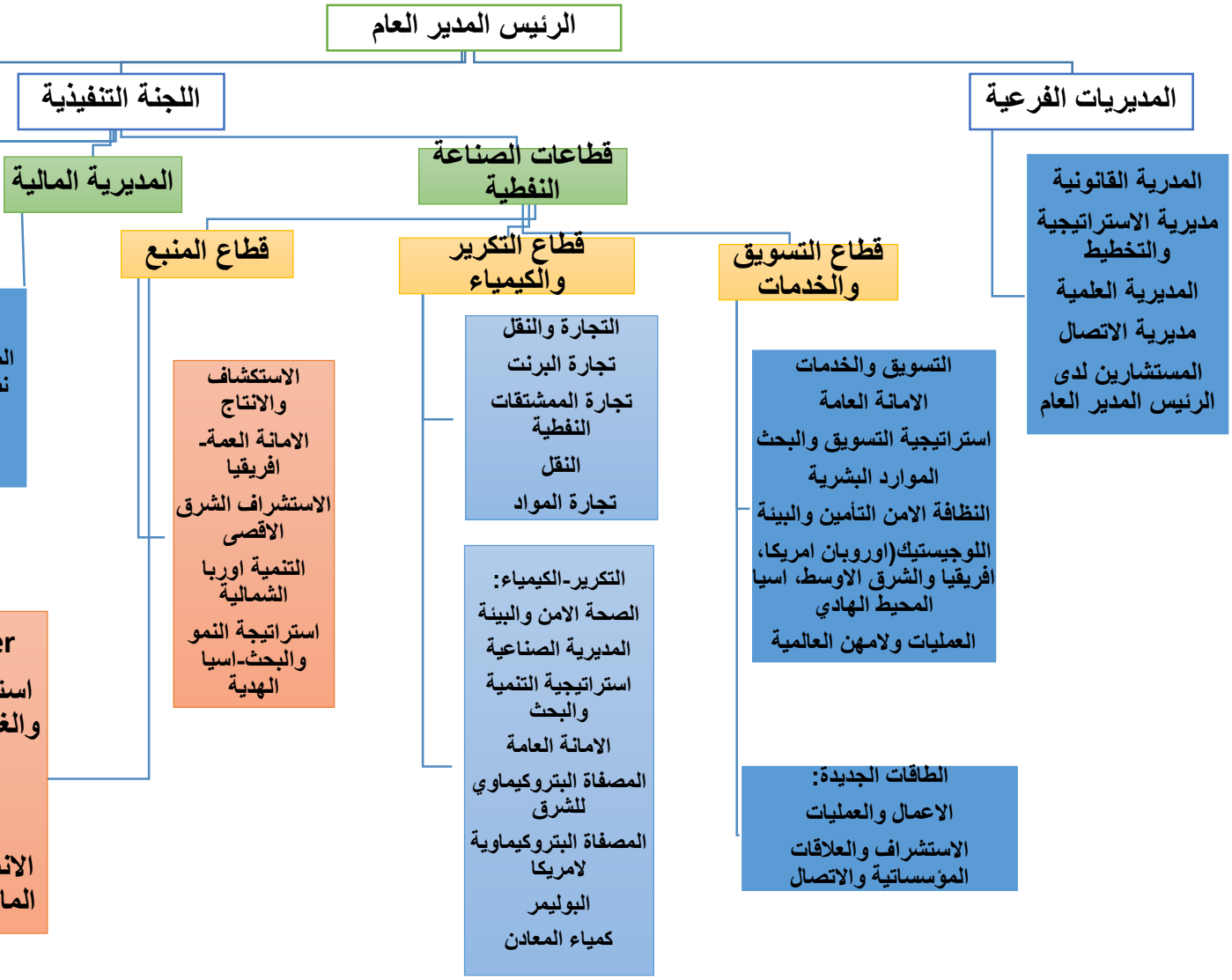

Source : Total S.A, TOTAL. Document De Référence 2013, P.50

الملحق رقم06: جدول يوضح الإنتاج النفطي لشركة توتال حسب المناطق الجغرافية

الإنتاج (ألف برميل لليوم)	2011	2012	2013
افريقيا	517	574	531
الجزائر	16	6	5
انغولا	128	172	175
الغابون	55	54	55
ليبيا	20	62	50
نيجيريا	179	173	158
جمهورية الكونغو	117	107	88
أمريكا الشمالية	27	25	28
كندا	11	12	13
الولايات المتحدة	16	13	15
أمريكا اللاتينية	71	59	54
الارجنتين	14	12	13
بوليفيا	3	3	4
كولومبيا	5	1	-
ترينيتي وتوباغو	4	4	2
فنزويلا	45	39	35
اسيا-الهادية	27	27	30
بروناي	2	2	2
اندونيسيا	18	16	17
تايلاند	7	9	11
م.د. المستقلة	22	27	32
أذربيجان	4	4	5
روسيا	18	23	27
أوروبا	245	197	168
فرنسا	5	2	1
هولندا	1	1	1
النرويج	172	159	136
المملكة المتحدة	67	35	30
الشرق الأوسط	317	311	324
الامارات	226	233	247
العراق	-	6	7
عمان	24	24	24
قطر	44	38	36
اليمن	12	10	10
المجموع	1226	1220	1176

Source : Total S.A, TOTAL. Document De Référence 2013, P.13

قائمة المراجع

أولا: القوانين

1. La Loi N° 05-07 Du 28.04.2005, **Relative Aux Hydrocarbures**, Le Journal Officiel Algérien, N° 50. 2005.
2. La Loi N° 13-01 Du 20 .02. 2013, **Relative Aux Hydrocarbures**, Le Journal Officiel Algérien, N° 11 Du 24 Février 2013.

ثانيا: الكتب (باللغة العربية وباللغة الأجنبية)

3. أوكلاهان ، تيري وغريفيتش ، مارتين ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للدراسات) ، دبي: مركز الخليج للدراسات ، 2002 ،
4. بالستراف ، روبرت ، ودورتي ، جيمس ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبد الحي) ، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، 1985.
5. السعيد ، محمد السيد ، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، 1978.
6. سمير ، أمين ، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين**، (ترجمة: فهيمة شرف الدين) ، لبنان: دار الفارابي ،2002.
7. عبد الحي ، وليد ، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** ، الجزائر: شركة الشهاب ، 1991.
8. غيوم ، إكزافييه ، **العلاقات الدولية**، (ترجمة: قاسم المقداد) ، الطبعة الثانية، لبنان: مركز الشرق الأوسط للنشر والتوزيع ، 1994 ،
9. هيرست ، بول ، **العولمة، الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

10. Annen, Betsy ; Badot, Marion ; Livrozet, Nadine, **Géopolitique De L'énergie : Risques Et Enjeux Pour La Défense**, CHEM-CEREMS, Ministère De La Défense, France, 2006.
11. Boniface, Pascal**, La Geopolitique Et Les Relations Internationales,** Paris : Éd:Eyrolles , 2011.
12. Chitour, Chems Eddine, **Géopolitique Du Pétrole Et Mondialisation**, Ben Aknoun : Office Des Publications Universitaires, 1998.
13. De Lestrange, Cédric; Alexandre Paillard, Christophe; Zelenko, Piérre, **Géopolitique Du Pétrole: Un Nouveau Marché, De Nouveaux Risques , Des Nouveaux Mondes,** Paris: Ed: Technip, 2005.

14. Dussouy, Gérard, **Les Théories Géopolitiques,** Traité De Relations Internationales, France : Pouvoirs Comparés.
15. Ghertman, Michel, **Les Multinationales, Que Sais-Je ?** Paris, 1982, Ed. Bouchen, Alger, 1993.
16. Khelif, Amor, **Le Marché Pétrolier Face Aux Nouvelles Stratégies Et Domination**, CREAD, Algérie, 1989.
17. L'huillier, Hervé, **Réponses De La Compagnie Française Des Pétroles A La Montée Des Risques Politiques Dans Le Monde Pendant Les Trente Glorieuses.** Avancées Et Limites, Les Cahiers IRICE, N°6, 2010.
18. Lacoste ; Yves, **La Géopolitique, La Longue Histoire D'aujourd'hui,** France : Ed : Larousse, 2012.
19. Lorot, Pascal, **De La Géopolitique A La Géoéconomie, La Géoéconomie, Nouvelle Grammaire Des Rivalités Internationales**, Paris : L'institut Choiseul, 2009,
20. Luttwak, Edward**, Le Rêve Américain En Danger,** Traduction, Simon & Schuster, Odile Jacob, (France, 1995).
21. Malti, Hocine, **Histoire Secrète Du Pétrole Algérien**, Paris : Ed : La Découverte, 2010.
22. Malti, Hocine, **Le Maghreb Face Aux Nouveaux Enjeux Mondiaux : La Sonatrach, Un État Dans L'état ?**, Belgique : IFRI, 2013.
23. Marty, M, **Total Analyse Porter**, France, 2010.
24. Mekidèche, Mustapha, **Le secteur des hydrocarbures en Algérie 1988-2008**, Alger : FES, 2008.
25. Pablo Gabriel Ferreira, **Les Théories Des Firmes Transnationales Issues Des Pays En Développement Et Les Pétrolières Etatiques : Les Cas De PDVSA Et PETROBRAS,** Cahier De Recherche – CEIM, Montréal, Aout 2010.
26. Robert, Gilpin, **Global Political Economy: Understanding the International Economic Order**, New Jersey: Princeton University press Princeton and Oxford, 2001,
27. Schilansky, Jean-Louis, **L'industrie Pétrolière En France : Contribution Au Débat Sur L'énergie,** Paris : UPIF, 2013.
28. Seys, Jean-Claude, Pierre Papon, **L'Avenir De La Politique Energétique Française,** France : L'institut Diderot.
29. Strange, Susan, **States and Markets. An Introduction to International Political Economy,** Londres: Pinter Publishers, 1988.
30. Thébault, Vincent, Dugot, Philppe, et autres, **Géopolitique De L'Afrique Et Du Moyen-Orient,** Paris : Ed, Nathan, 2009.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية (باللغتين العربية والأجنبية)

31. بعداش ، بوبكر ، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2010/2009.

32. ختاوي ، محمد ، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009.

33. مخلفي ، أمينة ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- ، نوقشت في 11 مارس 2013.

34. Noe, Jean-Baptiste, **Total. Ou L'histoire Des Hommes Qui Ont Bâti Une Reference Mondiale 1946-2006**, Thèse De Doctorat D'histoire Economique, Université Paris I Panthéon Sorbonne, 2007-2010.

35. Roch, Augustin, **Géopolitique Et Mécanismes De Raréfaction Des Ressources Combustibles Et Minières,** Thèse De Doctorat En Sciences Politiques, Université Paris 8 Vincennes Saint-Denis, 19 Novembre 2012.

رابعا: الدوريات، المقالات (باللغتين العربية والأجنبية)

36. بن الشيخ ، عصام ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971 ، **مجلة دفاتر القانون والسياسة** ، العدد 06 ، جانفي 2012 ، الجزائر.

37. سعد حقي ، توفيق ، التنافس الدولي وضمان أمن النفط ، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 34 ، بغداد: دار الطباعة والنشر ، 2011.

38. منصور ، محمد إبراهيم ، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً ، **مجلة المستقبل العربي**، مصر: مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، بدون سنة.

39. مركز الاعلام البترولي الجزائري ، **مذكرة حول تطور العلاقات بين الجزائر والشركات البترولية الفرنسية: من الامتيازات إلى التأميم**، الجزائر ، ماي 1971.

40. Aliouche, Bahia, La Rente Pétrolière Paralyse L'économie Nationale, **La Tribune,** 23 Février 2014.

41. Attar, M Et Hammat, M., Algeria's Hydrocarbon Potential, Contribution From **Sonatrach Exploration Division**, Exploration Departement, Algeria, 1995.

42. Chapelle, Sophie Et Petit jean, Olivier, Total Et Le Gaz De Schiste Algérien, **Observatoire Des Multinationales Et Basta,** Mars 2015.

43. Chevalier, Jean-Marie, **les grandes compagnies pétrolières et le prix de l'énergie,** centre de recherche en économie industrielle, université de paris-nord, économie prospective internationale n°11, 1982

44. Grimaud, Nicole, Le Conflit Pétrolier Franco-Algérien, **Revue Française De Science Politique,** 22e Année, N°6, France, 1972.
45. Guellati, M. Mezaoui, **L'OPEP : Grandeur Et Décadence,** Algérie : Enp, 2009.
46. Keohane, Robert and Nye, Joseph, **Power and Interdependence in the Information Age,** Foreign Affairs, Vol. 77, N° 5, 1998.
47. Kherab, A., Tybeche, S., **L'AIE, L'AIEA, L'IRENA**, Algérie: Enp, 2009
48. Lafargue, François, **Des Economies Emergentes Aux Puissances Emergentes**, Questions Internationales N° 51 — Septembre-Octobre 2011,
49. Lorot, Pascal, La Revue Géoéconomie : Histoire, Identité Et Perspectives, **Revue Géoéconomie,** France, 2009.
50. Merdaoui, Mustapha, Bezzi, Abdelkrim, **Stratégies Des Grands Acteurs De L'énergie : La Compagnie Total, Laboratoire De Valorisation Des Energies Fossiles,** Ed, Naftal : Ecole Nationale Polytechnique(Enp), Alger, Le 29 Aout 2009.
51. Nicholas, Apergis, et autres, **Dutch Disease Effect Of Oil Rents On Agriculture Value Added In Mena Countries**, Working Paper, N° 201408, University Of Pretoria. 2014

خامسا: التقارير

52. Total S.A, **Total, Document De Référence 2013,** Incluant Le Rapport Financier Annuel L'Autorité Des Marchés Financiers, Le 27 Mars 2014.
53. U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Algeria, July 24, 2014.

سادسا: المقالات المنشورة على شبكة الأنترنيت

54. بسيوني، محمد ، **معنى كلمة التداعيات**، مدونة اللغة العربية، 15 أكتوبر 2011 ، أنظر الموقع:
https://arabiclan.wordpress.com/2011/10/15
55. الزواهر ، عنقود ، شبكة الفصيح للعلوم اللغة العربية ، 04 أفريل 2006 ، أنظر الموقع:
http://www.alfaseeh.com/vb/archive/index.php/t-12377.html

56. Bouzidi, Abdelmadjid, **L'Algérie attire de plus en plus d'IDE,** N° 85 - Avril 2015, file:///F:/ Nouveau dossier/El Djazair.Com L'Algérie attire de plus en plus d'IDE.htm
57. Bouzidi, Abdelmadjid, **L'ambitieux programme d'investissement de Sonatrach,** El Djazair Le Magazine ; N° 85 - Avril 2015 , file:///F:/Nouveau dossier/El Djazair Com L'ambitieux programme d'investissement de Sonatrach.htm

58. Bouzidi, Abdelmadjid, **Les hydrocarbures, un enjeu de premier ordre**, magazine eldjazair , N° 85 - Avril 2015, file:///F:/Nouveau dossier /El Djazair Com Les hydrocarbures, un enjeu de premier ordre.htm,
59. Cartonnet, Alexis, **Structuralisme et néoréalisme dans le champ des relations internationales. Le cas de Kenneth Waltz,** ENS Éditions, Astérion [En ligne], 9 / 2011, mis en ligne le 01 décembre 2011, consulté le 10 mars 2015. URL : http://asterion.revues.org/2162
60. Harrsen, Andrew, **The French Military In Africa, Http: //Www. Cfr. Org/Publication, 2008.**
61. Kmel, Hakima, **Baisse des prix du pétrole : Sonatrach maintient son plan d'investissements 2015-2019,** radio algérienne la chaine 3, 07/12/2014 -, file:///F:/Nouveau dossier /Mr Sahnoun, PDG de Sonatrach parle du programme projets de Sonatrach Baisse des prix du pétrole Sonatrach maintient plan d'investissements 2015/2019 RadioAlgrienne.htm.
62. Laribi, Madjid, Brown & Root Condor: Une Holding "Militaro-Énergétique, 13 Novembre 2006, File:///F:/Ey/Brown Root Condor Une Holding Militaro-%C3%A9nerg%C3%A9tique.Htm, Www.Algeria-Watch.Org.
63. Mebtoul, Abderrahmane, **Algérie-Bilan Energétique 2013 : La Production D'énergie Primaire Reste Dominée Par Le Gaz,** Samedi 13 Septembre 2014 , File:///D:/Total/Algerierenergie/Algriebilanproductionenergieprimairegaz.Htm
64. Mebtoul, Abderrahmane, **Les Réserves D'hydrocarbures En Algérie Et Les Enjeux Internationaux,** Le Journal Electronique Le Matin, Samedi, 02/11/2013,17:15
65. Teulon, Fréderic, Dominique Bonet Fernandez, **Pays Riche, Population Pauvre : Quelle Stratégie De Développement Pour L'Algérie ?,** Working Paper Series N244, Business School, France, 2014. Http://Www.Ipag.Fr/Fr/Accueil/La-Recherche/ Publications-Wp.Html.
66. Association SURVIE, **Diplomatie, Business et Dictatures L'Afrique prise au piège Françafricain,** Octobre 2008, URL : http://survie.org
67. Http://Www.Total.Com/Fr/Medias/Actualite/Communiques/20091222-Algerieconsortium-Mene-Par-Total-Acquiert-Participation-49-Pourcent- Permis-Ahnet?%Ffbw=Kludge1%Ff
68. La Rédaction D'E&R Algérie, **Pourquoi Le Pétrole Ne Profite Pas Au Peuple Algérien,** 3 Novembre 2013, URL.HTTP// :Www. Rédaction D'E&R.
69. **Les Accords d'Évian Du 18 Mars 1962,** Publié Dans : El Moudjahid Du 19 Mars 1962 Et Le Monde Du 20 Mars 1962, CHAPITRE II, De L'indépendance Et De La

Coopération Entre La France Et L'Algérie, File:///D:/Accords%20d%27Evian%20%28textes%20complets%29.Ht

70. **Shale Gas Sonatrach To Start Production By 2020,** Http://Www.Aps.Dz/En/Economy/3540-Shale-Gas-Sonatrach-To-Start-Production-By-2020

سابعا: الأفلام الوثائقية (باللغة العربية واللغة الأجنبية)

71. الوسلاتي صالح ، جوادي ، **فتحي، بومدين: ثائر يبني دولة** ، الجزء 1-2 ، فيلم وثائقي ، (قطر: قناة الجزيرة الوثائقية ، هورايزونس للإنتاج الاعلامي ، 2013).

72. Charlier, Jean Michel, **L'histoire Secrète De Pétrole : Le Temps Des Scandales Et Du Repli,** Film Documentaire, France : TF1.
73. Coen, Roberto Et Nadler, Eric, **La Guerre De L'Ombre Au Sahara,** Film Documentaire, Transformer Films Et Arte France, Produit Par Serge Guez Et Christine Le Goff, Distribution Internationale : Arte France, 2014.
74. Rubicon, Philippe, **Des Rives, Histoire Secrète De Pétrole Algérien,** Un Magazine De Berbère Télévision, **Emission TV,** Invité Hocine Malti, France : BRTV, 2013.
75. Sulzer, Henri, **Algérie Pays Riche, Pays Pauvre,** Reportage Géopolitis, Emission Multimédias De Rts.Ch, : 2014.
76. Tonolli, Frédéric Et Hamelin, Arnaud, **Le Secret Des Sept Sœurs-01-, Tempêtes Et Fortunes De Désert,** Film Documentaire, Arte Tv, Production Sunest Presse Et De Planète, France, 2011.
77. Tonolli, Frédéric Et Hamelin, Arnaud, **Le Secret Des Sept Sœurs-02-, Safari Dans L'eldorado Noir,** Film Documentaire, Arte Tv, Production Sunest Presse Et De Planète, France, 2011.
78. Tonolli, Frédéric Et Hamelin, Arnaud, **Le Secret Des Sept Sœurs-03-, La Danse De L'ours,** Film Documentaire, Arte Tv, Production Sunest Presse Et De Planète, France, 2011.
79. Tonolli, Frédéric Et Hamelin, Arnaud, **Le Secret Des Sept Sœurs-04-, Le Temps Des Mensonges,** Film Documentaire, Arte Tv, Production Sunest Presse Et De Planète, France, 2011.